Institute for Palestine Studies
The Library
Discarded

نيران الفساد والفشل الاقتصادي تحرق شوارع اثينا

أسبوعية عربية سياسية ثقافية
الحرية
ALHOURRIAH

WWW.ALHOURRIAH.ORG

December 21. 2008 NO. 1216 (2290) ٢١ ـ ٢٧/١٢/٢٠٠٨ العدد ١٢١٦ (٢٢٩٠)

حواتمه: إصلاح المنظمة يصونها من محاولات الشطب

التهدئة: حساب الخسارة.. والخسارة

ليفني: سيدة الاستيطان والترانسفير

حماس: رحلة التنازلات إلى أين؟

Digitized by Birzeit University Library

عيون وآذان

■ تقرير صحفي لمراسل صحيفة الفاردیان في غزة، تناول وجها جديدا من أوجه استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة.

التقرير جاء تحت عنوان «الفزيون المحاصرون والمجهدون يسقطون ضحية لمسكنات الألم التي تباع في السوق السوداء».

التقرير يتحدث عن عشرات الآف الشباب الغزيين الذين أصبحوا مدمنين على حبوب تخفيف الألم، وذلك بسبب الضغوط الشديدة التي يعيشونها جراء الحصار الذي يرزح تحته القطاع.

التقرير ينقل عن أحد الباحثين تأكيده أن حوالي ٣٥٪ من سكان القطاع ممن تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ٣٠ عاما يستخدمون نوعا من مسكن الألم يصفه لهم الأطباء، وأن أكثرهم أصبحوا مدمنين على العقار المذكور ■

■ مصادر صحفية أميركية أكدت أن الرئيس الأميركي جورج بوش يصب كل تركيزه على تلميع صورته في كتب التاريخ، وذلك في آخر أيام ولايته.

المصادر أفادت أن آخر محاولات بوش تمثلت بإنشاء فريق من أقرب مقربيه حتى لا يتكرس كأسوأ رئيس في التاريخ الأميركي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

المصادر ذكرت أن الفريق يضم كلا من كارل روف (مهندس انتصاريه الانتخابيين) وكارن هيوز (مسؤولة الاتصالات السابقة في البيت الأبيض)، مؤكدة أن العملية ستبدأ بالدفاع عن «انجازات» بوش وستجري وفق خطة منظمة.

المصادر قالت إن هذه الخطة تعرضت لضربة قوية جدا، جراء حادثة الضرب بالحذاء التي تعرض لها جورج بوش أثناء زيارته الأخيرة للعراق، على يد الصحفي العراقي منتظر الزيدي، وما تحمله الحادثة من مدلولات.

وكان أحد المراقبين العرب علق ساخرا على تصريحات بوش التي تبعت الحادثة والتي قال فيها إنها تؤكد «ازدهار الديمقراطية، حيث قال «للأسف لم يتبق وقت للسيد بوش ليتسنى له زيارة كل دول العالم، ويتلقى قدر ما يشاء من الأحذية، تأكيدا له بأن حروبه ساهمت في نشر الديمقراطية» ■

■ صحيفة التايمز البريطانية نشرت تحقيقا حول فضيحة حاكم ولاية الينوي الاميركية رود بلاجوفيتش، احتوى على تفاصيل جديدة، وتتمثل الفضيحة بطلب مبالغ نقدية لقاء تعيين العضو الذي سيخلف أوباما كممثل للولاية في مجلس الشيوخ.

التفاصيل التي نشرت في التحقيق تؤكد أن رام عمانوئيل الأميركي - الإسرائيلي الذي عينه الرئيس المنتخب باراك أوباما ككبير لموظفي البيت الأبيض، وجيسي جاكسون الابن على صلة بالقضية.

الصحيفة أشارت إلى أن جهاز (أف. بي آي) ضبط مكالمات للرجلين (جاكسون وعمانوئيل) بحاكم الينوي رود بلاجوفيتش، قد تكون - والقول للصحيفة - ذات علاقة بتسمية عضو مجلس الشيوخ عن الينوي.

المراقبون قالوا إن أي تسجيلات بين بلاجوفيتش والشخص المعين حديثا ليكون كبير موظفي البيت الأبيض سيكون بغاية الإحراج للإدارة الأميركية الجديدة حتى قبل انتقال السلطة إليها ■

■ «حماس وعلى لسان كل (مسؤوليها) لا تترك أية مناسبة لتقول إن الرئيس محمود عباس... هو رئيس حتى الثانية عشرة ليلة يوم الثامن من شهر كانون الثاني (يناير) القادم... وعند الدقيقة الأولى من اليوم التالي يتم شطب الرئيس ليصبح المواطن محمود عباس بعدها يصبح أحمد بحر الرئيس... وهي لم تذهب لحوار القاهرة، لأن مهمته الوحيدة كانت «التمديد للرئيس عباس، وهي لا تريد ذلك فهي - ملتزمة بالقوانين والأنظمة... والدستور!!.. نحن المواطنين العاديين - لا نعرف شيئا لا عن القوانين ولا عن الدستور ولا عن الشرعية.. فإذا كان بقاء أبو مازن رئيسا - ممددا له غير شرعي ودستوري.. فإن التساؤل.. العادي جدا... هل استيلاؤكم على السلطة (بالقوة والسلاح) في القطاع قانوني وشرعي... أيضا وفقا للقوانين والأنظمة التي تأخذون بها.. وتقولون بأنكم تحترمونها...؟!» ■

عبد الله عواد
«الأيام، الفلسطينية (٢٠٠٨/١٢/٢٤)

■ تقرير صادر عن لجنة الدفاع في مجلس الشيوخ الأميركي قال إن وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد ومسؤولين كبار آخرين في الإدارة الأميركية يتحملون كل اللوم في حوادث تعذيب المعتقلين الشهيرة في معتقل أبو غريب في العراق.

التقرير الذي شارك فيه كل من السيناتور الجمهوري جون ماكين (المرشح الرئاسي السابق)، والسيناتور الديمقراطي كارل ليفن، قال إن رامسفيلد يعد شريكا في عمليات التعذيب عبر إقراره لاستخدام تقنيات استجواب «قاسية» في العام ٢٠٠٢.

ملخص التقرير قال أيضا إن رامسفيلد كان على علم كامل بكل ما يجري في معتقل أبو غريب، دون استثناء.

التقرير أوصى ختاما بإعادة فتح الملف، واستدعاء بعض المسؤولين الكبار بمن فيهم رامسفيلد مرة أخرى للاستجواب ■

■ مصادر صحفية بريطانية قالت إن استمرار هبوط الجنيه الإسترليني، سيؤدي إلى اتجاه الرأي العام البريطاني نحو الانضمام إلى منطقة اليورو، و ذلك بعد هبوط الجنيه الاسترليني ولأول مرة إلى ما دون سعر اليورو.

المصادر وصفت هذه الأيام بأنها الحاسمة في تحديد خيارات الشعب البريطاني تجاه تبني اليورو والاستغناء عن الجنيه الاسترليني.

المصادر كشفت أن رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون شكل لجنة سرية مهمتها إعداد الرأي العام البريطاني للموافقة - في حال تم الاستغناء مرة أخرى - على دخول بريطانيا إلى منطقة اليورو.

لكن المصادر أفادت أيضا بأن حزب المحافظين المعارض لحزب العمال سيقود حملة للدفاع عن الجنيه الإسترليني، فيما يحمل الحزب حاليا الحكومة مسؤولية انهيار سعر صرف الجنيه الإسترليني ■

■ نشطاء وحقوقيون مصريون أبدوا إدانتهم الشديدة، ودهشتهم، جراء صدور حكم البراءة لضابط شرطة مصري متهم بتعذيب سجين حتى الموت.

الحقوقيون اعتبروا أن القرار «مشوه، نظرا لأن الأدلة - يقول الحقوقيون - دامغة وغير قابلة للشك حول إدانة الضابط، مؤكدين أن الشرطة تلاعبت بالأدلة، وغير مستبعدين تورط القضاء أيضا في التواطؤ لتبرئة الضابط.

الحقوقيون حذروا من استمرار هذه الانتهاكات والتغطية عليها، مشيرين إلى أن المواطن المصري بات بلا أية حماية من قبل من سموهم «وحوش التعذيب»، كما أكدوا أن المنظمات الحقوقية المصرية تتهيأ لنقل شكاواها في مثل هذه الحالات، إلى أعلى المحافل الحقوقية الدولية ■

■ «لقد تعرض مفهوم حقوق الإنسان منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٩٤٨ لنقد اتخذ من غياب الصفة الالزامية مبررا له. فقد كان المنتقدون يؤكدون باستمرار أن فقدان الصفة الالزامية لهكذا حقوق يجردها من أية قيمة قانونية ولا يجعل منها سوى مذهب فلسفي أو حقوقي. وبذلك ينحصر دورها في إطار التوجيه الأخلاقي العام النابع من الذات ولا يتعدى ذلك إلى الإطار التنفيذي الملزم، وهذا ما يحتم علينا التوجه بالبحث في آليات التطبيق الوجوبي والالزامي لحقوق الانسان على المستوى الدولي وعلى مستوى الحكومات القطرية» ■

ادريس اليازمي، بهي الدين حسن، رضوان زيادة، كامل الجندوبي (٭)

(٭) نشطاء حقوقيون عرب
«الحياة» اللندنية (٢٠٠٨/١٢/١٤)

لقاءات سرية

■ كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» (١٢/١٦)، أن الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني التقيا قبل لحو شهر، سرا في نيويورك، ملك البحرين الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة وأشارت الصحيفة إلى أن هذا اللقاء هو الأرفع مستوى الذي يتم بين شخصيات إسرائيلية وبحرينية. وأضافت أنه في الفترة ذاتها التقت ليفني في نيويورك نظيرها العماني.

وأفادت الصحيفة أن هذه اللقاءات تندرج ضمن «النشاط الدبلوماسي الهادئ» الذي تقوم به إسرائيل مع عدد من دول الخليج التي لا تقيم علاقات دبلوماسية علنية مع الدولة العبرية. وتابعت أن الاتصالات مع البحرين جارية منذ سنوات لكنها لم تثمر حتى اليوم قرارا بفتح ممثلية دبلوماسية إسرائيلية في المنامة ■

حظر الشرعية الدولية

■ منعت السلطات الاسرائيلية (١٢/١٥)، مقرر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ريتشارد فولك، من الدخول إلى إسرائيل وإعادته أدراجه، لاتهامه بإضفاء مشروعية على المقاومة الفلسطينية.

وذكرت وزارة الخارجية الاسرائيلية في بيان لها أن «اسرائيل أعلنت بوضوح أن فولك ليس مدعوا ولا مرحبا به في اسرائيل، بوصفه المقرر الخاص لحقوق الإنسان». وقال مسؤولون في الامم المتحدة إن فولك أعيد بعد وصوله إلى مطار بن غوريون قرب تل أبيب أدراجه إلى زيوريخ ■

ممنوع رفض التطبيع

■ أفادت تقارير إعلامية مصرية (١٢/١٤) بأن إسرائيل بدأت حملة دولية لـ«التأثير على ترشيح وزير الثقافة المصري فاروق حسني، لمنصب مدير عام منظمة التربية والعلوم والثقافة التابعة للأمم المتحدة «اليونسكو»، وأنها تعمل حاليا على جمع الأصوات المناهضة لترشيحه بالاستعانة بدول مثل الولايات المتحدة، بسبب «رفض الوزير التطبيع الثقافي مع إسرائيل»، واتهامه بمعاداة السامية». ونقلت صحيفة «المصري اليوم» المصرية المستقلة عن مصادر مطلعة أن إسرائيل تمارس ضغوطا على إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش لرفض المرشح المصري ■

«قنابل ذكية»

■ ذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية (١٢/١٣)، أن سلاح الجو الإسرائيلي يفكر في اقتناء قنابل ذكية مع منظومات «JDAM-ER» بعيدة المدى. وقالت إن «شركة «بوينغ» والسلاح الجو الملكي الاسترالي يعملان على تطوير هذه القنابل». ونقلت عن مصدر متخصص قوله إن هذا «سيزود إسرائيل بقدرات لا مثيل لها»، مشددا على أن «الطائرات الإسرائيلية لن تعود بعد اقتنائها مجبرة على ترك المجال الجوي الإسرائيلي، حتى تتمكن من ضرب أهدافها «.ولفتت «جيروزاليم بوست» إلى أن سلاح الجو الإسرائيلي جهز طائراته من طراز «أف-١٥»، كي تكون قادرة على أن تحمل القنابل المزودة بمنظومة «JDAM-ER»..وقال مدير تصنيع تلك المنظومات في شركة «بوينغ»، كيفين هولت، إن الأجهزة ستدخل إلى حيز العمل ابتداء من العام ٢٠١٠ ■

في خدمة القمع

■ قالت صحيفة «يديعوت احرونوت» الاسرائيلية (١٢/١٤) إن الحكومة اليونانية قدمت طلبا مستعجلا لاسرائيل تطلب منها فيه تزويدها بقنابل الغاز المسيل للدموع على وجه السرعة بعد أن نفذ المخزون اليوناني جراء إستمرار التظاهرات العنيفة التي اندلعت قبل أكثر من أسبوعين احتجاجا على مقتل طفل برصاص الشرطة في العاصمة اليونانية اثينا.

أعربت مصادر إسرائيلية أخرى عن تفهمها للطلب اليوناني بحجة القرب الجغرافي وإدراك اليونان لحقيقة امتلاك إسرائيل مخزونا هائلا من قنابل الغاز ووسائل تفريق المظاهرات. وأضافت الصحيفة أن الحكومة اليونانية تقدمت بطلبات مماثلة للعديد من الدول من بينها ألمانيا بعد أن نفذ مخزون الشرطة من قنابل الغاز والمقدر بـ ٤٦٠٠ قنبلة فقط ■

الحدث

بقلم معتصم حمادة

حين يتمخض مجلس الأمن الدولي..

غاب مجلس الأمن الدولي طويلا عن ساحة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وعاد، بعد هذه الغيبوبة التي دامت حوالي خمس سنوات، يحمل إلى الفلسطينيين قراره رقم ١٨٥٠. والقرار، كما هو معروف، نتاج مشاورات أميركية - روسية، لعبت توازنات القوى، وملفات أخرى، في صياغته، بما في ذلك ملف جورجيا وأبخازيا وأوسيتيا. علما أن هذه الملفات الثلاثة لا ترقى، في مستوى تعقيداتها، وتأثيرها على العلاقات الدولية، إلى مستوى الملف الفلسطيني والصراع مع إسرائيل. ولعل بالإمكان وصف القرار المذكور بعبارة مختصرة هي «خيبة الأمل»، فلقد بدا مجلس الأمن مستقيلا من دوره، محايدا في نظرته إلى الصراع، والأكثر خطورة من هذا، أنه نظر بلا مبالاة إلى مصير قراراته التي سبق له وأن اتخذها، ومازالت، إلى اليوم، حبرا على ورق.

إن مجلس الأمن، وهو يعيد تبني أنابوليس، والمفاوضات الثنائية، ويساوي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في قضايا تقويض الثقة والإخلال بنتائج المفاوضات، فإنما يعيد ترسيخ ما هو قائم، ويعيد تبني الفشل الأميركي، ويدفع بالمفاوضات، مرة أخرى، إلى الطريق المسدود.

مجلس الأمن: السير في الطريق المسدود

لقد ساوى المجلس بين الدولة القائمة بالاحتلال، وبين الشعب المحتلة أرضه. كما ساوى بين الحريص على صون الشرعية الدولية، وبين من اعتاد أن يحتقر هذه الشرعية. وإلى التفاصيل:

• أعاد المجلس التأكيد على مؤتمر أنابوليس كمرجع للعملية التفاوضية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي متجاهلا في ذلك تجربة امتدت لأكثر من سنة فشل فيها الطرفان في الوصول إلى نتائج، والسبب، كما هو معروف أن الجانب الإسرائيلي، جاهر في موقفه، وأعلن بوضوح، على لسان رئيس حكومته ايهود أولمرت، وهو عائد من أنابوليس أنه لم يلتزم أمام المؤتمر بشيء. وبالتالي حوّل الجانب الإسرائيلي في مماطلته، وتعنته، المفاوضات إلى هدف بحد ذاته، وصار الهم أن تستمر المفاوضات (فقط أن تستمر) في تشكيل غطاء لسياسة إسرائيلية، تجاهل مجلس الأمن التوقف عندها في البند الثالث لقراره.

وهكذا، ولدت من رحم أنابوليس مفاوضات بلا مرجعية واضحة، وغابت قرارات الشرعية الدولية كمرجعية يفترض أن يلتزم بها الجانب الإسرائيلي، وسارت المفاوضات بلا سقف زمني يرسم لها موعدا لإنهائها، وبالتالي يمكن أن تستمر عقدا جديدا، دون أن يشكل ذلك مخالفة أو خروجا عن نصوص أنابوليس التي أعاد مجلس الأمن التأكيد عليها. ولم يضبط أنابوليس آليات المفاوضات وشروطها، فتحولت إلى عمل عبثي، وهدرا للوقت ولمصالح الشعب الفلسطيني. إن مجلس الأمن، وهو يعيد تبني أنابوليس كمرجعية للعملية التفاوضية فإنما يعيد ترسيخ ما هو قائم، ويعيد التجديد للفشل، ويدفع مرة أخرى بالمفاوضات في الطريق المسدود.

• وفي الفقرة الثالثة، وبعبارة شديدة الحيادية، يدعو المجلس إلى «الامتناع عن اتخاذ أي خطوات قد تقوض الثقة أو تخل بنتيجة المفاوضات» وهو بذلك يضع الطرفين على سوية واحدة، دون أية إشارة واضحة وصريحة إلى توسيع الاستيطان، ورفض إسرائيل تفكيك ما تم تشييده منذ آذار (مارس) ٢٠٠١، بما في ذلك جدار الفصل العنصري الذي أقرت محكمة العدل الدولية والجمعية العامة للأمم المتحدة ضرورة هدمه، وإعادة الأراضي التي شيد عليها إلى أصحابها والتعويض على المتضررين من بنائه. ودون إشارة واضحة وصريحة إلى مسلسل الاعتقالات والاغتيالات، وزرع الحواجز والسواتر، وإغلاق المعابر، وفرض الإجراءات (وهي كثيرة) من جانب واحد، دون أي إشارة، لا واضحة، ولا مبطنة إلى الحصار القاتل المفروض على غزة، وفرض التعتيم والجوع والمرض والموت على سكان القطاع، وبالتالي عندما يتساوى أمام مجلس الأمن الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي في التنبيه بعدم «تقويض الثقة» و«الإخلال بنتائج المفاوضات» فإن مثل هذا النص لن يساوي ثمن الورق الذي كتب عليه، ولن يكون له أي أثر ضاغط على الجانب الإسرائيلي بل إن تصريحات رايس حول الاستيطان (على هشاشتها وبؤسها) تعتبر أفضل بكثير من عبارات مجلس الأمن ونص قراره المذكور.

• المأساوي في قرار مجلس الأمن أنه في فقرته الرابعة يدعو إلى مساعدة الجانب الفلسطيني لتنمية اقتصاده الوطني. متجاهلا، في السياق نفسه، أن الأمور لا تقف عند حدود تقديم المساعدات من قبل الجهات المانحة. بل تتعداها نحو السؤال عن البيئة التي فرضها الاحتلال وفيما إذا كانت تفسح في المجال لتنفيذ مشاريع لتنمية الاقتصاد الفلسطيني. هل ينمو الاقتصاد الفلسطيني في ظل احتلال يدمر كل شيء، ويعطل الحركة بين المدن، وبين المدن وريفها، وبين الضفة والقطاع. وهل ينمو الاقتصاد الفلسطيني والمعابر بيد سلطات الاحتلال. وهل ينمو الاقتصاد الفلسطيني وقطاع غزة محاصر منذ حوالي السنتين حصارا محكما لم يشهد له مثيلا في تاريخه. وهل ينمو الاقتصاد الفلسطيني في ظل سياسة إسرائيل التي تصر على تدمير كل مقومات الاستقلال الاقتصادي (كما تعطل الاستقلال السياسي) لتبقى المناطق الفلسطينية في حالة تبعية اقتصادية تامة لإسرائيل: سوقا استهلاكية وحديقة خلفية.

• أما في الفقرة الخامسة فإن مجلس الأمن يدخل في التناقض. فهو من جهة يتبنى المبادرة العربية وأساسها «الأرض مقابل السلام»، أي انسحاب إسرائيل من كامل الأراضي العربية (والفلسطينية طبعا) المحتلة مقابل علاقات طبيعية مع الدول العربية. وهو من جهة أخرى يدعو الدول العربية إلى تبادل الاعتراف مع إسرائيل، حتى قبل الوصول إلى حل لقضايا الصراع، بما في ذلك الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة بحدود حزيران / يونيو ٦٧. وهو بذلك يناقض المبادرة العربية ويتجاوزها، ويستجيب للرغبات الإسرائيلية، التي تدعي أن الاعتراف المتبادل بينها وبين الدول العربية من شأنه أن يسهل عملية السلام وأن يعجل في الوصول إلى حل لقضايا الصراع. لقد أدى مجلس الأمن خدمة مجانية لإسرائيل، حين فسر، ضمنا، مبادرة السلام العربية وكأنها تدعو لعلاقات دبلوماسية تستبق الانسحاب. بل ربما أراد مجلس الأمن أن يرسل إشارة إلى الدول العربية المعنية بما يتعلق بهذه القضية. ونعتقد، في هذا السياق، أن ترحيب بعض العرب بقرار مجلس الأمن لا يخدم المصلحة العربية، بقدر ما يخدم المصالح الإسرائيلية ويرضي أصحاب السياسات الأميركية في المنطقة.

• في أكثر من فقرة (خاصة الفقرة الأولى) يؤكد مجلس الأمن تمسكه بالمفاوضات الثنائية الفلسطينية - الإسرائيلية. ولا يحتاج المرء ليكون عبقريا حتى يدرك أن هذا التعبير، وهذا الموقف، إنما هو استجابة كاملة للموقف الإسرائيلي، الذي يرفض، ليس فقط المؤتمر الدولي لحل قضايا الشرق الأوسط دفعة واحدة (في فلسطين والجولان وجنوب لبنان)، بل وكذلك حضور طرف ثالث إلى طاولة المفاوضات مع الفلسطينيين. فالجانب الإسرائيلي يدرك أن ميزان القوى، في المفاوضات الثنائية سيبقى مختلا لصالحه. وإن دخول طرف ثالث معناه تقديم اقتراحات من هذا الطرف (على شاكلة اقتراح الرئيس كلينتون في كامب ديفيد ٢٠٠٠ وطابا ٢٠٠١) تحاول أن تأخذ بالاعتبار وجهتي النظر الفلسطينية والإسرائيلية. علما أن المفاوضات الثنائية، أثبتت فشلها في تحقيق تقدم على المسار الفلسطيني وبالتالي إن إصرار مجلس الأمن على المفاوضات الثنائية لا يأتي استجابة للرغبة الإسرائيلية فحسب، بل هو إصرار على تبني الفشل، مثله مثل تبني أنابوليس أساسا للعملية التفاوضية ومرجعية لها. إن التجربة تؤكد أن مؤتمرا دوليا، تحضره الأطراف المعنية، والأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، وأطراف لجنة المتابعة العربية، ودول أخرى يتفق عليها، يستند إلى قرارات الشرعية الدولية، ويرسم سقفا زمنيا لأعماله، ويحدد الهدف من انعقاده بما في ذلك ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وغير القابلة للتصرف، والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة، هو السبيل إلى وضع خاتمة مقبولة للعملية التفاوضية. وإلا فإن نيوءة شامير، ستبقى هي السائدة: المفاوضات تستمر من عقد إلى عقد، دون أي تقدم يذكر.

• وكثيرا ما وردت في قرار مجلس الأمن عبارة «دولتين» في إشارة إلى الدولة الإسرائيلية ودولة فلسطين. هذا التكرار الكثيف لهذه العبارة يكاد يوحي وكأن الدولة الفلسطينية باتت حقيقة على الأرض. القرار لا يذكر حدود هذه الدولة، ولا عاصمتها. ولا الموعد النهائي لضرورة قيامها. وهو، وإن كان يستعير رؤية بوش (هذه الكذبة التاريخية الكبرى)، فإنه يتجاهل وعود بوش الكاذبة، وتخليه عنها نهاية العام ٢٠٠٥، ونهاية العام ٢٠٠٨. وإذا كان مجلس الأمن يعتبر قراره ١٨٥٠ تعويضا عن تنفيذ بوش لوعوده، فإنه تعويض سخيف، غير ذي قيمة، يبقي الأمور على ما هي عليه، يحاول أن يلمعها، علما أن تلميعها لن يعيد تجديدها، بل ستبقى هرمة وهشة معرضة للانهيار في أية لحظة.

• وأخيرا، وليس آخرا، يتجاوز مجلس الأمن واحدة من القضايا الفلسطينية الكبرى، أي قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها في مناطق ٤٨. إن تجاهل مجلس الأمن لهذه القضية موقف لا يحتاج إلى تفسير، الأمر الذي يدعونا للقول إن حل القضية الفلسطينية من كل جوانبها لا يكون بالاكتفاء بالحديث عن دولتين، فالدولة الفلسطينية خطوة تاريخية كبرى، يفترض أن تستكمل بخطوة أخرى هي قضية اللاجئين.

غاب مجلس الأمن طويلا.. وعاد ليغطي على الفشل الأميركي.

وبعد خمس سنوات من الغياب تمخض هذا المجلس.. فولد القرار ١٨٥٠ ■

alhouriaa@hotmail.com
hamade@aloola.sy

Digitized by Birzeit University Library

حماس بعد ٢١ عاما على انطلاقتها

من شعار «الموت لإسرائيل» إلى شعار «خائن وعميل من يطلق النار على إسرائيل»

إياد مسعود

• في الوقت الذي كانت فيه م. ت. ف. تناضل لإعادة بناء الكيانية الفلسطينية كانت حماس تكتفي «بالدعوة» والأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية وتعفي نفسها من مسؤولية مواجهة الاحتلال

• منذ اليوم الأول لانطلاقتها، اتجهت حماس اتجاهات انقسامية فرفضت الانخراط في القيادة الموحدة للانتفاضة

• رفعت حماس مع عملياتها التفجيرية شعارات «توازن الرعب» و «منسوب الدم» لكنها سرعان ما تخلت عنها حين قررت الانخراط في المؤسسة الرسمية

• انتقال حماس من موقع المعارضة إلى موقع الشريك في السلطة فرض عليها تبني مواقف بديلة، فتهاطلت على لسان قادتها التصريحات بالقبول بتسوية بحدود ٦٧، وبهدنة طويلة

• خطت حماس خطوة «تاريخية» حين قدمت نفسها إلى الغرب مفاوضاً بديلاً، وأبدت استعدادها لهدنة حتى قبل قيام الدولة الفلسطينية

• لوحت حماس باستعدادها للتخلي عن حق العودة حين قبلت بـ «إحالة القضايا الشائكة للأجيال القادمة لحلها»

• وثيقة أحمد يوسف، المستشار السياسي لهنية لخصت في مشروع سياسي مجمل تصريحات مشعل، والتقت مع خطة الانطواء لصاحبها شارون

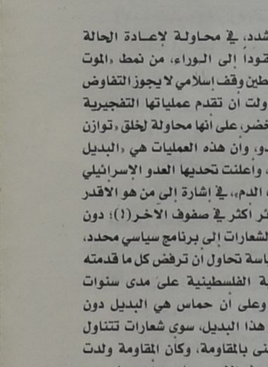

مشعل: استعداد للمفاوضات

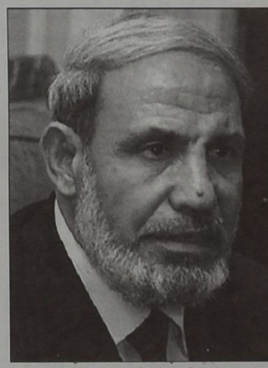

الزهار: أميركا ليست عدواً

■ احتفلت حركة حماس بالذكرى الحادية والعشرين لانطلاقتها، علما أن «تواجد، قيادتها وقواعدها وتشكيلاتها التنظيمية سبق هذا التقويم بعقود. فلقد اعترف قادة حماس، على اختلاف اتجاهاتهم، في العديد من المقابلات والكتابات، أنه، في الوقت الذي كانت فيه فصائل م. ت. ف. تواجه الاحتلال والاستيطان، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وتمارس الكفاح المسلح، داخل المناطق المحتلة وخارجها، كانت حركة حماس، تكتفي بأعمال «الدعوة» وبالنشاط الاجتماعي والرياضي والثقافي، بذريعة أن الوقت لم يحن بعد للظهور علناً في ساحة النضال ضد الاحتلال. كما اعترف هؤلاء أن حماس اكتفت بهذا النشاط المسالم، بعيداً عن أي احتكاك صدامي مع العدو، في الوقت الذي كانت فيه الحركة الوطنية الفلسطينية تناضل، على المستويات كافة، وفي العديد من الميادين، من أجل إعادة بلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية، والبرنامج الوطني الفلسطيني، وشق الطريق أمام م. ت. ف. ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ولتحتل مكانها، في تمثيل هذا الشعب، وتأييد كيانيته، في المحافل الدولية، ونيل الاعتراف الدولي بحقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، وفي مقدمها، حقه في الاستقلال والعودة وتقرير المصير، فوق أرض وطنه فلسطين.

اتجاه انقسامي... منذ البداية

وقد انتظرت حماس، إلى أن انفجرت الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، في نهاية الأسبوع الأول من شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، لتعلن عن نفسها، فصيلاً فلسطينياً. لكنها، ومنذ اللحظة الأولى لهذا الإعلان، اتجهت حماس اتجاها انقساميا، بعيدا عن الانخراط في الأطر الوطنية الائتلافية والموحدة. فلم تنتسب إلى القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، وأصرت على الانفراد في تشكيل «قيادة» لهذه الانتفاضة «موازنة لقيادة م. ت. ف.، ومنافس لها ويديل عنها، في خطوة بات واضحاً أنها تشكك في تمثيل المنظمة لشعب فلسطين، وفي محاولة لإلغاء التاريخي الوطني الفلسطيني، والإدعاء، بشكل أو بآخر، أن تاريخ النضال الوطني الفلسطيني (هذا) بدأ مع الإعلان عن وجود حماس وليس قبل ذلك. في استهتار واستخفاف بتضحيات شعب فلسطين، وتلميحٍ، نفسها عن فصائل م. ت. ف، وعن المؤسسة الوطنية الجامعة والموحدة للشعب، بدأت حماس ترفع شعارات خاصة بها، تتجاهل البرنامج الوطني، وتحاول من خلالها أن تعيد تقديم الحالة الفلسطينية بـ «صفة جديدة، دون أن تأخذ هذه الصفة طابعا برنامجيا واضح المعالم. واتجت نحو «تقديس» بعض المظاهر النضالية، دون أن تكسب هذه المظاهر أية مضامين سياسية وأمنية. فبدا الكفاح المسلح وكأنه هدف بحد ذاته، وبدت المقاومة وكأنها مقصودة لذاتها، وليسا وسيلتين من الوسائل النضالية المختلفة التي يتبعها الشعب الفلسطيني وصولاً إلى تحقيق أهدافه الوطنية في الحرية والاستقلال والسيادة والعودة.

وقد استقبلت م. ت. ف. الإعلان عن حماس بمواقف إيجابية، وحرصت على صياغة علاقات نضالية معها، بعيدا عن أية احتكاكات غير مبررة، مغلبة في ذلك التناقض الرئيسي مع الاحتلال والاستيطان، على أية تناقضات أخرى، مدركة أن المعركة الرئيسية هي مع العدو الإسرائيلي، وأن الخلافات السياسية، مع حماس وغيرها إنما تعالج بالحوار، وفي التنافس الايجابي، في مقاتلة العدو، ومن خلال البحث عن القواسم المشتركة الآيلة إلى المزيد من التشدد، في محاولة لإعادة الحالة الفلسطينية عقودا إلى الوراء، من نمط «الموت لإسرائيل»، «فلسطين وقف إسلامي لا يجوز التفاوض حوله». كما حاولت أن تقدم عملياتها التفجيرية خلف الخط الأخضر، على أنها محاولة لخلق «توازن الرعب» مع العدو، وأن هذه العمليات هي «البديل لطائرة أف ١٦»، وأعلنت تحديها العدو الإسرائيلي في خلق «منسوب الدم»، في إشارة إلى من هو الأقدر على إيقاع خسائر أكثر في صفوف الآخر(!)؛ دون أن تستند هذه الشعارات إلى برنامج سياسي محدد، بل عبرت عن سياسة تحاول أن ترفض كل ما قدمته الحركة الوطنية الفلسطينية على مدى سنوات نضالها الماضية وعلى أن حماس هي البديل دون أن توضح ما هو هذا البديل، سوى شعارات تتناول «المقاومة»، وتتغنى بالمقاومة، وكان المقاومة ولدت مع حماس، ولا تعيش إلا مع حماس، وأن حماس هي وحدها المقاومة، بما في ذلك احتكار «الشهادة»، ونشر أوهام وكأن عمليات حماس هي وحدها «العمليات الاستشهادية»، بما في ذلك عمليات الآخرين التي تنتهي بسقوط شهداء في صفوفهم.

غير أن هذا لم يدم طويلا، إذ سرعان ما أخذت الحركة تكشف، رويدا رويدا، عن استعدادها للقيام باستدارة سياسية تشكل انعطافة حادة في مسارها واتجاهات عملها. تمثل ذلك بتوقفها عن العمليات التفجيرية خلف الخط الأخضر، واشتراكها في الحوار الفلسطيني في القاهرة في آذار (مارس) ٢٠٠٥، والتزامها التهدئة ووقف العمليات القتالية ضد العدو، والاستعداد لخوض الانتخابات البلدية والمحلية والتشريعية، وإعلان الرغبة لدخول م. ت. ف. باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ومع الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية في ٢٠٠٦/١/٢٥ وضعت حماس جانباً كل شعاراتها السابقة، وخلعت ثوبها الذي قدمت به نفسها إلى الرأي العام الفلسطيني والعربي والدولي، وارتدت ثوباً جديداً، حملت ملامحه سلسلة تصريحات لقياداتها الأولى، تقاطعت في معظمها مع البرنامج السياسي لمنظمة التحرير، بل وتجاوزته أحياناً في مواقف تنازلية مثيرة للانتباه، لكن، وعلى الدوام، دون أن تشكل هذه التصريحات برنامجاً سياسياً محدداً، بل اكتفت برسم مواقف ترى أن التطورات بدأت تمليها عليها.

من المعارضة إلى السلطة

لقد رأت حماس نفسها تنتقل من موقع المعارضة إلى موقع الشريك في السلطة الفلسطينية، من خلال ترؤسها للمجلس التشريعي، وللحكومة الفلسطينية، كما رأت أن الخطاب القديم، الذي استخدمته لحزب التأييد الجماهيري لها، وقد استنفذ أغراضه، وفقد مبرراته، وبات عليها أن تمتلك خطاباً «جديداً، يتناسب وموقعها الجديد في السلطة. ولعل هذا ما يفسر رفض حماس تبني برنامجاً سياسياً محدداً، حتى لا يقيدها هذا البرنامج، وحتى يبقى بإمكانها أن تنتقل من أقصى التشدد إلى أقصى المرونة وأن تستبدل شعارا بشعار، وموقفاً بموقف، دون أن يشكل هذا البرنامج قيداً عليها. وأن نظرة على سلسلة التصريحات التي صدرت على لسان قادة حماس، غداة الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية، ومقارنة بينها وبين الشعارات والتصريحات السابقة توضح مدى المسافة التي قطعتها حماس خلال انخراطها في المؤسسة الفلسطينية، وانتقالها من موقع المعارضة إلى موقع «الشريك» في السلطة.

• رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل، تحدى في مؤتمر صحفي له فقال «بالأمس البلديات واليوم المجلس التشريعي، وغدا م. ت. ف.»، في إشارة واضحة إلى أن المؤسسة الفلسطينية باتت هي الهدف التي تعمل حماس للوصول إليه، بعد أن كانت تعتبر هذه المؤسسة واحدة من انتاجات أوسلو.

سيل من التصريحات

• في ٢٠٠٦/٢/٥ عقد موسى أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسية للحركة مؤتمراً صحفياً في نقابة الصحافة في العاصمة المصرية قال فيه أن حماس تقبل بدولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧ بشكل مرحلي. وأكد التزام حماس الاتفاقات التي وقعتها السلطة الفلسطينية وقال «نحن ملتزمون كل ما التزمته السلطة الفلسطينية سابقا، وأن أي أمر لا يخدم شعبنا الفلسطيني ولا يخدم حقوقه الثابتة، ولا يؤدي إلى تثبيت حقه هذا، سيعرض أيضا بطرق قانونية لتعديله أو إنهائه».

واعتبر أبو مرزوق أن تعامل الفلسطينيين مع إسرائيل «أمر لا غنى بحكم أنها موجودة كأمر واقع»، وقال «الاعتراف بشرعية إسرائيل شيء، ووجود إسرائيل الواقعي شيء آخر. إن إسرائيل موجودة، ولا يمكن لأحد أن ينكر ذلك وأحيانا لا نستطيع التصرف ولا الحراك دون إذنها». وأشار أبو مرزوق إلى احتمال أن تقبل الحركة بشرعية إسرائيل في حال قيام دولة فلسطينية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وعاصمتها القدس، والسماح بعودة ملايين اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم». وهي تصريحات وصفها المراقبون أنها تعبر عن جوانب رئيسية من البرنامج الوطني لمنظمة التحرير الذي أدمنت حماس، قبل فوزها في الانتخابات على إدانته ورفضه باعتباره تنازلا وخيانة.

• في اليوم نفسه، تراجع إسماعيل هنية، رئيس كتلة حماس البرلمانية في المجلس التشريعي (ولاحقاً رئيس حكومة حماس) عن شعارات «توازن الرعب» و «الموت لإسرائيل»، وغيرها واعترف في حديث إلى صحيفة «كاثيميريني» اليونانية الليبرالية أن القوة العسكرية التي تملكها إسرائيل تفوق قدرة الفلسطينيين بحيث لن يكونوا قادرين على تدميرها وتساءل: هل يعتقد أحد أننا قادرون بالبنادق على تدمير دولة تملك مقاتلات «ف ١٦»، ومئتي رأس نووي؟ هل نحن من يدمر إسرائيل أم أن إسرائيل هي التي تدمرنا. وردا على سؤال قال هنية «لينسحب الاسرائيليون حتى حدود ٦٧». وليفرجوا عن المعتقلين السياسيين، وسنتخلى عن المقاومة، مبديا استعداده لتمديد اقتراح بالهدنة مع إسرائيل لمدة عشرة أو خمسة عشر عاما، سبق أن أعلنه عام ١٩٨٨ الزعيم الروحي لحماس الشهيد الشيخ أحمد ياسين. وختم هنية حديثه إلى الصحيفة اليونانية بالدعوة إلى إلغاء الأجنحة العسكرية للفصائل الفلسطينية وتوحيدها في «جيش وطني موحد»، مؤكداً أنه في حال تحقق ذلك «فإن الأجنحة العسكرية للفصائل لن تعود ضرورية».

• الدكتور محمود الزهار، عضو القيادة السياسية لحماس تحدث بدوره إلى إذاعة «بي. بي - سي» فقال إن حماس لا تنظر إلى الولايات المتحدة على أنها عدو للشعب الفلسطيني، مؤكدا قناعة حماس بأن مفاتيح السلام في المنطقة هي بيد الرئيس الأميركي جورج بوش، في إشارة واضحة من الزهار إلى «السلام» و«المفاوضات»، وهما أمران كانت حماس ترفضهما رفضاً مطلقاً، معتبرة أن زوال إسرائيل هو «الحل».

• مشعل كرئيس للمكتب السياسي للحركة استبق هؤلاء جميعا في مؤتمره الصحفي في ٢٠٠٦/١١/٢٨ فأوضح أن اتهامات الحركة منذ الآن فصاعداً ستنصب على الإصلاح ومعالجة الشأن العام واليومي للمجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع، دون الإتيان على ذكر المقاومة. وأكد اعتراف الحركة بالعملية التفاوضية تحت سقف خارطة الطريق حين قال إن الحركة ستطالب بإحالة الملف التفاوضي إلى رئيس السلطة، رئيس اللجنة التنفيذية محمود عباس (ولم يطالب بوقف هذه العملية). وعند سؤاله عن خطة خارطة الطريق واتفاق أوسلو أجاب أن الحركة ستتعامل مع هذا كله «بواقعية شديدة». ألح مشعل على ضرورة تجديد الهدنة مع إسرائيل وهي الهدنة التي توافقت عليها الفصائل في حوار القاهرة (٢٠٠٥) واشترطت حماس أن تنتهي في ٢٠٠٥/١٢/٣٠. لكن فوز الحركة في الانتخابات «غير» موقفها، وبدأت تنادي بتمديد الهدنة إلى أجل غير مسمى. كما دعا إلى توحيد الأجنحة العسكرية في جيش فلسطيني موحد يخضع لسيطرة السلطة وقيادتها. بينما كانت حماس ترفض سابقاً حتى التنسيق بين المقاومة والسلطة. وفي ٢٠٠٦/١١/٣٠ كتب مشعل في الفاردين البريطانية مقالاً أبدى فيه موافقة حماس على «هدنة طويلة الأمد» مع إسرائيل واستعدادها للتفاوض معها على صفة هذه الهدنة.

استعداد للانخراط في المفاوضات

• لم يقف مشعل عند هذه الحدود، ففي ٢٠٠٦/١٢/٢٠ نقلت الصحيفة الإيطالية «كوريير دي لا سيرا» على لسان مشعل قوله «إن الطريق الوحيد إلى السلام يمر من خلال حركة حماس». وفي رسالة منه إلى أوروبا خاطب مشعل الصحيفة فقال «إن الرئيس عباس لا يملك التأثير على عملية السلام». وتوجه بسؤاله إلى الأوروبيين فقال «ألم تدركوا بعد أنه (أي عباس) لا يؤثر على أي شيء». وأضاف «عندما كان الرقم الثاني بعد عرفات كان لا شيء. ولا شيء عندما أصبح رئيساً للوزراء في ٢٠٠٣. ولماذا يجب أن تدعمه أوروبا الآن. على أوروبا أن تتذكر أن الطريق الوحيد إلى السلام يمر عبر حماس. وفجر مشعل قنبلة سياسية عندما أبدى استعداداً لهدنة طويلة قبل قيام الدول الفلسطينية إذ قال «نحن مستعدون لهدنة مدتها عشر سنوات مع إسرائيل وخلال هذه المدة سيتم تشكيل دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧». وعندما سئل عن قضية اللاجئين أجاب، سيكون الأمر عائداً

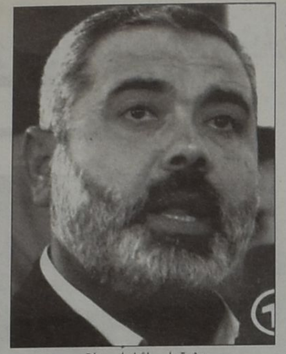

هنية: إسرائيل أمر واقع

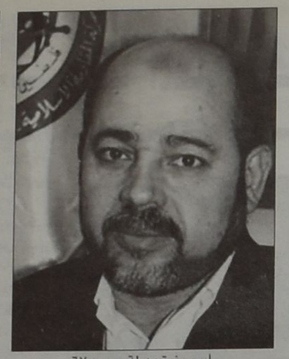

أبو مرزوق: دولة بحدود ٦٧

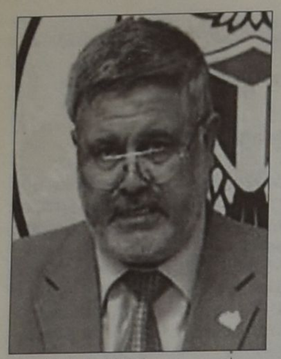

أحمد يوسف: خطة انطواء فلسطينية

للأجيال القادمة لاتخاذ القرار حول المستقبل». موقع «سما» الإخباري لاحظ أن إسماعيل هنية نفى في خطاب له في ٢٠٠٦/١٢/١٩، في ذكرى انطلاقة حماس أن تكون الحركة قد عرضت هدنة طويلة الأمد مع إسرائيل قبل إنهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية. «سما» لاحظت أن كلام هنية «تناقض مع ما يقوله مشعل حول إقامة دولة بعد الإعلان عن هدنة مع إسرائيل».

وثيقة أحمد يوسف.. خطة الانطواء

• ويوم ٢٠٠٦/١٢/٢٣ تم الكشف عن وثيقة للتسوية بين حماس وإسرائيل أطلقت عليها المراجع الصحفية وثيقة «أحمد يوسف، المستشار السياسي لرئيس الحكومة الفلسطينية (آنذاك) إسماعيل هنية. وقد لخصت بعض الدوائر هذه الخطة بأنها «خطة انطواء فلسطينية»، في إشارة إلى خطة الانطواء التي سبق وأن طرحها شارون، وعلى خلفيتها انسحب من الليكود وشكل حزب كاديما. وتحمل الوثيقة تنازلات منها وقف المقاومة بلا مقابل، وقبل الدخول في أي حل، وتوافق على هدنة لخمس سنوات تنسحب خلالها إسرائيل إلى «خط متفق عليه»، أي ما يتوافق مع خطة الدولة ذات الحدود المؤقتة، ولا تشمل هذه الحدود القدس، وتتجاهل الوثيقة القرار ١٩٤، وتكتفي بالحديث عن صون حق العودة، دون تحديد المكان الذي ستكون العودة إليه. وتتحدث الوثيقة عن مناطق اقتصادية مشتركة هي أشبه بالوحدة الاقتصادية بين المناطق الفلسطينية وإسرائيل، ومع أن حماس نفت وجود مثل هذه الورقة إلا أن أحمد يوسف أكد أنها موجودة، وقد نشر نصها بالكامل، وأوضح أنه أجرى بصفته الرسمية مشاورات مع أطراف أوروبية عرض فيها هذه الأفكار باعتبارها أفكار حركة حماس، وأن المباحثات ساعت هذه الورقة باعتبارها. كما قال - تحاول أن تقدم رؤية أكثر توازناً إزاء الصراع الفلسطيني «الإسرائيلي».

وفي حديثه هذا، في مقر وكالة رامتان للأنباء في غزة في ٢٠٠٦/١٢/٢٤، كشف أحمد يوسف أن هنية سلم نسخة عن هذه الوثيقة إلى الرئيس محمود عباس في آخر لقاء جمعهما في غزة قبل شهر من تاريخ المؤتمر الصحفي. وأن هنية حمل معه هذه الوثيقة ووزعها على العواصم العربية التي زارها أثناء جولة خارجية له. المراقبون لاحظوا أن ورقة أحمد يوسف، تشكل ترجمة لدعوة مشعل إلى أوروبا والولايات المتحدة لاعتماد حماس مفاوضا فلسطينيا، بديلا لعباس، لتسوية الصراع مع إسرائيل، مع استعداد حماس لتقديم تنازلات تتجاوز حدود التنازلات التي يقدمها المفاوض الفلسطيني الحالي، من بينها القبول بهدنة حتى قبل قيام الدولة الفلسطينية، تكون «اختبارا» للفلسطينيين وفقا للمعايير الإسرائيلية.

• وفي ٢٠٠٧/١/١٠ خطا مشعل خطة إضافية في الاتجاه نفسه، حين أكد أن مطلب حماس يتلخص في دولة فلسطينية في حدود ٦٧ مع الاعتراف بوجود إسرائيل كأمر واقع. وقد جاء ذلك في تصريحات نقلتها عن وكالة رويترز للأنباء.

• وفي ٢٠٠٧/٦/١٤، حسمت حماس خلافاتها السياسية مع السلطة الفلسطينية باللجوء إلى السلاح، فأجهضت تجربة حكومة الائتلاف البرلماني (حكومة هنية الثانية) واستفردت بالحكومة، التي أقالها الرئيس عباس وعين بدلاً منها حكومة برئاسة سلام فياض. وفي هذا التاريخ دخلت الحالة الفلسطينية مرحلة جديدة عنوانها الانقسام والصراعات الداخلية على حساب التفرغ للصراع مع العدو الإسرائيلي.

رسائل إلى الولايات المتحدة

• وفي ٢٠٠٧/٨/٢٧، وفي مقابلة مع شبكة «سي. إن. إن. الأميركية دعا مشعل الولايات المتحدة لاعتماد حماس مفاوضا فلسطينيا بديلاً للرئيس عباس وفريقه التفاوضي.. وقال إن الولايات المتحدة ستدرك يوما ما أن عليها التعامل مع حماس لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ودعا مشعل الطرف الأميركي إلى ما أسماه «اختصار الطريق والتعامل مع حماس باعتبارها الطرف المؤهل للدخول في تسوية مع إسرائيل مكررا استعداده لهدنة طويلة مع الجانب الإسرائيلي.

• بدوره أرسل أحمد يوسف، المستشار السياسي لهنية رسالة إلى إسرائيل طمأنها فيها إلى أن حماس متمسكة بالهدنة، ولا تنوي شن عمليات عسكرية ضد أهداف إسرائيلية. ووصف يوسف في حديث إلى «هآرتس» (٢٠٠٧/٨/٢٧) تخوفات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية بأن حماس سوف تشن هجمات بعد أن استولت على قطاع غزة، بأنها «تخوفات غير دقيقة، وكرر أن لا وجود تغيير في موقف حماس المتمسك بالهدنة مع إسرائيل. وقد فسر المراقبون كلام أحمد يوسف بأنه إعلان عن وقف حماس لعملياتها ضد الاحتلال للتفرغ للصراعات الداخلية.

• وفي ٢٠٠٨/٦/١٩، توصلت حماس، بوساطة مصرية مع الجانب الإسرائيلي، إلى هدنة لمدة ستة أشهر، حرصت خلالها الحركة على تأكيد التزامها بها.

حتى أن محمود الزهار القيادي في حماس، وصف كل من يخرق هذه الهدنة ويطلق الصواريخ على إسرائيل بأنه «خائن وعميل». الأمر الذي أثار دهشة المراقبين، ودعاهم إلى استذكار تصريحات الزهار نفسه عن دور الصواريخ في الصراع مع إسرائيل، وعن اتهامه السلطة الفلسطينية برئاسة عرفات بالحقا عباس بالخيانة لأنها كانت تدين إطلاق هذه الصواريخ وتدعو إلى وقفها.

رحلة طويل قطعتها حماس، منتقلة من موقع إلى آخر، ببراعة شديدة مكتفية بالشعارات والمواقف، متجنبة الالتزام بمشروع سياسي محدد، كي تبقى بدورها طليقة في المناورات السياسية، وكي تبقى أمام خيارات مفتوحة على مصراعيها، ويبدو أن الخيار الرئيس بات لديها هو انخراطها في العملية التفاوضية بديلا لفريق الرئيس عباس. ولعل هذا واحد من الأسباب الرئيسية لتغليب حماس صراعاتها الداخلية مع السلطة على صراعها مع الاحتلال الإسرائيلي ■

Digitized by Birzeit University Library

القرار ١٨٥٠:

مجلس الأمن «يستعيد» المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية بعد غيبوبة لخمس سنوات

■ اكتفت إسرائيل بإبراز تأكيد المجلس على أن المفاوضات «ثنائية» دون أي تدخل دولي من أية جهة كانت.

لوحظ أن القرار صدر في جلسة حضرها وزراء خارجية الولايات المتحدة (كوندوليزا رايس) وروسيا الاتحادية (سيرغي لافروف) والبريطاني (ديفيد ميليباند) والأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون. كما لوحظ أن الولايات المتحدة (وكذلك روسيا) رفضتا إدخال أية تعديلات على نص القرار خوفا من أن يؤدي ذلك إلى فتح باب التعديلات، مما قد يقود إلى نسف المشروع برمته.

وفيما يلي النص الكامل للقرار (راجع قراءة القرار في صفحة «الحدث» من هذا العدد):

«إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى جميع قراراته السابقة ذات الصلة، ولا سيما منها القرارات ٢٤٢ و٣٣٨ و١٣٩٧ و ١٥١٥ وإلى مبادئ مدريد، وإذ يؤكد من جديد رؤيته التي تتوخى منطقة تعيش فيها دولتان ديمقراطيتان، إسرائيل وفلسطين، جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

وإذ يرحب بالبيان الصادر عن المجموعة الرباعية في ٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨، وبالتفاهم الإسرائيلي الفلسطيني المشترك المعلن في مؤتمر أنابوليس المنعقد في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٧، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ خريطة الطريق المستندة إلى الأداء من أجل التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود الدولتين.

وإذ يلاحظ أيضا أن السلام القائم لا يمكن أن يقوم إلا على أساس وجود التزام ثابت للاعتراف المتبادل، ونبذ العنف والتحريض والإرهاب، وعلى أساس الحل القائم على وجود دولتين، بالإفادة في ذلك من جميع الاتفاقات والالتزامات السابقة.

وإذ يشير إلى أهمية مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ وإذ يشجع ما تقوم به المجموعة الرباعية من عمل متواصل لدعم الطرفين في جهودهما الرامية إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

١. يعلن تأييده للمفاوضات التي شرع فيها في أنابوليس ميريلاند، في ٢٧/١١/٢٠٠٧ والتزامه عدم الرجعة عن المفاوضات الثنائية.

٢. يؤيد المبادئ التي اتفق عليها الطرفان في شأن عملية المفاوضات الثنائية، وجهودهما الدؤوبة لتحقيق هدفها المتمثل في إبرام معاهدة سلام تحل بموجبها جميع المسائل القائمة، بما في ذلك جمع المسائل الاستثنائية دون استثناء تأكيدا لحيوية عملية أنابوليس.

٣. يدعو الطرفين إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق المستندة إلى الأداء، على النحو المنصوص عليه في تفاهمهما المشترك في أنابوليس والامتناع عن اتخاذ أي خطوات قد تقوض الثقة أو تخل بنتيجة المفاوضات.

٤. يهيب بجميع الدول والمنظمات الدولية أن تساهم في إيجاد مناخ يفضي إلى المفاوضات، وأن تدعم الحكومة الفلسطينية التي تلتزم مبادئ المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية وتحترم التزامات منظمة التحرير الفلسطينية، وأن تقدم المساعدة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني وأن تصل بالموارد المتاحة للسلطة الفلسطينية إلى حدودها القصوى، وتساهم في برنامج بناء المؤسسات الفلسطينية تحضيرا لإنشاء الدولة.

٥. يحض على تكثيف الجهود الدبلوماسية التي تعزز، في إطار مسار مواز للتقدم المحرز في العملية الثنائية، الاعتراف المتبادل والتعايش السلمي بين جميع الدول في المنطقة في سياق تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط.

٦. يرحب بنظر المجموعة الرباعية، بالتشاور مع الطرفين، في عقد اجتماع دولي في موسكو في ٢٠٠٩.

٧. يقرر أن يبقي المسألة قيد نظره» ■

اجتمع وسفيري إيطاليا واليونان حواتمة يدعو لتعديل المشروع الاميركي

«الحرية» ـ دمشق

■ استقبل الرفيق نايف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين سفيري إيطاليا واليونان.

وقال بيان إعلامي صادر عن الجبهة (١٢/٢٥) إن الاجتماعين تناولا دور الاتحاد الأوروبي والرباعية الدولية في إعداد «المشروع الاميركي لمجلس الامن الدولي بشأن المفاوضات الفلسطينية ـ الاسرائيلية منذ مؤتمر أنابولس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ حتى الآن». ليكون أمام الإدارة الأميركية القادمة، وحكومة إسرائيل بعد الانتخابات في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

وتناول البحث سياسة «الباب الدوار» التي تمارسها حكومة أولمرت ـ باراك بشأن الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

حواتمه أكد ضرورة تدخل الاتحاد الأوروبي، روسيا، والامم المتحدة لتعديل المشروع الاميركي وإزالة الالتباس والغموض بالمشروع المقدم لمجلس الامن الدولي (٢٠٠٨/١٢/١٦) والتصويت عليه. وأشار إلى أن المشروع الاميركي لا يأتي على ذكر الاستيطان بالضفة وتكثيف تهويد القدس، ولا يذكر حق اللاجئين بالعودة وفق القرار الاممي ١٤٩، وحدود دولة فلسطين حتى ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وأن هذا يتعارض مع قرارات مجلس الأمن والامم المتحدة، ويؤدي إلى تهبيط سقف قرارات الشرعية الدولية، ويزرع ألغاما جديدة في طريق الحلول السياسية لقضايا الصراع الفلسطيني والعربي ـ الإسرائيلي، وبشكل أخيزا دوليا خطيرا «للتوسعية الإسرائيلية»، وسلاحا ضارا بيد اليمين المتطرف الإسرائيلي المعادي «لسلام الشرعية الدولية».

ودعا الرفيق حواتمه الاتحاد الأوروبي بمناسبة الذكرى الستين لإعلان حقوق الإنسان العالمي، إلى الضغط على حكومة إسرائيل لإطلاق سراح جميع الأسرى، ووقف الاعتقالات والاغتيالات ونهب الأرض في القدس والضفة الفلسطينية ■

تيسير خالد يدين قرار محكمة عوفر العسكرية ويدعو إلى إطلاق سراح الدويك

«الحرية» ـ نابلس

■ دان الرفيق تيسير خالد، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قرار محكمة عوفر العسكرية (٢٠٠٨/١٢/١٦) بالسجن الفعلي ثلاثة أعوام وعامين آخرين مع وقف التنفيذ بحق الدكتور عبد العزيز دويك، رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، بجميع حيثياته وخاصة لجهة اعتبار عضويته في المجلس عن كتلة الإصلاح والتغيير تهمة يترتب عليها مثل هذا الحكم الباطل، والذي يعبر عن غطرسة المحتل.

وأضاف أن قرار المحكمة الاحتلالية بالحيثيات، التي استندت اليها النيابة العسكرية الاحتلالية تؤكد بوضوح أن محاكمة الدكتور عزيز الدويك كانت محاكمة سياسية بامتياز ■

الديمقراطية والتوافق الوطني الفلسطيني

د. أحمد إبراهيم حماد
جامعة الأقصى ـ غزة

■ تقوم الديمقراطيات في شتى أنحاء العالم على مبدأ التوافق الوطني الذي يترجم إدارة مختلف القوى السياسية، غير أن إخفاق بعض التجارب في بلوغ صيغة توافقية يفرض تساؤلا منطقيا حول ماهية الايجديات التي تكفل صناعة التوافق الوطني!

بالقياس إلى التجربة الديمقراطية الجديدة في الأراضي الفلسطينية وما أفرزته بعد انتخابات عام ٢٠٠٦ وفوز حركة حماس، فقد أصبح الخطاب السياسي السائد يرهن مسألة التوافق بعملية الحوار الذي تجريه القوى السياسية المختلفة في الساحة.. إلا أن امتداد فترة التحضير للحوار لهذا الوقت دون أن يتمخض عن أي نتائج إيجابية تذكر لبلوغ الصيغة التوافقية المرجوة خاصة في مرحلة ما بعد الانقسام لا بد أن يستدعي تساؤلا جديدا فيما إذا كان الحوار ليس الصيغة أو الاداة المثالية للتوفيق بين مكونات المجتمع الفلسطيني من قوى سياسية وطنية وإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني أم أنه يتطلب عناصر أخرى للنجاح!؟

وطالما الحديث عن التجربة الفلسطينية، فان معطيات تاريخية كثيرة تؤكد أن الحوار كان على امتداد عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات وسيلة فاعلة للخروج بالوضع الفلسطيني من كثير من الأزمات السياسية، بل وانتشاله من مأزق حقيقية تنسف منجزه الثوري، والعمل على إعادة اللحمة، وتوحيد الصف الوطني وشق الطريق بقوة نحو إعادة تحقيق الوحدة الفلسطينية.

وفي أن القضية الفلسطينية في تاريخ الثورة المعاصرة مرت بتجارب انقسامات وانشقاقات تنظيمية وفصائلية هي الأكثر تعقيدا، حتى الان لكن تجاوزها باقتدار، ونجاحها في الولوج منها إلى آفاق وطنية رحبة من العمل السياسي والديمقراطي، يقودنا إلى حقيقة مهمة جدا وهي أن الحوار قد يكون خيارا صائبا وثابتا تاريخيا لدى مختلف البلدان التي تتبنى النهج الديمقراطي لكنه ليس أبدا قد يصبح بلا قيمة إن لم تتوفر لدى أطرافه الإرادة المخلصة والنوايا الصادقة لبلوغ الغايات المنشودة منه.

ومن هنا نضع أيدينا على موضع الإخفاق الذي قاد إلى فشل الحوار الفلسطيني في القاهرة قبل أن يبدأ بشأن الخلاص من الحالة الصعبة التي أوقعنا أنفسنا بها. إذ إن دخول قوى سياسية الحوار بدون نوايا خالصة وأمينة للتوصل إلى وفاق وطني أفضى إلى الفشل.

وبحسب بعض الصحف العربية فقد أظهرت عملية الإخفاق الأخيرة أن قيادات بعض هذه القوى لم تكن على توافق فيما بينها كقيادة سياسية واحدة، وهي إشكالية لم يظلع الجانب المصري في تجاوزها رغم ما سببت له من إحراج. حيث أن بعض القوى والتنظيمات الفلسطينية المختلفة، في ظل تقاطع إيديولوجياتها الفكرية وأدبياتها السياسية وجدت نفسها مؤخرا تحمل مشاريع سياسية فردية تترجم مصالح كل حزب أو تنظيم دونما اعتبار للهم الوطني وللحالة التي يعيشها المواطن الفلسطيني المغلوب على أمره.

والمؤسف أن بعض هذه القيادات تحاول إسباغ رؤيتها بألوان مثالية زائفة، ومخادعة للناس، مع أن الحقيقة أن ما تلهث وراءه تلك القيادات ليس سوى تأمين مصالحها الذاتية والأنانية والحصول على بعض المنافع السياسية والحزبية.

ونعتقد أن من الفائدة لهذه التنظيمات والقوى السياسية أن تعي وتدرك أنه من غير الممكن لها امتلاك الفاعلية والتأثير وكسب ثقة الجماهير الفلسطينية عبر تلك الرؤية الطوباوية التي تتقدم فيها الأنا على الحق الآخر إنسانيا أو تنظيميا أو مجتمعيا. وقد برهنت كل التجارب على أن الطوباويين في كل العصور كانوا مضرب الأمثال في الخيبة والفشل والإخفاق.

وبالتالي فإن من الواقعية أن تبتعد هذه التنظيمات والفصائل عن أساليب الزيف التي تحاول الظهور من خلالها وكأنها تسعى إلى إقامة جمهورية أفلاطون وأن تتجه بدلا عن ذلك إلى مراجعة التوجهات التي تبني عليها مواقفها والرؤى السياسية التي تتحرك في أطرها والتسليم بحقيقة أن الديمقراطية والحوار خيار وطني وحضاري وإنساني يصعب قولبته وفق الأهواء والرغبات والأمزجة باعتباره استحقاقا.

إن خطورة الوضع الفلسطيني الشائك تتعاظم على نحو كبير فيما لو أخذناها بمخرجات انتخابية قادمة ترجح كفة جهة سياسية على أخرى وتمنحها الأغلبية، لأنها حينئذ في ظل غياب التوافق الوطني ستفجر الساحة الداخلية الفلسطينية في صراع دام ومأساوي جديد لا قدر الله ■

التهدئة التي حملت عوامل انهيارها منذ ولادتها

كتب محرر الشؤون الفلسطينية

■ انهارت التهدئة قبل انتهاء عمرها الافتراضي المحدد بستة أشهر، ومنذ اليوم العاشر لإعلانها قامت إسرائيل بإغلاق معابر القطاع وشددت الحصار على سكانه واعتمدت قاموسها الخاص في تفسير ما تراه خرقا للتهدئة من قبل الفلسطينيين لتقوم بالرد عليه، وأول ما فعلته كان إغلاق المعابر، ثم صعدت من ردودها لتصل حد الهجوم المسلح وقتل عدد من الفلسطينيين بدعوى أنهم يحضرون لعملية عسكرية ضد إسرائيل.

والآن وبعد انتهاء مدة التهدئة (٢٠٠٨/١٢/١٩) يقول رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت إنه «طالما بقيت التهدئة بالشروط التي اتفق عليها فإن إسرائيل معنية باستمرارها». فما هو سر رضى أولمرت عن شروط التهدئة المبرمة ولماذا وجدت الحالة الفلسطينية نفسها أمام معادلة «تهدئة مقابل تهدئة»؟.

يعيدنا هذا السؤال إلى أواخر نيسان (أبريل) الماضي عندما توصلت المشاورات الفلسطينية ـ المصرية إلى اتفاق الدخول في تهدئة مع إسرائيل، وكانت حركة حماس بدأت مشاوراتها مع الجانب المصري في كانون الثاني (يناير) الماضي وأعلنت في حينها مجموعة من الشروط لإنجاز التهدئة مع الجانب الإسرائيلي وأبدت استعدادها لوقف إطلاق الصواريخ على الأهداف الإسرائيلية مقابل عدد من الشروط كان أبرزها:

- وقف الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع.
- فك الحصار عن القطاع وفتح المعابر.
- الدخول في مباحثات لإطلاق الجندي الإسرائيلي شاليت مقابل الإفراج عن أسرى فلسطينيين وخاصة أعضاء الحكومة والتشريعي..

في هذا السياق كان الجانب الإسرائيلي وضع مجموعة من الشروط للدخول في التهدئة:

- التهدئة تشتمل فقط قطاع غزة دون الضفة.
- يتوقف الفلسطينيون بشكل كامل عن إطلاق الصواريخ.
- يتعهد الفلسطينيون بوقف عمليات تهريب الوسائل القتالية عبر الأنفاق.
- ضمانات مصرية بأن تتوقف المقاومة عن تطوير الصواريخ المنتجة محليا.

من الملاحظ هنا أن الشروط الثلاثة الأخيرة لا تتعلق فقط بوقف إطلاق الصواريخ الفلسطينية ووقف العمليات بل تتعداها إلى تفكيك بنية المقاومة وتجريدها من مصادر قوتها في ميدان الصراع وانعكاس هذا الأمر على أية مفاوضات سياسية.

- وأضاف الجانب الإسرائيلي في سياق بحث التهدئة بأن «من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها ضد أي عمل يتم التحضير له من قبل الفلسطينيين، وهو ما عبر عن نفسه في الهجوم الذي نفذته القوات الإسرائيلية في الإغارة على مجموعة فلسطينية فقتلت أربعة فلسطينيين بدعوى تحضيرهم لعملية ضدها».

- وبرز في موقف الجانب الإسرائيلي إصراره على فك العلاقة بين التهدئة وبين فتح المعابر التي يقول إنها تعمل بموجب اتفاقية العام ٢٠٠٥، الموقعة مع السلطة الفلسطينية وحضور أطراف أخرى.

- كما أكد الموقف الإسرائيلي أن لا علاقة بين التهدئة والمباحثات الخاصة بإطلاق سراح الجندي جلعاد شاليت فتلك في رأيه قضية منفصلة.

جولات عدة من المشاورات أجرتها حماس مع الجانب المصري حول موضوع التهدئة استمرت منذ كانون الثاني (يناير) حتى نهاية نيسان (أبريل) ٢٠٠٨، وبشكل منفرد أصر خلالها الجانب الإسرائيلي على شروطه الى أن تم الإعلان عن التهدئة من جانب واحد هو الجانب الفلسطيني، على أن يتوسط الجانب المصري لدى الجانب الإسرائيلي لا قناعة بالالتزام بالتهدئة، ولاحظ المتابعون عند إعلانها ما يأتي:

١. نجحت إسرائيل في فرض شروطها بفصل الضفة عن قطاع غزة في موضوعة التهدئة، وبالتالي استطاعت تكريسها كخطوة مجزوءة في الوقت الذي دعت فيه فصائل المقاومة إلى الدخول في تهدئة متزامنة متبادلة تشمل قطاع غزة والضفة الغربية.

٢. نجحت إسرائيل أيضا في فصل التهدئة عن مسألة الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليت بما يعني ذلك من إبعاد لقضية الأسرى وبكل ما تعنيه من بعد سياسي واقتصرت بالتالي التهدئة على الجانب الأمني.

٣. في السياق العملي، كما في اتفاق التهدئة، تحولت المعابر إلى رهينة لدى الجانب الإسرائيلي، ويتم إغلاقها، وربطا بالتقييم الإسرائيلي لمستوى الالتزام الفلسطيني بالتهدئة بغض النظر عن طبيعة العمل الذي ترى إسرائيل أنه يشكل خرقا للتهدئة مثل الادعاء بنية القيام بعمل ضدها وبالتالي تجسيد ثنائية (إطلاق صواريخ ـ إغلاق معابر) وكان الجانب الفلسطيني غير معني بالرد على الاعتداءات الإسرائيلية وأن عملية الرد على أي خرق هو حق حصري للجانب الإسرائيلي.

حصر التهدئة في غزة دون الضفة واقتصارها على الجوانب الأمنية اضر بالحالة الفلسطينية ووضع قطاع غزة رهينة لمعايير الاحتلال الإسرائيلي

برأينا، التهدئة كما تتطلبها المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا انما هي تكتيك سياسي. نضالي ترى فيه الحالة الفلسطينية مجتمعة (وليس طرفا واحدا منها) استراحة محارب بهدف استعادة أنفاسه من خلال ترتيب الوضع الفلسطيني الداخلي، وإذا أحلنا هذا المبدأ إلى الحالة الفلسطينية الراهنة فإن الانقسام الحاصل هو ما يجب تجاوزه ليس في فترة التهدئة فقط بل خلال التمهيد لها عبر توحيد الموقف الوطني الفلسطيني حول شروط التهدئة ومتطلباتها والهدف منها ومداها الزمني والالتزامات الموجبة على العدو أولا. ومن الطبيعي بل البديهي ألا يتمكن طرف بمفرده خوض هذه المواجهة والوصول إلى تهدئة تخدم العمل الوطني إلا إذا كان وراء ذلك أهداف أخرى دون المصلحة العامة والانحياز إلى حسابات فئوية وتوظيف التهدئة في سياق المناكفات والمعارك الجانبية التي تزيد الوضع الفلسطيني ضعفا على ضعف ولعل الجانب الإسرائيلي أول من أدرك هذا الأمر فمشى بالتهدئة وفقا لشروطه مدركا، أن لا سبيل أمام الفلسطينيين لتحسين شروط التهدئة طالما استمروا في واقع الانقسام الذي يعيشون.

ومن الضروري وطنيا أن يجري بحث التهدئة على قاعدة سياسية تفتح آفاق الحل الوطني الشامل والمتوازن وعدم حصرها بالجوانب الأمنية والجزئية ■

«الديمقراطية»: التهدئة مقابل التهدئة لا تخدم مصالح الشعب الفلسطيني

■ أصدرت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بيانا (٢٠٠٨/١٢/١٧) قالت فيه بأنها أجرت مشاورات مع القوى والفصائل الفلسطينية حول التهدئة وأنها أكدت خلال هذه اللقاءات والمشاورات على القضايا الآتية:

١. إن التهدئة المجزوءة والهشة التي انطلقت يوم ٢٠٠٨/٦/١٩ قد انهارت قبل أن تبلغ نهايتها في ١٢/١٩ وذلك بفعل استمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة ومواصلة قوات الاحتلال لخروقاتها اليومية، وعدم شمول هذه التهدئة للضفة الفلسطينية والتي تم استباحتها بشتى أشكال العدوان من ارتفاع وتائر الاستيطان وتهويد القدس والحواجز إلى عمليات القتل والاغتيالات والاعتقال وسائر أشكال التنكيل بشعبنا الفلسطيني.

٢. إن العدو الإسرائيلي هو الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن انهيار التهدئة الحالية بفعل استمرار عدوانه وإقدامه على تشديد الحصار والعقوبات الجماعية ورفضه شمول التهدئة الضفة الفلسطينية إلى جانب قطاع غزة. فشعبنا الفلسطيني سواء في غزة أو الضفة لم يستفد من التهدئة. إن التهدئة القابلة للحياة هي التهدئة المتبادلة والشاملة والمتزامنة والتي تؤدي لإنهاء الحصار ووقف العدوان وتفتح على أفق سياسي.

٣. إن الجبهة الديمقراطية تدعو إلى مواجهة التصعيد العدواني الإسرائيلي والحصار ورفع وتائر الاستيطان، بعودة الجميع إلى الحوار الوطني الشامل ودون شروط مسبقة وعلى أساس إعلان القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني والمبادرة اليمنية والورقة المصرية. وذلك لإنهاء الانقسام وبناء الوحدة الوطنية طريقنا لاستنهاض أوسع ضغط عربي ودولي على إسرائيل للجم عدوانها وإنهاء حصارها على طريق إنهاء الاحتلال والاستيطان. وفي هذا السياق تدعو الجبهة للإسراع في بناء جبهة مقاومة موحدة بمرجعية وطنية واحدة سبيلنا لمقاومة ناجعة للاحتلال والاستيطان الإسرائيلي ■

كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية الجناح المقاتل للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تتصدى لإحدى دوريات العدو وتشتبك معها

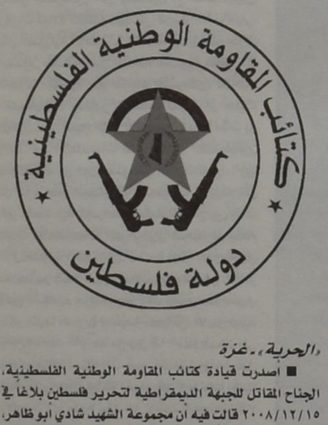

«الحرية» ـ غزة

■ أصدرت قيادة كتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية، الجناح المقاتل للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بلاغا في ٢٠٠٨/١٢/١٥ قالت فيه أن مجموعة الشهيد شادي أبو ظاهر، وهي تقوم بحراسة أحد الثغور، على خط التماس في قطاع غزة، تصدت لإحدى الدوريات الإسرائيلية المعادية، وهي تحاول التسلل إلى داخل القطاع للقيام بأعمال تخريبية.

وأضاف البلاغ أن مقاتلي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تصدوا لجنود العدو على طريق كوسوفيه بمنطقة القرارة، وجرى بين الجانبين إطلاق نار نجح خلاله مقاتلو الجبهة الديمقراطية في صد جنود العدو وردهم على أعقابهم خائبين. وقد لوحظ وقوع إصابات مباشرة في صفوف عناصر الدورية الإسرائيلية المعادية بينما عاد أفراد المجموعة الفدائية التابعة لكتائب المقاومة الوطنية الفلسطينية إلى قواعدهم سالمين ■

Digitized by Birzeit University Library

إرهاب المستوطنين في خدمة التوسعية الإسرائيلية

محمود نوارة

■ ثلاثة أيام عاشها مئة وسبعون ألف فلسطيني، هم سكان الخليل، على أعصابهم. اعتداءات متنوعة الأوجه مورست ضدهم فمن رمي الحجارة على المنازل والمحال التجارية مرورا بتخريب السيارات وحرق المزارع، وصولا إلى إطلاق الرصاص الحي، وغير ذلك الكثير من الاعتداءات المعنوية كالسباب والشتائم، وكتابة العبارات النابية والعنصرية على جدران المنازل الفلسطينية.. اعتداءات راح ضحيتها طفل فلسطيني ونحو سبعة جرحى آخرين، فقد تفنن مستوطنو «كريات أربع» البالغ عددهم خمسمئة مستوطن، مرة أخرى، وليست أخيرة على ما يبدو، في إرهاب أهالي مدينة الخليل وترويعهم.

القصة بدأت منذ قرابة العامين عندما احتل مستوطنون مبنى عائلة الرجبي بدعوى أنهم يملكون أوراقا ثبوتية قانونية بملكية المبنى، وظل المستوطنون يشغلونه حتى يوم ٢٠٠٨/١١/١٦ حين ثبت للمحكمة الاسرائيلية العليا أن الأوراق التي قدمها المستوطنون مزورة، وصدر قرار بإخلاء المنزل خلال ثلاثة أيام، ولحظة صدور القرار بدأ مستوطنو «كريات أربع» بحشد الدعم من المستوطنات المجاورة واعتصم قرابة ٢٥٠ مستوطن في المبنى، من بينهم أعضاء في الكنيست عن حزب «شاس»، إلى أن جاءت - وبعد ثلاثة أسابيع من انتهاء المهلة وبعد مفاوضات طويلة وعقيمة مع زعماء المستوطنين، قوة من الجيش الاسرائيلي لإخلاء المنزل بطريقة «ناعمة» (على عكس ما يجري ضد الفلسطينيين حيث تستخدم أعتى الآلات العنف والقتل، فيما لم تسفر عملية الإخلاء عن جرح أي مستوطن)، ليصب المستوطنون بعد ذلك جام غضبهم وحقدهم على السكان الآمنين في جميع أنحاء بلدة الخليل القديمة، وخاصة سوق الحسبة، وحارات الجعبري والسلايمة وجابر.

الحكومة الإسرائيلية، وحتى بعد اتخاذ قرار الإخلاء، تلكأت في تنفيذ قرار المحكمة، ولم تصدر الاوامر لقوات الجيش لإخلاء المنزل، ووضع حد للمستوطنين، بل كان الجيش - في معظم الأحيان - يحمي المستوطنين حين يشتبكون مع الفلسطينيين، وقررت قيادة المنطقة الوسطى للجيش الإسرائيلي، نقل المسؤولية الأمنية في منطقة الخليل إلى حرس الحدود، معللة الخليل «منطقة عسكرية مغلقة»، في محاولة متأخرة لمنع اقتحام المستوطنين للأحياء الفلسطينية. ونذكر في هذا السياق أن مدينة الخليل، على سبيل المثال لا الحصر، شهدت مئات بل آلاف من الاعتداءات على السكان الفلسطينيين وممتلكاتهم من قبل مستوطني «كريات أربع»... وفي كل مرة يعلن الجيش أن التحقيقات جارية، لكن دون اتخاذ أية إجراءات حقيقية، فمن بين آلاف ملفات الاعتداءات التي يجري فتحها، لم يقدم سوى عشرات الملفات إلى المحكمة، أما الذين تجري محاكمتهم فيتم تبراة معظمهم، والبعض الآخر تكون أحكامهم هزيلة، بعد ذلك يصدر عفو عنهم، وذكر عكيفا الدار في صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية (٢٠٠٨/١٢/١١) أنه من بين ٣٩٢ ملفا قدمت إلى المحاكم بشأن اعتداءات مس بفلسطينيين من قبل المستوطنين خلال ثلاثة أعوام، فإن ٢٥٧ ملفا انتهت بالإدانة، ولم يقدم سوى ١١ لائحة اتهام، انتهت ٧ منها بالتبرئة، أما الأربعة الباقون فتلقوا أحكاما مخففة.

والدليل الساطع على كل هذا التواطؤ الحكومي والقانوني امر المحكمة الاسرائيلية (١٢/١٧) بالافراج عن المستوطن اليهودي زئيف برودي الذي ظهر على أشرطة الفيديو في الاحداث الاخيرة مطلقا النار وبشكل مباشر على فلسطينيين.

كل هذا التواطؤ والإرهاب ليس غريبا على الفلسطينيين، ومنذ اللحظة الاولى التي اندلعت فيها اعتداءات وهجمات المستوطنين الاخيرة، بات من الواضح أن المستوطنين يعملون وفقا لمخطط منظم من الاعتداءات المنهجة، وبناء على توجيهات من قادتهم الكبار ورؤساء المستوطنات المنتشرة في الضفة الفلسطينية.

إرهاب المستوطنين: تحركات بمبنية منظمة ومنهجة

وما يمارسه هؤلاء من عتاة اليمين الإسرائيلي، هو تأكيد لطابع الدولة الإسرائيلية التي كانت وليدة لاستعمار كولونيالي إحلالي يسعى إلى فصل أهل الوطن الاصليين عن أرضهم وممتلكاتهم، واستبدالهم بسكان آخرين. وبالتالي فإن ما يقوم به المستوطنون هو إعلان لواقع استمرت إسرائيل في إقامته وتكريسه منذ احتلال الارض الفلسطينية، عبر توسيع الاستيطان في أراضي الضفة الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، والاستمرار في قضم ما أمكن من الأراضي، وأخيرا بناء جدار الفصل العنصري الذي يقضم بدوره أيضا مساحات واسعة من الضفة ويقطع أوصالها.

فمدينة الخليل التي تصدرت واجهة الأحداث، أصبحت بشكل دائم تحت مرمى نيران المستوطنين الإسرائيليين، الذين لا يألون جهدا في استفزاز الفلسطينيين القاطنين قرب مستوطنة «كريات أربع» المقامة على أراض فلسطينية، بل وعلى جميع سكان الخليل، بهدف تهجير الفلسطينيين، وهذا ما شهدته المدينة فعلا خلال انتفاضة الاستقلال حيث أغلقت العديد من المحال التجارية أبوابها، ونقل التجار محالهم إلى مناطق أخرى، ولا يجد المستوطنون في الخليل أي حرج من الجهر بهدفهم المتمثل بطرد الفلسطينيين.

من الضروري هنا الإشارة إلى أن المشكلة لا تكمن في طبيعة المستوطنين، فمستوطنو الضفة معروفون أصلا بتشددهم، وهم مكروهون حتى من معظم أوساط الإسرائيليين داخل «الخط الأخضر»، المشكلة تكمن في استمرار الاستيطان غير الشرعي في أراضي الضفة، وذلك حسب عشرات قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، التي لم تنفذ.

وتسابق إسرائيل الزمن وتستغل المفاوضات لفرض الوقائع الاستيطانية على الأرض، عبر تسريع وتيرة الاستيطان، وليس خافيا أن عدد المستوطنات تضاعف مرتين خلال الأعوام الخمسة عشر الأخيرة. وهذا الاستغلال الإسرائيلي للمفاوضات بدأ منذ اتفاق أوسلو (١٩٩٣)، واستمر إلى ما بعد ذلك، فبالعودة إلى الخليل نجد أن اتفاق إعادة الانتشار في الخليل (١٩٩٦) المسمى بـ «بروتوكول الخليل»، سمح ببقاء مستوطنة «كريات أربع»، وليس ذلك فحسب، بل سمح بإبقاء السيطرة الأمنية الإسرائيلية على بعض مناطق المدينة بذريعة وجود مستوطني «كريات أربع».

إن كل ذلك يحيلنا مرة أخرى إلى موضوع المفاوضات، فقد حذرنا ولا زلنا، من استمرار المفاوضات في ظل استمرار النشاط الاستيطاني وتسارع وتيرته، كما أشرنا إلى أن المفاوضات العبثية بصيغتها الحالية لا تشكل سوى غطاء لاستمرار فرض الوقائع الاستيطانية من قبل الجانب الإسرائيلي.

بناء عليه أن للمفاوض الفلسطيني أن يستجيب لنداءات وقف المفاوضات بصيغتها الحالية، وإيجاد أساس جديد للموقف الفلسطيني، يستند إلى قرارات الشرعية الدولية، قبل فوات الآوان ■

النتائج النهائية للانتخابات التمهيدية لثلاثة أحزاب إسرائيلية

متابعة: محمد أبو شريفة

■ أفرزت نتائج الانتخابات الداخلية التمهيدية لكل من «الليكود» و«العمل» و«ميرتس»، ترتيب المرشحين على قوائم هذه الأحزاب وأظهرت نتائج الانتخابات التمهيدية لحزب «الليكود» (١٢/٨) أن رئيس الكتلة، جدعون ساعر، حصل على أكبر عدد من الأصوات، واحتلت الشخصيات التي اجتذبها بنيامين نتنياهو مثل ميري ريفين المكان ٣٤ في القائمة، وعوزي ديان في المكان ٤٢، ومن اللافت أنه دخل القائمة من أطلق عليهم لقب «متمردي الليكود»، وبينهم يولي ادلشتاين، وغيلا غملييل وغيرهما.

تجدر الإشارة إلى أنه تم تمديد موعد إغلاق الصناديق حتى الواحدة ليلا، واضطر الناخبون إلى الانتظار طويلا حتى شاركوا في عملية الاقتراع.

وكان حزب الليكود قد عقد جلسة تقييم بينت أن وضع فيغلين جيد بالمقارنة مع حيفتس وديان وغيرهم ممن عمل نتنياهو على اجتذابهم، ما دفع بنتنياهو إلى اتخاذ قرار بتمديد الانتخابات ليوم إضافي، غير أن رئيس لجنة الانتخابات القاضي غروس، قرر أن يستمر حتى الواحدة بعد منتصف الليل.

وجاء ترتيب القائمة كالتالي:

١. بنيامين نتنياهو.
٢. جدعون ساعر.
٣. جلعاد اردان.
٤. روبي ريفلين.
٥. بيني بيغن.
٦. موشي كحلون.
٧. سليفان شالوم.
٨. موشي يعالون.
٩. يوفال شطانيتش.
١٠. لنيانس.
١١. يسرائيل كاتس.
١٢. يولي ادلشطاين.
١٣. ليمور ليفنات.
١٤. حاييم كاتس.
١٥. يوسي بيليد.
١٦. ميخائيل اتياس.
١٧. دان مريدور.
١٨. تسيبي حوطوبلي.
١٩. غيلا عملئيل.
٢٠. موشي فيغلين.
٢١. زئيف الكين.
٢٢. ياريف ليفن.
٢٣. تسيون بنيان.
٢٤. ميكي زاسون.
٢٥. ايوب قرا.
٢٦. دائي دنون.
٢٧. كرميل شيماع.
٢٨. أوفير أكونيس.
٢٩ ايهود ياتوم.
٣٠ هللي ادبسو.
٣١. يتسحاك ارديسو.
٣٢. داهيد بن شور.
٣٣. كاتي شطريت.
٣٤. ميري ريغيف.
٣٥. سغيف اسولين.
٣٦. يوعز همستني.

وكشفت نتائج الانتخابات التمهيدية في «ميرتس» (١٢/٨) أن إيلان غليؤون، وموسى افشالوم فيلان، على التوالي. وسيكون ترتيبهم على التوالي بعد حاييم اورون في قائمة الكنيست.

وبالرغم من رياح الانهيار والتراجع التي عصفت في حزب العمل في الآونة الأخيرة، إلا أنه بعد ظهور النتائج النهائية (١٢/٥)، هنأ رئيس الحزب إيهود باراك المنتخبين، معتبرا أنه لا يوجد لدى أي حزب من الاحزاب مثل هذه القائمة.

وتأتي تصريحات باراك هذه بعد استطلاعات الرأي الأخيرة التي أشارت إلى تدني متواصل في شعبية الحزب، وبالتالي تراجع متواصل في عدد المقاعد التي يتوقع أن يحصل عليها في الكنيست.

وأيضا تأتي هذه التصريحات بعد هجرة عدد من كبار قادة الحزب السابقين والحاليين إلى أحزاب أخرى، كما تأتي بعد انهيار نظام التصويت المحوسب للانتخابات التمهيدية (١٢/١٣) وتأجيلها إلى يوم الخميس (١٢/٤).

ورحب إيهود باراك بشكل خاص بمن وصفهم بـ «الوجوه الجديدة»، في الحزب، وخاصة دانييل بن سيمون وعينات ويلف. وأظهر فرز الأصوات أن يتسحاك هيرتسوغ حصل على أكبر عدد من الأصوات يليه أوفير بينس.

«الترانسفير» كخطاب رسمي

محمد السهلي

■ الدعوات الصهيونية لطرد الفلسطينيين من بلادهم ليست جديدة، فهي تعبر عن جوهر المشروع الصهيوني الذي اعتمد سياسة إخلاء الأرض من أصحابها بالقوة آلية لتحقيق هدف إقامة الدولة العبرية، لكن الخطاب الإعلامي الصهيوني الرسمي حاول إبعاد تهمة التطهير العرقي المنظم الذي مورس بحقهم.

ومنذ قيام إسرائيل، نظر القائمون على المشروع الصهيوني إلى الفلسطينيين الذين تمكنوا من البقاء في أرضهم وممتلكاتهم (أو جوارها) بطريقة مزدوجة، فهم من جهة يرفضون بقاءهم، وأقاموا في وجههم نظام طوارئ عسكريا وأمنيا رافقه تشريع قوانين تصادر أملاك من طردوا، وتحد من تطور أوضاع ومستقبل من بقوا، ومارسوا تجاه هؤلاء، من جهة أخرى، سياسة تمييز مركبة، تمييز مباشر في الحقوق مقارنة بمكونات المجتمع الإسرائيلي الواهد؛ وتمييز داخلي طاول مكونات المجتمع العربي في إسرائيل فتم تصنيفهم طوائف وانتماءات (دروز - مسيحيون - مسلمون - بدو..) ودعموا النزعات العشائرية وشجعوا الشخصيات الاقطاعية المتخلفة والعائلية التقليدية للترشح إلى عضوية الكنيست (منذ الأولى ١٩٤٩) في قوائم عربية ملحقة بالحزب الحاكم (مابای)، وهم وإن أعطوا الفلسطينيين حق التصويت والترشح في الانتخابات، فإنما تم ذلك لسببين رئيسين، الأول هو أن يستقطب هؤلاء المرشحون أصوات «أبناء جلدتهم» لصالح الحزب الصهيوني الحاكم ويفوزون دون أن يضطر هذا الحزب لأن «يضحي» بأي صوت يهودي لإنجاحهم، ومن ثم ينضم هؤلاء الفائزون بأصوات عربية إلى سياسة الحزب ويدعمون حضوره في الكنيست.

والثاني هو محاصرة توجه الناخب الفلسطيني نحو تأييد مرشحي الأحزاب اليسارية وعلى نحو خاص الحزب الشيوعي الذي كان يتقدم إلى الانتخابات بقائمة يهودية - عربية مشتركة.

حصل ذلك منذ العقود الأولى لقيام إسرائيل واستخدمته في التأسيس لخطاب إعلامي موجه إلى العالم الخارجي يعطي لهذه «الدولة» صفة الديمقراطية في وقت كانت فيه المجتمعات العربية ومكوناتها تفتقد إلى أي شكل فعلي من أشكال الديمقراطية، ونذكر في حينها أن تعبير «واحة الديمقراطية في المنطقة العربية» كان صفة لازمة لصورة إسرائيل في مجتمعات وأوساط ونخب سياسية غربية واسعة.

تلقت إسرائيل موجتي هجرة واسعتين منذ قيامها؛ الأولى هجرة يهود الدول العربية (في الخمسينيات) ويهود دول الاتحاد السوفيتي السابق (في التسعينيات)؛ وترافقت الثانية مع إطلاق المفاوضات حول مستقبل الأراضي الفلسطينية وطرح قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع، وكما حصل عند تصاعد هذا الحديث في أواخر السبعينيات (اتفاقات كامب ديفيد وملحقها الفلسطيني) حصل إثر توقيع اتفاق أوسلو من زاوية توسيع الاستيطان بمعدلات قياسية. لكن الأمر لم يقف فقط عند حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧، بل تم تصعيد إجراءات التضييق والمحاصرة والضغط على التجمعات الفلسطينية في أراضي الـ ٤٨ ومن بينها المخططات الانشائية لمشاريع الإسكان وخاصة في الجليل والمثلث والنقب واتخذت إجراءات قانونية وإدارية تحد من توسعة الأحياء العربية في المدن «المختلطة» (حيفا - يافا - عكا..) واتبعت السلطات الإسرائيلية سياسة التهميش للقرى والبلدات والأحياء العربية، ووضعت سقفا لموازنات البلدات واللجان المحلية العربية يقل كثيرا عن تلك التي تخصص للتجمعات اليهودية المماثلة من حيث عدد السكان والخدمات المطلوبة.

إثر توقيع اتفاق أوسلو، اعتقد عدد من المحللين السياسيين أن مرحلة جديدة بدأت، وأنها ستقطع مع ما سبقها من مراحل الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وأن الحديث الإسرائيلي الرسمي عن قبول قيام دولة فلسطينية في الضفة والقطاع سيؤسس بالضرورة لنظرة إسرائيلية مختلفة تجاه فلسطيني الـ ٤٨، وأن «الاعتراف» المعلن بحقوق الفلسطينيين في الضفة والقطاع سيفتح بداهة على إلغاء التمييز المركب الذي يمارس بحق أشقائهم في أراضي الـ ٤٨؛ واستمر هذا الاعتقاد (الوهم) لسنوات قليلة ليتبين بعدها أن «الطريق المسدود» هو أفضل وصف للحالة القائمة. وبقدر ما عبر اندلاع الانتفاضة (٢٠٠٠/٩/٢٨) عن رفض وطني لشرك أوسلو، بقدر ما كشف أيضا أن التمييز العنصري الممارس تجاه فلسطيني الـ ٤٨ إنما هو سياسة «أصيلة» في التوجهات الرسمية الإسرائيلية، ونذكر هنا كيف قتلت الشرطة الإسرائيلية (٢٠٠٠/١٠/١) ١٣ فلسطينيا وأصابت العشرات إثر إطلاق نار مقصود على تظاهرة سلمية تضامنا مع الفلسطينيين في أراضي الـ ٦٧ في مواجهة القمع الدموي الصهيوني؛ وتم لاحقا تسويف الملاحقة القانونية لمرتكبي هذه المجزرة بما يثبت أنها جريمة سياسية عنصرية بامتياز، وإلى جانب ذلك تصاعدت أصوات برلمانية وحزبية صهيونية وصفت فلسطيني الـ ٤٨ بـ «الطابور الخامس»، ودعت إلى طردهم إلى الضفة والأردن، وهاجم نواب صهيونيون أعضاء كنيست فلسطينيين لأنهم طالبوا بوقف المجازر بحق الشعبين الفلسطيني واللبناني وقدمت مشاريع قرارات لمحاسبتهم ونزع الجنسية عنهم بل ومحاكمتهم وسجنهم أيضا.

وشهدت الساحة الحزبية والسياسة والبرلمانية في إسرائيل مواقف عدائية دعت إلى طرد الفلسطينيين وتشكلت منظمات وجمعيات على هذه القاعدة (كاخ مثلا)، ولم يخف رئيس حزب «إسرائيل بيتنا» افيغور ليبرمان دعواته الصريحة بهذا الخصوص وهو الذي كان جزءا من التحالف الحكومي برئاسة أولمرت؛ وهذا يعطي مؤشرا واضحا بأن خطاب «الترانسفير» ليس مرفوضا في السياسة الرسمية الإسرائيلية وإن حاولت بعض أطراف الائتلاف الحاكم نفي ذلك.

شارون

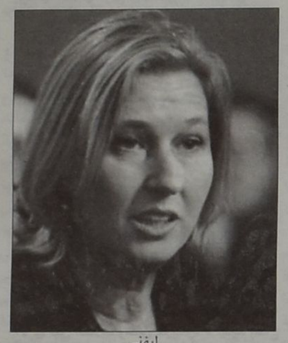
ليفني

ليبرمان

ومن بين مؤشرات التبني الإسرائيلي الرسمي لسياسة «الترانسفير» ما قاله أرئيل شارون، رئيس الوزراء الأسبق الذي صرح بعيد انتخابه رئيسا للوزراء (٢٠٠١) بأن «حرب العام ١٩٤٨ لم تنته بعد، ونحن نعرف أن «الترانسفير» كان الشعار الذي رفعته المنظمات الصهيونية في ارتكابها المجازر بحق الفلسطينيين في العام ١٩٤٨».

ومؤخرا، لم تبتعد تلميذة شارون، تسيبي ليفني، عن هذه الدعوات بل كررتها عندما صرحت بأن تحقيق الطموحات القومية لفلسطيني الـ ٤٨ إنما يتم خارج إسرائيل، وتقصد بالطبع ترحيلهم. وهي قالت ذلك وهي في موقعها الرسمي كوزيرة لخارجية إسرائيل ورئيسة لحزب كاديما الذي يضم ١٧ ألف عضو من فلسطينيي الـ ٤٨..

التناقض البارز في الأمر، أن ليفني ركن أساسي في المفاوضات مع الجانب الفلسطيني التي انطلقت مجددا بعيد مؤتمر أنابوليس أواخر العام الماضي، وفي ظل التصلب الإسرائيلي تجاه موضوعة الاستيطان والإصرار على ضم الكتل الاستيطانية في الضفة إلى إسرائيل وإبعاد المفاوضات عن نقاش القضايا الأساسية في الصراع (اللاجئون - الحدود - القدس - الاستيطان..) وطرح بدائل التفافية من نمط تبادل الاراضي (والسكان أيضا) وتجزئة الحلول حول القضايا الرئيسية مع استبعاد قرارات الشرعية الدولية وخاصة في قضية اللاجئين ورفض مجرد الحديث عن عودتهم إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها في العام ١٩٤٨، بل ودعوة الفلسطينيين لأن يتنازلوا عن حق العودة ربما كبادرة «ثقة» كالتي تقوم بها إسرائيل من حين لآخر (إطلاق سراح بعض الأسرى - إزالة عدد من الحواجز - صرف بطاقات إقامة..)

ويمكن النظر إلى تصريحات ليفني الأخيرة على أنها رسالة توحي بمسائل عدة:

• رسالة إلى الخطاب الفلسطيني المتمسك بحق العودة إلى الديار والممتلكات مفادها أن ما يجب أن تقلقوا بشأنه اليوم هو مستقبل الفلسطينيين الموجودين في إسرائيل، فدعوا قضية من هو خارجها بعيدا عن التداول.

• رسالة إلى فلسطيني الـ ٤٨ على شكل ضغط مباشر، مورس سابقا، والهدف منه تشجيع ظاهرة «الاحتماء» بالاحزاب الصهيونية «اتقاء لشرها» من خلال الانتساب إليها والتصويت لمرشحيها وهذا وارد جدا على أبواب الانتخابات الإسرائيلية المزمعة في شباط (فبراير) القادم، وإبعاد أوسع قدر ممكن من الجمهور العربي عن أحزابه التي بات ممثلوها يشكلون «كابوسا» على رموز التطرف اليميني في الكنيست وخارجه.

• رسالة في وجه السلطة الفلسطينية وسياستها التفاوضية تقطع الطريق على أية إيحاءات بضرورة إدراج قضية اللاجئين الفلسطينيين على جدول أعمال المفاوضات المكوكية؛ وخاصة أن بعض أعضاء الفريق الفلسطيني التفاوضي زايد في بعض تصريحاته حول التمسك بالثوابت الفلسطينية وحل القضايا الأساسية للصراع ربطا بالشرعية الدولية.

على الرغم من أن ليفني حاولت التخفيف من مغزى تصريحها تجاه فلسطيني الـ ٤٨ ودوافعه، إلا أن الإجراءات والقوانين الممارسة بحقهم تؤكد مجددا أن التمييز العنصري يتجه نحو التصعيد وهذا يفترض أن تأخذ الحالة الفلسطينية بكافة مكوناتها ذلك بالحسبان.. العملي ■

Digitized by Birzeit University Library

في حديث لصحيفة «الشروق اليومي» الجزائرية

حواتمه: إصلاح منظمة التحرير يحميها من محاولات شطبها

حاورته: سمية سعادة

أكد الرفيق نايف حواتمه، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، أن إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية لا يمكن أن يتم سوى في ظل ائتلاف وطني عريض جامع لكل القوى المكونة للشعب الفلسطيني حتى تنهض من جديد بدمقرطة مؤسساتها وفق معايير وطنية ومهنية. جاء ذلك في معرض حديث الرفيق حواتمه إلى صحيفة «الشروق اليومي» الجزائرية واسعة الانتشار.

وحول انعكاسات تغير الإدارة الأميركية أكد الرفيق حواتمه على أن الرهان الاساسي يقوم على العامل الذاتي الفلسطيني الذي من شان تطويره أن يساهم في تطوير الدور العربي وتعزيز التضامن الأممي مع حقوق الشعب الفلسطيني في العودة والاستقلال، وهو ما يضع قوى المجتمع الدولي الأساسية أمام واجباتها في السعي إلى تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية. فيما يلي نص الحوار.

إصلاح م. ت.ف.

■ هناك رأي يقول إن حماس تتحين الفرص لإزاحة منظمة التحرير الفلسطينية وتفكيكها. ما رأيكم؟

■■ إصلاح وإحياء منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية ضرورة وطنية، قومية، دولية، يجب أن لا يدخل في التكتيكات السياسية النفعية، فمنظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية منذ دخول فصائل المقاومة لها في العام ١٩٦٩: أصبحت وما زالت الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والكيانية الوطنية الفلسطينية فلسطينيا، عربيا، إسلاميا، دوليا وفي الأمم المتحدة وكل المؤسسات الدولية تم بها ومن خلالها إعادة النهوض بالشخصية والهوية الوطنية الفلسطينية. بعد سنوات من الضياع أعقبت النكبة الفلسطينية والعربية الكبرى في العام ١٩٤٨، التي أدت إلى طمس الهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية، حيث قامت دولة إسرائيل على ٧٧٪ من أرض فلسطين التاريخية، وبدلا من إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس على ما تبقى من الأرض (٢٣٪) تم إلحاق وضم ما تبقى من الأرض وشعبها بالأقطار العربية المجاورة، وهكذا تم ترك ما تبقى من الأرض الفلسطينية بدون هوية فلسطينية، وترك الشعب الفلسطيني بدون كيانية وطنية.

في العديد من المنعطفات الكبيرة التي مرت بها قضيتنا، ما بعد قيام م. ت. ف. خاصة بعد العام ١٩٦٧ عام الهزيمة، جاء الرد الفلسطيني سريعا، فلقد رد شعبنا بتوالد فصائل المقاومة الفلسطينية ردا وبديلا عن هزيمة جيوش الأنظمة العربية المشرقية، واستند هذا النهوض إلى ما سبقه من نقلة نوعية في نضالات حركة اللاجئين الفلسطينيين، أدت إلى بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية العربية والإقليمية والدولية، مدعومة بالخطوات الفدائية والكفاحية والسياسية والتنظيمية الفلسطينية. وتم تدعيم هذا بالبرنامج الوطني المرحلي (١٩٧٤)، الذي سلح الشعب في الوطن والشتات، وأطر نضالاته من أجل العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة ببرنامج سياسي موحد، ملموس وواقعي، ويفضل هذا البرنامج تم كسر عزلة منظمة التحرير الفلسطينية العربية والإقليمية والدولية، وبنيت العلاقات والتحالفات مع حركات التحرر الوطني، وبنيت تحالفات دولية مع منظومة بلدان التجارب الاشتراكية، ودول عدم الانحياز، قمة الدول الإفريقية، بلدان آسيا وأميركا اللاتينية، الرأي العام العالمي في أوروبا وداخل الولايات المتحدة، ودخلنا إلى مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي (راجع كتاب «حواتمة يتحدث ....» دار الكاتب/ دمشق، دار الأمل/ بيروت، دار الجليل/ عمان - الأردن، دار المسار/ رام الله، كتاب «أوسلو والسلام الآخر المتوازن»، وكتاب «أبعد من أوسلو ... فلسطين إلى أين ؟» وقائع ومراحل تأسيس وبناء ائتلاف منظمة التحرير باعتبارها الجبهة الوطنية الشاملة لقوى الشعب الفلسطيني).

كل ما سبق يؤكد على أن منظمة التحرير الفلسطينية الائتلافية كانت وما زالت ضرورة وطنية نضالية ولم تفقد دورها التاريخي.

وفي سياق المراجعة، فإن الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية ودورها ومكانتها يتطلب مرة أخرى بناء ائتلاف وطني شامل، وهذا يتوقف على مراجعة السلطة لسياستها الانفرادية، وعلى مدى استكمال الأخوة بحماس والجهاد الإسلامي خطواتهم باتجاه البرنامج السياسي الموحد، بعد أن كانوا قد أعلنوا وما زالوا يعلنون بأنهم مستعدون لقبول دولة فلسطينية في حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧، وبعد أن وافقوا على قرارات إعلان القاهرة (آذار/ مارس ٢٠٠٥)، وبرنامج وثيقة الوفاق الوطني وتوقيع جميع الفصائل الفلسطينية عليه بلا استثناء. فنحن الآن بصدد عملية إعادة الاعتبار لـ م. ت. ف. ولا يمكن أن تولد إلا في ظل ائتلاف وطني عريض، لا يعيد إنتاج منظمة التحرير الموحدة فقط، بل يعيد على يد حوار الجميع صياغة الائتلافات الوطنية - الوطنية الفلسطينية في إطار الائتلاف الوحدوي العريض الجامع لكل القوى المكونة للشعب الفلسطيني، ومؤسسات المجتمع الأهلي، حتى تنهض من جديد بدمقرطة مؤسسات م. ت. ف. الموحدة المعترف بها عربيا ودوليا، وهي المكسب الأعظم للشعب الفلسطيني على امتداد الخمسين عاما الأخيرة من النكبة وحتى الآن، وهذا الذي يمكننا من إعادة دمقرطة مؤسسات السلطة الفلسطينية، والانتقال بها من حالات مبعثرة مصابة بأمراض الاحتكار، التفرد والانفراد والفردية والهيمنة الفئوية الضيقة والفساد، إلى حالة مؤسسية، أي مؤسسات قائمة على الائتلاف العريض مفتوحة في تركيبها لكل أبناء الشعب على قاعدة معايير وطنية ومهنية وأخلاقية موحدة، وتحت سقف البرنامج الوطني الموحد وبرنامج الإصلاح الديمقراطي الشامل، بدءا بانتخاب البرلمان الموحد (المجلس الوطني الجديد) لمنظمة التحرير داخل الوطن المحتل وفي أقطار اللجوء والشتات، وهذا هو الذي يقطع الطريق على خطط وتكتيك حماس لتفكيك المنظمة أو الاستيلاء عليها كما استولت بانقلاب ١٤ حزيران / يونيو ٢٠٠٧ على قطاع غزة من وراء ظهر الشعب وكل الفصائل الفلسطينية.

إن القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية ينص على أن «منظمة التحرير هي المرجعية العليا للسلطة الفلسطينية».

وعلى الجميع استعادة الذاكرة «بأن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ودول العالم تعترف بأن م. ت. ف. هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وليس السلطة الفلسطينية. كذلك المفاوضات كلها والاتفاقات مع إسرائيل تمت

• الاحتلال وتواطؤ الإدارة الأميركية ودول عربية وإسلامية وراء فرض الحصار على الشعب الفلسطيني، واستمرار الانقسام يشل قدرتنا على كسر هذا الحصار

مع ويتوقيع منظمة التحرير وليس السلطة الفلسطينية. وقررنا بالقاهرة بالإجماع ويحضور كل قادة الفصائل بلا استثناء «إعادة بناء منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني»، الأمر الذي سيحبط أي مشاريع بديلة عنها.

مسؤولية الحصار

■ من المسؤول عن إطعام سكان غزة قمح الحيوانات؟!

■■ إسرائيل أولا، وما كان ليفرض الحصار المالي والاقتصادي على الشعب الفلسطيني لولا تواطؤ الإدارة الأميركية وبعض الدول العربية والمسلمة، والتزامها الحرفي بتطبيق الحصار غير الأخلاقي وغير الإنساني والمنافي لكل الأعراف والمواثيق الدولية، وهي سابقة في التاريخ الحديث، والحصار متواصل بأشكال مختلفة في أبشع استغلال لحالة الانقسام الفلسطيني، أنهم يساومون على لقمة أبناء شعبنا.

الانقسام الفلسطيني ثانيا، الانقسام طريق الفشل وضياع الحقوق الوطنية والحصار، والوحدة الوطنية طريق كسر الحصار والتقدم إلى أمام. وثالثا، الأنظمة العربية التي تزرع وتعمق الانقسام في الصف الفلسطيني وفقا لمصالحها الأنانية الخاصة والقطرية، وعلى حساب شعب فلسطين داخل الأرض المحتلة وخارجها.

لقد شاهدنا زوارق الإغاثة لليسار الأممي العالمي، وهي تخترق الحصار البحري لغزة، مسنودين بضمائرهم وبميثاق الأمم المتحدة وأهدافها الفقرة الثالثة «حق الإغاثة»، والفقرة ١٣ بالميثاق، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ١١ والمادة ١٢ حق الإغاثة، والتي تحمل صفة الإلزام ومبدأ التضامن للتحرر من الجوع الفردي وفي إطار التعاون الدولي. والمطلوب الآن حملة دولية أممية تحت رايات العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية، في مواجهة الطواغيت والاستكبار.

■ ما هو مستقبل اللاجئين الفلسطينيين في ظل الزحف الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية؟

■■ الاستيطان يلتهم الأرض الفلسطينية، يلتهم القدس الشرقية، يقطع التواصل الجغرافي لدولة فلسطينية سيدة حرة ومستقلة. والسؤال متعلق باللاجئين الفلسطينيين الذين تعرضوا للاقتلاع الصهيوني عام ١٩٤٨، هؤلاء حق العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم مقدس يكفله القرار الأممي ١٩٤. الانقسام يفتح الأبواب لحكومة العدو واستثماره لصالح تكثيف تهويد القدس ونهب الأرض وتوسيع الاستيطان.

أوباما وتركة بوش

■ بعد استلام أوباما السلطة، هل تتوقعون أن تغير الولايات المتحدة أسلوبها في التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؟

■■ نحن أولا نعول على العامل الذاتي الفلسطيني، فهو الذي يدفع ويعزز ضغوط الشعوب العربية، لوضع بند القضية الفلسطينية على الأجندات الحكومية العربية، ويفعل دورا عربيا جامعا يبذل في سبيلها، ونعتمد على تضامن أممي ودولي متعدد، يقر بالحقوق الفلسطينية المشروعة، كقضية وطنية وإنسانية ومن موقع نظرته الأخلاقية.

ثانيا، الإنسان يتعلم من تجربته، كثيرا ما انتظر العرب، حلول إدارة أميركية جديدة مكان أخرى انتهت ولايتها، منذ منتصف ستينيات القرن الماضي. شكل هذا العامل «الانتظاري» حالة سلبية للموقف العربي المطلوب. إذا ما جمعنا هذا الإرث السلبي من تنظيرات عربية رسمية، حول انتظارها الإدارات الجديدة، لكدسنا دون مبالغة أوراقا بالأطنان. لا يعني هذا أنه لا يوجد متغيرات في أميركا ذاتها، فهكذا استنتاج مخالف لعلم الطبيعة وعلم المجتمع في آن معا. لكن طبيعة الحكم والإدارة الأميركية محكومة بمؤسسات لها مشاريعها المستقبلية وأهدافها، ولا يمكن لفرد أن يغيرها ولكن من

الممكن أن يؤثر في توجيه قرارات ويؤثر بها. ولنراقب مثلا: ما إن يخرج الرئيس من الإدارة حتى يعود لتبني وجهة نظره الشخصية حول الشرق الأوسط، ويتساءل البعض منا بسذاجة مطلقة، ها هو يتكلم بـ «اعتدال» ولكن بعد أن خرج من الرئاسة.. لماذا ؟

أؤكد أن مفتاح التغيير الأميركي هو العامل الذاتي الفلسطيني والعربي في المسائل العربية، حين يبدأ البراغماتس بحسابات لوغارتمية للربح والخسارة، يستطيع «الشخص - الفرد» أن يغير إلى حدود ما، ولكن أن تصل تلك إلى معالجات حاسمة تستند إلى الشرعية الدولية في الحقوق الفلسطينية فهذا أمر آخر، وعليه لا بد من تفعيل العامل الذاتي أولا على حلبة تسجيل النقاط، نحو المرحلية بالأهداف.

■ ما هو استشرافكم لمستقبل أوباما كرئيس للولايات المتحدة ؟

■■ يمكن القول أن أميركا قد دخلت مرحلة فاصلة من تاريخها على الصعيد الداخلي، بل تصالحت مع ذاتها، وبالترميز مع التاريخ السحيق للإمبراطورية الرومانية، فإن «سيارتاكوس» قد عاد رئيسا وفق الديمقراطية الأميركية هذا تطور هام على الصعيد الداخلي، يفصله قرابة قرن ونصف عن ابراهام لينكولن، وزهاء نصف قرن على اغتيال حون كنيدي، وكذلك مارتن لوثر كينغ.

رئيس أسود يأتي من مجموع الشعب الأميركي في بوتقته الصاهرة، الأبيض والأسود واللاتيني، تعبير عن قدرة عميقة على الاستجابة للتطور البشري والعصرنة بكل إيجابياتها كتطور عاصف في عقلية الأميركيين، حيث لم يعد للقوالب الخارجية أصولا ولونا ودورا حاسما في اختيار رئيس المؤسسة التنفيذية الأول، بما يعني إضعافا للعنصرية الأكثر تخلفا في منطق الاختيار والعلاقات الاجتماعية، لأن العنصرية لا تبحث عن المضمون والتفكير والدماغ، فهي مغلفة مسبقا ومحاطة بقوالب جاهزة جامدة، لقد تم تحطيم الأصول العرقية وخلفية اللون وكل المعايير الأشد فتكا بقدرة البشر على التعامل الإنساني، وقد مثل انتخابه زلزالا أميركيا، والرئيس الأسود هو تبييض لقلب أميركا ووجهها، ومصالحة عملية مع تاريخها، ولهذا أكرر أنه يمكن القول على الصعيد الأميركي الداخلي، إن ما قبل أوباما ليس هو ما بعده.

على الصعيد الداخلي أيضا: فبرنامج أوباما حمل «التغيير»، وهي جملة ثقيلة جدا، مترافقا مع زلزال اقتصادي أشد وطأة جاء كضريبة للرأسمالية المتوحشة التي أرهقت الطبقة الوسطى والطبقة العاملة والفقراء والمهمشين، ودخلت في حروب هيمنة في غير مكان، لتنحدر هيمنتها بعد صعود دموي ومتسارع، حروب شوهت صورتها لدى شعوب العالم، وأثقلت على ضميرها وشعاراتها، وزلزال العجز التجاري الأميركي (نحو ٨٢٠ مليار دولار)، وعجز في الموازنة العامة (نحو ٤٥٥ مليارا)، وتفاقم في الدين العام (٣٠٠ ٪ من إجمالي الناتج المحلي)، وما زالت إدارتها تواصل مبتكرات الليبرالية المتوحشة والدفع بها دون هوادة، وعموم الأرقام رسمية، ويؤكدها بنك التسويات الدولية في جنيف، فالطبقة الحاكمة لم تغير في سياساتها

• تطوير العامل الذاتي الفلسطيني يشكل عاملا ضاغطا لتطوير الدور العربي وتعزيز التضامن الأممي مع الشعب الفلسطيني وقضيته التحررية

م.ت.ف: الإصلاح ضرورة وطنية وقومية

بقدر ما تدفع بنموذجها الذي يتورط في أزمات مالية دورية، وبحكم العولمة فإنه يجر معه الاقتصاد العالمي.

التركة أمام أوباما ثقيلة، ومن الواضح أنه إذا ما أراد تلبية برنامجه «التغيير»، فإنه سينشغل بالوضع الاقتصادي الداخلي. من موضوعة اللون والعرق، حيث تتوق شعوب كثيرة ترزح تحت نير الظلم والاحتلال، تتوق للحرية التي ينبغي أن تظهر قلب أميركا وتبيض وجهها على الصعيد الخارجي، خاصة وأن سمعة أميركا لدى شعوب العالم سيئة فالعنصرية لا تتجزأ. ومن المهم عربيا التذكير بأن قرارات الأمم المتحدة سبق وأن وصفت الصهيونية بالعنصرية والعدوانية والتوسعية، لم تنطلق من وصفها هذا من اعتبار اللون، بل من العنصرية والتوسعية العدوانية، حينها فإن الشعوب التي فرحت مع أوباما، سترقص مع القس المناضل ديزموند توتو، الذي «رقص طربا ونشوة لفوزه»، وصاحب الشهادة والضمير الأخضر الحي، حول الابارتيد الصهيوني الذي لم تشهد مثيله جنوب إفريقيا في الحقبة العنصرية.

لقد وعد أوباما في حملته الانتخابية مواطنيه؛ بأن يعيد أولادهم من العراق إلى أحضانهم، بمعنى أن ليل الاحتلال سينتهي ويتوقف قطار القتل والدمار، ويتوقف أثرياء الحروب داخليا وأباطرة الطوائف، ومستثمرو الاحتلال، وفق شهادة الحاكم الأميركي (بريمر) الذي أعلن في مذكراته عن «شمنزائد من فساد هذه الطبقة العراقية»، حينها تتحقق شعارات الشعب العراقي «لا للاحتلال، لا للطائفية، لا للدكتاتورية ... نعم للعراق الموحد الديمقراطي». إن تنفيذ وعد أوباما لمواطنيه بالخروج من العراق، ستوقد جذوة الأمل لدى الشعب الفلسطيني، بأن واشنطن ستتوقف أن تكون الراعي الأول لجرائم الحرب التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضدهم، وسيزداد الأمل في الشرق الأوسط أن لا حروبا أخرى ستجلب الدمار للأوطان والشعوب، كذلك شعوب العالم في قضية باتت ملموسة في وعوده حول المناخ والتغيير المناخي وهي تهدد حياتهم واقتصادهم.

وعود ثقيلة في «التغيير»، مع الإدراك أنه لا توجد إدارة أسوأ من المنصرفة حتى هذا التاريخ، والحكم النهائي ليس بعيد، مع أملنا بألا يشكل توليد أوباما في إدارته لموالي الوبي الصهيوني، وخاصة «إيباك» ما نسبته ٨٠ بالمئة في المناصب الحساسة.

الآن لا أريد الخوض والاستباق بالتوقعات، الأمر الذي سينجلي في وقت قريب، لكنني أؤكد بالقول علينا أن لا ننتظر، فالموقف أولا هو من الفلسطيني بالوحدة الوطنية ومن العرب، وهو ما يملي التغيير.

ثورتا الجزائر وفلسطين

■ ما هو وجه الشبه بين الثورة الجزائرية والقضية الفلسطينية ؟

■■ هناك أوجد عديدة للشبه، فالثورة التحررية الجزائرية واجهت الاحتلال الكولونيالي العنصري الفرنسي، وتصدت له كثورة وطنية ديمقراطية موحدة ونالت استقلالها، بعد كفاح بطولي مرير.

والقضية الفلسطينية تواجه إسرائيل الاستعمار الاستيطاني العنصري، وهي بالجوهر «دولة الاقتلاع الصهيونية»، فهي قامت على الاقتلاع، وهذه الصفة هي إيديولوجيتها التي تزعم أنها تجد تبريرها في «اللاهوت»، وفي تاريخ «اليهود الساحق». والاسم الراهن لدولة إسرائيل هو «دولة الاقتلاع الصهيوني»، فهي قد اقتلعت عام ١٩٤٨ الفلسطينيين من جذورهم، في تجاوز لكل الخطوط الحمراء، حيث لا رادعا أخلاقيا أو سياسيا أو إنسانيا أو قانونيا، لأنها اعتمدت على المراكز الإمبريالية وبالذات مع القطب العالمي المهيمن، في سياق مشروعه الرأسمالي المعولم.

من هنا يوجد تشابه في بعض السمات مع الثورة الجزائرية، وثمة اختلافات حيث أن فرنسا هدفت إلى «فرنسة» الجزائر، بينما دولة الاقتلاع الصهيوني عملت على الاقتلاع، ثمة تشابه واختلاف منطقي بالنتيجة، بيد أن الصهيونية أقرب منهجيا وإيديولوجيا إلى التشابه مع النازية، في المنطلقات الثقافية والإيديولوجية التي تنطلق منها، كلاهما يرفض التعايش السلمي مع «الآخر»، وتعليان من شأن العنف والعنصرية والشعور بالتمييز والتفوق والاتجاه الاحتلالي الاقتلاعي التوسعي. والصهيونية وإن خفض الواقع سقف استهدافاتها وتوقعاتها، لكنها ستبقى تسعى إلى بناء دولتها الكبرى من خلال الهيمنة الإقليمية، تماما كالكذبة الكبرى عن علاقتهم بأرض فلسطين.

لنراقب راهنا كيف تهربت «دولة الاقتلاع الصهيوني» بالقاطعة لمؤتمر الأمم المتحدة ضد العنصرية المزمع عقده في نيسان / ابريل المقبل في جنيف، وبررت المقاطعة بأن دولا عربية وإيران، ستستغل المؤتمر لمقارعتها، وتحويله إلى منصة لـ «هجمات معادية للسامية»، ذلك بحسب وزيرة خارجيتها تسيبي ليفني. هذا التبرير لا ينطلي على أحد، ولن تتوقف جهود واشنطن الضاغطة على الأمم المتحدة، لعدم إبراز وجه إسرائيل العنصري البشع، هذه المحاولات بدأت من الآن على يد وزيرة الخارجية تسيبي ليفني، كي تضغط واشنطن على اللاسق لكم الأفواه، والحصول على ضمانات بذلك لإخفاء قبح الصهيونية رغم أنها ستقاطعها المؤتمر، طالما ستتحدث عن المأساة الفلسطينية مع زعيمة العنصرية الأوحد المتبقية في عالم القرن العشرين وفي التاريخ المعاصر.

يمكن للعالم أن يسأل نظام الأبارتيد السابق، إذا ما كان قد احتفظ في سجونه بأمهات مع أطفالهن، أو عائلة الكرد في القدس الشرقية - سلوان، التي حرمت من الخيمة في الفناء المحيط بمنزلها بحكم السيطرة عليه، وماذا يعني تخصيص طرق التفافية على الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ للمستوطنين، وحرمان الفلسطينيين من التواصل في أراضيهم وقراهم ومدنهم، بل حتى ميزانيات المجالس المحلية في مناطق احتلال عام ١٩٤٨ ونسبتها ١٧ بالمئة من نصيب المجالس اليهودية، كما يمكن أن يسأل، لماذا قاتل رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أيضا عمير يتزوج في السجن، ويحضر كامل مناسبات عائلته ... الخ ! ثم في أي تاريخ نحن وفي أي عصر ؟ لم يحصل في القرون الوسطى، ولا في أعتى النظم العنصرية ما تمارسه الصهيونية على أرض فلسطين، أو صورة ما يجري في قطاع غزة، همجية عنصرية حاقدة لم يشهد لها التاريخ مثيلا، تستهدف شعبا بأكمله أو بالتقسيط، في منهجية إرهاب الدولة المنظم.

• لنا مع الجزائر تاريخ مضيء من الأسناد المتبادل وعلى أرضها استعدنا وحدتنا وهي مدعوة لمواصلة دورها على طريق استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية

نحن والجزائر

■ سبق وزرتم الجزائر، ما هي أهم المحاور التي بحثتموها مع شخصيات جزائرية ؟

■■ السؤال يحيلنا لتاريخ متألق من العلاقة على المستوى السياسي المشترك بيننا، والوجداني الشخصي الذاتي. فقد أقمت في الجزائر حين عزت علينا وضنت أرض العرب من الماء إلى الماء، منذ نهاية الثمانينيات والسنوات الأولى من مطلع التسعينيات، وعلى امتداد هذا التاريخ ومنذ انطلاقة الجبهة الديمقراطية كنا دائمي التواصل والزيارة والتبادل السياسي مع القيادة الجزائرية، مع الرئيس الراحل هواري بومدين، والشاذلي بن جديد والأمين زروال، وتجمعني صداقة تاريخية مع الأخ عبد العزيز بوتفليقة، ومع فعاليات ومؤسسات الشعب الجزائري وشخصياته الوطنية والحزبية.

تجمعني بالجزائر وشائج متينة هي مقتصدا التاريخي بالثورة، التي لا يعلو عليها علو، ذلك الوارف عام ١٩٨٨. وما من أحد من شعبنا الفلسطيني، وعلى مر أجيال الثورة المتعاقبة، إلا وتركت الجزائر في روحه ووجدانه وقلبه تلك المحبة العميقة.

سبق للجزائر أن لعبت دورا سياسيا محوريا في المشرق العربي والإقليمي وعلى الصعيد القاري الإفريقي، وفي عدم الانحياز، ونحن نواقون في الجبهة الديمقراطية لاستعادة هذا الدور على طريق استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية ■

Digitized by Birzeit University Library

المؤتمر الوطني الرابع للدفاع عن حق العودة:
حق العودة ثابت ومقدس وكل من ينتقص منه ينبغي تجريمه ومحاكمته

«الحرية» ـ البيرة

■ شهدت مدينة البيرة بالضفة الفلسطينية المحتلة انعقاد المؤتمر الوطني الرابع للدفاع عن حق العودة (٢٩/١١/٢٠٠٨) بدعوة من اللجنة الوطنية العليا للدفاع عن حق العودة واللجنة الوطنية لإحياء الذكرى الستين للنكبة.

انعقد المؤتمر بمشاركة ممثلي القوى والفصائل ومؤسسات المجتمع المدني وشخصيات وفعاليات وطنية وممثلي اللجان الناشطة في الدفاع عن حق العودة والقيت في المؤتمر كلمات عدة مثلت كلا من: رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ورئيس السلطة محمود عباس (ابو مازن) والمجلس الوطني الفلسطيني وكلمة اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف واللجنة الوطنية العليا للدفاع عن حق العودة، وتوزعت أعمال المؤتمر على جلستين أكد خلالهما المتحدثون والمتداخلون على ضرورة صيانة حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم والدفاع عنه في مواجهة محاولات تصفيته واحلال مشاريع التوطين والتشتيت كبديل للحق التاريخي والسياسي والإنساني للاجئين الفلسطينيين وبموجب قرارات الشرعية الدولية وخاصة القرار الدولي ١٩٤ الذي كفل للاجئين عودتهم إلى ديارهم وممتلكاتهم التي طردوا منها في العام ١٩٤٨. وفي ختام المؤتمر صدر بيان ختامي اكد على مجموعة من القضايا الهامة جاءت في البيان على النحو الآتي:

أولا: حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الديار الأصلية حق وطني، وإنساني، وقانوني غير قابل للاستفتاء او التفاوض، او التنازل، ولا يقبل التجزئة او الإنابة او التفويض، وينتقل من السلف إلى الخلف مهما طال عمر الصراع، ويعتبر، بالإضافة إلى قواعد العرف الدولية ومبادئ العدل والانصاف، كل من القرارين الدوليين، ١٩٤، و ٢٣٧ الأساس، والنطاق، والمحتوى لحقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين.

ثانيا: قضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في فلسطين التاريخية والمنفى هي قضية واحدة، ومنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والإطار الوطني الجامع تنظيميا وسياسيا، وان حمايتها، واعادة بناء اجهزتها وهيئاتها، وتفعيلها واجب وطني.

رابعا: كل الحلول السياسية التي لا تضمن تمكين اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من ممارسة خيارهم الفردي والجماعي في العودة إلى ديارهم الاصلية، باطلة ومرفوضة. وان تحقيق العدالة والسلام الدائم لا يكون إلا بالعودة إلا الديار الأصلية، وباستعادة الممتلكات، وبالتعويض.

خامسا: حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في العودة إلى الديار الأصلية، واستعادة الممتلكات، والتعويض ثابتة بصرف النظر عن شكل الحل السياسي.

سادسا: إسرائيل، دولة ابرتهايد، واستعمار احلالي، واحتلال عدواني، تمارس الاضطهاد، والتمييز العنصري الممنهج، والقمع المأسس ضد كافة ابناء الشعب الفلسطيني..

سابعا: يعتبر المجتمع الدولي، وخصوصا هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها مسؤولة عن توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وخصوصا اللاجئين والمهجرين..

ثامنا: اعتماد مبدأ التكاملية فكرا وممارسة لتجاوز التجزيئية باعتبار ان هذا شرط مسبق لانجاز مرحلة التحرر.

تاسعا: التأكيد على أن تمكين اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في العودة الطوعية الآمنة إلى ديارهم الاصلية شرط مسبق لممارسة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

توصيات إلى م. ت. ف والسلطة الفلسطينية

١- المباشرة بالعمل على إعادة بناء وتفعيل كافة هيئات واجهزة منظمة التحرير الفلسطينية دونما تأخير، خصوصا المجلس الوطني الفلسطيني، ودائرة شؤون اللاجئين.

٢- المباشرة ودونما تأخير في اتخاذ إجراءات عملية تنهي حالة الانقسام الداخلي، عبر الحوار الوطني الشامل.

٣-ايجاد آلية مكاشفة، خصوصا فيما يتصل بالمفاوضات، تعيد الترابط ما بين القيادة والشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

٤-الابتعاد عن استخدام العبارات والكلمات الدبلوماسية المطاطة عند الحديث عن حق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين في العودة إلى الديار الاصلية، ورفض التعاطي مع أية مقترحات دولية كانت او إسرائيلية، او فلسطينية لا ترقى إلى مستوى القرار ١٩٤ لغة، وشكلا، ومضمونا.

٥- تفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية في توفير الحماية والمساعدات للاجئين الفلسطينيين خصوصا في لبنان، وكافة مناطق الشتات.

٦-وضع آلية إقرار، ومتابعة، ومراقبة على عملية التفاوض، وإدارة شؤون السلطة الفلسطينية، تكون فيها السلطة العليا لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٧- التأكيد على أن يكون تمثيل فلسطين في كافة المحافل والمؤتمرات الدولية وخصوصا هيئة الامم المتحدة من اختصاص منظمة التحرير الفلسطينية وعدم اعتماد ممثلي السلطة الفلسطينية كبديل باعتبار ان السلطة الفلسطينية فرع وليس الأصل.

٨-الفصل ما بين مالية منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وتأمين ميزانية مستقلة للمنظمة، ومكاتب تمثيلية في مواقع اللاجئين.

٩-تجريم وفصل، ومحاكمة كل مسؤول فلسطيني رسمي او غير رسمي ينخرط، او يدعو، او يروج لمبادرات ومشاريع تنتقص صراحة او ضمنا من حقوق اللاجئين الفلسطينيين وخصوصا حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية.

١٠- رفض فكرة الاستفتاء على حق العودة إلى الديار الأصلية، فحق العودة ملك للأجيال المتعاقبة.

١١-دعم، والمشاركة في كافة المبادرات والأنشطة الشعبية الهادفة إلى إبراز وتأكيد حقوق اللاجئين محليا وإقليميا ودوليا.

١٢-اعداد منهاج تعبوي تربوي تثقيفي يعزز ثقافة العودة لدى الأجيال الناشئة وذلك عبر تناول حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، وخصوصا حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية التي هجر منها أجدادهم وآبائهم.

١٣-نسج وتوثيق العلاقات مع الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات الشعبية في الوطن العربي وعدم حصر العلاقة مع الأنظمة الرسمية.

١٤-العناية باللاجئين والمهجرين الفلسطينيين القاطنين خارج مخيمات اللجوء.

توصيات إلى المجتمع الدولي

١-احترام، وحماية، وتعزيز حقوق الإنسان الأساسية لكل الشعب الفلسطيني، وعلى وجه الخصوص حقوقه غير القابلة للتصرف، الحق في تقرير المصير، وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم الأصلية واستعادتهم لممتلكاتهم، والحق في المساواة.

٢- على المجتمع الدولي، خصوصا الدول غير المتحالفة مع إسرائيل، بما في ذلك الدول العربية والمنظمات الإقليمية المشكلة من قبل تلك الدول، والأمم المتحدة، وكل قطاعات وفعاليات المجتمع المدني، اتخاذ خطوات وإجراءات فعالة كفيلة بخلق إرادة سياسية تصنف إسرائيل وسياساتها كدولة تمييز عنصري، وتعمل على القضاء على نظام إسرائيل العنصري المتمثل في الابرتهايد، الاستعمار الاحلالي، والاحتلال العسكري المفروض على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك تبني مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها، ووقف أشكال التعاون الاقتصادي والدبلوماسي معها.

٣- على الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تفعل وتستخدم صلاحيتها بموجب قرار الاتحاد من اجل السلام، وذلك بسبب فشل مجلس الأمن الدولي في الاضطلاع بمسؤولياته ومهامه في اتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة نظام إسرائيل العنصري وجرائمها

..

٤- العمل على تعزيز دور الانروا في مناطق عملها الخمس، وتوسيع صلاحياتها، والعمل على جعل مساهمة الدول في صندوق «الاونروا» إلزاميا وليس تطوعيا.

٥- دعم وتعزيز قدرات ومصادر اللجنة الدولية الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وتحديدا بالتركيز على فتح المجال امام المجتمع المدني للمشاركة في عملها.

٦- توفير الحماية الدولية والمساعدة الإنسانية للاجئين والمهجرين الفلسطينيين باعتبار ذلك جزء من مسؤولياتها القانونية وليس منة. وعدم تقليص المساعدات المقدمة إلى «الاونروا» بحجة دعم السلطة الفلسطينية.

٧-اتخاذ إجراءات عملية لضمان توفير الحماية الدولية القانونية، والفعلية، اللازمة للشعب الفلسطيني خصوصا لمنع تهجير مزيد من الفلسطينيين، او لمقاومة عمليات التهجير القسري للفلسطينيين.

توصيات إلى المجتمع المدني العالمي

١- مواصلة وتطوير الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها .

٢- مواصلة وتطوير الحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل، تنظم خلاله في كل المواقع في فلسطين التاريخية والشتات فعاليات وأنشطة تبرز هوية الشعب الفلسطيني الحضارية وحقوقه.

٣- الضغط على حكومات الدول لتبني سياسات تدعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين وخصوصا حقهم في العودة إلى الديار الأصلية، وتربط التعاون مع إسرائيل في كل المجالات بمدى التزام الأخيرة بتمكين الفلسطينيين من نيل وممارسة حقوقهم.

توصيات إلى الشعب الفلسطيني بمختلف هيئاته وقواه

١-التمسك بمبدأ ان قضية اللاجئين وحقوقهم تسمو فوق اية تجاذبات سياسية او خلافات فصائلية وتجسيد ذلك في الالتفاف حول الخيارات الوطنية والدفاع عن حقوق اللاجئين، وخصوصا الحق بالعودة إلى الديار الاصلية.

من فعاليات مخيمات لبنان في اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

بغداد تودع بوش: أحذية وشتائم

فؤاد محجوب

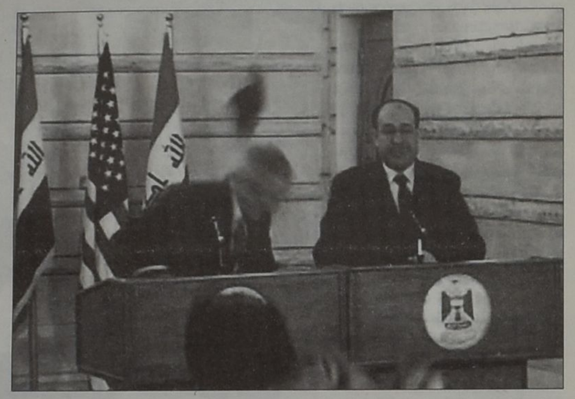

■ لم يمر حفل توقيع الاتفاقية الأمنية ـ العراقية بين الرئيس الأميركي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي (١٢/١٤)، دون ان يحمل بصمة خاصة، مهينة اشد الإهانة للرئيس بوش، لعلها تكون تذكارا له لا ينسى، يذكره بحجم الاعتراض على سياسات ادارته، وبحجم الدمار والاسى، الذي خلفته حربه، في نفوس العراقيين.

صاحب هذه «البصمة ـ التذكار» صحافي عراقي، يدعى منتظر الزيدي، يعمل مراسلا لفضائية «البغدادية» التي تبث من القاهرة، حيث قام بقذف بوش بفردة حذائه الأولى، وهو يصرخ بوجهه «هذه قبلة الوداع من الشعب العراقي، يا كلب» ثم أتبعها بالثانية، وصرخ «هذه من اليتامى والارامل وأولئك الذين قتلوا في العراق».

جرى ذلك في وقت كان الرئيس الأميركي يعقد مؤتمرا صحافيا مع المالكي، إثر توقيعهما «الرمزي» على «المعاهدة الاستراتيجية» بين بلديهما، التي كان وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري والسفير الأميركي في بغداد ريان كروكر وقعاها في ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي.

وفور الحادثة تحول الزيدي من مراسل تلفزيوني إلى بطل قومي للعراقيين، واتجهت الأنظار إلى هذا الشاب الشيوعي المعجب بتشي غيفارا، وباتت واقعة رميه بوش بحذائه حديث الناس في كل مكان من العالم العربي.

أما في العراق فقد هب الشارع العراقي للدفاع عن «بطله»، الذي أعاد إليه بعضا من كرامته وكبريائه المجروح في وجه الاحتلال الأميركي، وطالب متظاهرون عراقيون، رفعوا صور بوش وهم يضربونها بالأحذية أيضا، بالإفراج عن الزيدي المعتقل في المنطقة الخضراء والذي حاولت الحكومة العراقية المحرجة التشكيك في دوافعه. وقد تظاهر الآلاف العراقيين في مدينة الصدر والبصرة والنجف وأنحاء أخرى من العراق، رافعين لافتات كتب عليها «اخرج يا بوش، نطالب بإطلاق سراح منتظر الزيدي الذي عمل بمبدأ الديمقراطية»، ونطالب الحكومة العراقية بالحفاظ على حياة الزيدي الذي عبر عن إرادة العراق بموقفه العظيم أمام بوش، واستلهم أهالي النجف ما قام به الصحافي، ورشقوا دورية مؤللة لقوات الاحتلال الأميركي بالأحذية.

وقد واكبت الأحزاب السياسية المعارضة للاحتلال، مزاج الشارع العراقي المتضامن مع ممثلهم في إهانة بوش. وقال القيادي البارز في التيار الصدري، حازم الاعرجي، إن التيار «سوف يؤلف لجنة قانونية لمتابعة قضية الزيدي».

وظهر موقف فريد على لسان النائب المستقل علي الصجري، الذي أعرب عن استعداده لشراء أحذية منتظر لقاء ربع مليون دولار، وأوضح أنه «إذا تمكن من شرائها، سيعرضها في أحد المتاحف». ولم يفت النائب مناشدة المالكي إطلاق الزيدي وعدم تسليمه إلى الاحتلال.

ردود الفعل

وتقدم خبر «الحذاء الطائر، على ما عداه من أخبار دولية وعربية في الصحف العربية والعالمية، وكان لافتا ان موقع الصحف وشبكات التلفزة الأميركية على الانترنت، خلت تقريبا من أي انتقاد لتصرف الصحافي الزيدي.

وذكر أن مجموعة من المنظمات اليسارية الأوروبية تستعد لاطلاق حملة يقوم المشاركون فيها بتنظيم تجمعات سلمية يجمعون فيها الأحذية أمام سفارات الاتحاد الأوروبي في العواصم الغربية.

وتفاوتت ردود الفعل في الإعلام العربي، إذ فيما عبرت معظم الصحف والمواقع الإخبارية عن فخرها بما قام به الزيدي، اعتبر بعضها انه من غير الأخلاقي مقابلة سياسة الولايات المتحدة بإساءة «تعطي صورة غير حضارية للعرب».

وإزاء مشاهد الضرب المبرح الذي تعرض له الزيدي من رجال أمن عراقيين وأميركيين، قال نقيب الصحافيين المصريين الأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب، مكرم محمد أحمد، إن هذا العمل «غير لائق لكنه لا يبرر تعريض الزيدي لأي تهديد في بدنه او عمله». أما رئيس تحرير صحيفة «الكرامة» عضو مجلس الشعب، حمدين صباحي، فرأى أن ما فعله الزيدي «لا غبار عليه لانه عبر عما يعتمل في نفوس العرب جميعا».

وفي تونس دعت النقابة الوطنية للصحافيين السلطات العراقية إلى الافراج فورا عن الزيدي، وحملتها في بيان «كامل مسؤولية الحفاظ على سلامته الجسدية وحرمته المادية والمعنوية». ورأت في «التصرف الغاضب» للصحافي العراقي «تعبيرا عن مدى رفض العراقيين للاحتلال الأميركي وتحميلهم تبعاته والمسؤولية عنه للرئيس بوش».

وتفاعلت المواقع على شبكة الانترنت مع الحادثة بشكل سريع، حيث عرضت عشرات الأفلام عنها، إضافة إلى الآف التعليقات التي لم تخل من الطرافة، فيما تبادل البعض رسائل نصية عبر أجهزة الخلوي تضمنت العديد من الفكاهات. ونقل مراسلون في بغداد أن شركات الهاتف النقال كانت الأكثر ربحا من الناحية المادية من الحادثة. حيث تبادل الناس الأحاديث عن «الحدث الأشهر والتاريخي، وأجروا الاتصالات مع معارفهم في الخارج، وأخذ كل واحد يخبر الآخر عما عرضته هذه القناة التلفزيونية او تلك».

رد الفعل الفلسطيني

سيطرت حادثة الحذاء على جلسات الفلسطينيين وأحاديثهم، ووصفوها بـ «واقعة بغداد، عاكسة مدى الكره الذي يكنونه للرئيس بوش وإدارته، إلى جانب سخطهم على الأنظمة العربية أيضا. واجمع الفلسطينيون تقريبا على جرأة الصحافي العراقي وشجاعته، وتبادلوا فيما بينهم شعارا يقول «خلي الحذاء صاحبي، في إشارة إلى أغنية «خلي السلاح صاحبي».

وتناقلوا رسالة نصية على أجهزتهم النقالة تقول «صحافي عراقي يستهدف بوش بصاروخ من طراز حذاء ٤٤»، بينما قالت ثانية «عاصمة الرشيد تودع بوش بحذاء نووي، وتوقعت احدى الرسائل «ارتفاع مبيعات الأحذية في أسواق رام الله استعدادا لزيارة وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس».

وقال منتدى الإعلاميين الفلسطينيين إن ما فعله الزيدي هو «التعبير الصادق عن الكراهية التي يكنها كل المستضعفين في الأرض تجاه الإدارة الأميركية».

كما تبادل الفلسطينيون رسالة تقول «مراسيم رئاسية عربية تلزم الصحافيين خلع أحذيتهم قبل تغطية المؤتمرات الصحافية، وجاء في أخرى «وزراء الإعلام العرب يقررون ألا تقل المسافة بين الصحافيين والزعماء العرب وضيوفهم خلال المؤتمرات الصحافية عن كيلو متر واحد، ويوصون بوضع الحواجز والسواتر الترابية». ■

اليساري الغاضب

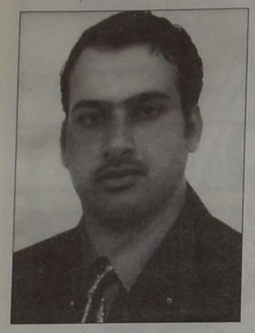

■ منتظر الزيدي (٢٩ عاما) صحافي يساري، من مواليد مدينة العمارة جنوبي العراق، وخريج كلية الإعلام. قال عنه احد زملائه «عرفنا منتظر الشيوعي شخصا مولعا بالثقافة، وبميوله اليسارية ما جعله يتخذ موقفا معاديا للاحتلال منذ أيامه الاولى».

ويكاد زملاؤه يجمعون على أنه لم يتصرف بخشونة مع أحد، حتى عندما «اختطف» من إحدى الجهات الطائفية، لمدة أيام، في أواخر العام الماضي، حيث لم يشأ التحدث عن تلك الجهة، وكيف اختطفته من داره في الباب الشرقي، ثم ألقت به قرب ساحة النهضة.

وبدا منزل الزيدي متواضعا، وقد وضع في غرفة نومه صورة للثائر تشي غيفارا. وقال شقيقه ضرغام، الذي يشاركه في قناعاته، إن ما قام به منتظر يعد «بطولة أعادت لكل عراقي تعرض للإهانة من قوات الاحتلال، كرامته». وأشار زميل له في العمل إلى أنه كان «مخلصا في عمله، وأصبح رئيس فريق المراسلين في المحطة، بعد أن أنهى دورة إعلامية في لبنان الشهر الماضي». وأضاف «كانت لديه مشاعر سلبية تجاه قوات الاحتلال... وغالبا ما كان يختتم تقريره بعبارة «منتظر الزيدي من بغداد المحتلة».

وهو كان تعهد قبل أشهر بتنفيذ هجوم، حيث توعد أمام عدد من الصحافيين بأن يلقي حذاءه على رأس بوش إذا سنحت له الفرصة بحضور مؤتمر صحافي له، إلا أن الآخرين اعتبروه مجرد كلام ليس أكثر، وكان طلب بنفسه أن يغطي المؤتمر الصحافي لبوش ■

المالكي يمهد توقيع اتفاقية أمنية مع لندن

■ كشفت صحيفة «اندبندنت أون صندي» البريطانية (١٢/١٤) أن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قرر تمهيد التوقيع على اتفاقية تشرع الوجود العسكري البريطاني في بلاده، «بسبب غضبه من استسلام هذه القوات للميليشيات الشيعية، في جنوب العراق».

وقالت الصحيفة أن القوات البريطانية تواجه «نهاية مذلة، لمهمتها في العراق، جراء قيام المالكي، المتسأء مما يشعر بأنه فشل بريطاني في التعامل مع جيش المهدي، بتجميد التوقيع على اتفاق بشأن الوجود العسكري البريطاني في بلاده، على غرار الاتفاقية الأمنية التي أبرمتها حكومته بشأن مستقبل القوات الأميركية في العراق.

يذكر أن لندن كشفت أن عمل قواتها في العراق سينتهي في غضون حزيران (يونيو) المقبل■

الوضع القانوني للزيدي

■ قد يواجه الزيدي تهمة إهانة زعيم أجنبي، ورئيس الوزراء نوري المالكي، الذي كان يقف إلى جانب بوش. ورأى المحامي طارق حرب، الذي يحظى بشهرة لتحليلاته في قضية محاكمة صدام حسين، أنه «إذا كيفت القضية على أنها إهانة لرئيس دولة ضيف، فإن عقوبتها لا تتجاوز سنتين وفق المادة ٢٢٧ من القانون، أما إذا اعتبرت جريمة شروع بالقتل على رئيس دولة أجنبية يزور العراق، فعقوبتها تصل إلى ١٥ سنة سجن، غير أن حرب رجح إخلاء سبيل الزيدي، لأن صاحب العلاقة (بوش) أكد أن ذلك يدخل في حرية التعبير وان قصده (أي الزيدي) جلب الانتباه إليه.

وفي السياق أعلن الرئيس السابق لهيئة الدفاع عن الرئيس صدام حسين، خليل الدليمي، إن نحو ٢٠٠ محام عربي وأجنبي، بينهم أميركيون، أبدوا استعدادهم للدفاع عن الزيدي، ولفت إلى أن «العمل يجري على قدم وساق من أجل إنشاء هيئة دولية للدفاع عن الصحافي العراقي».

بدوره، شدد رئيس جمعية ضحايا سجون الاحتلال الأميركي في العراق، علي القيسي، على أنه «لطالما استخدم الأميركيون الأحذية ضد العراقيين لإهانتهم وكان هذا أمرا طبيعيا بالنسبة إليهم، وخلص إلى اعتبار أنه «يجب القاء القبض على كل الجنود الأميركيين الذين استخدموا أحذيتهم في إهانة العراقيين ويجب القبض على من أعطاهم الأوامر للقيام بذلك بمن فيهم رئيسهم بوش».

أما بوش، فقال إنه لم يشعر بالإهانة، وواصل تعاطيه «المرح» مع الحادث الأكثر غرابة الذي عاشه خلال ولايتيه الرئاسيتين، وعلق على الحادث بقوله «لا أعرف ما قاله الرجل، لكنني رأيت حذاءه».

وحين شارك بوش بعيد وصوله إلى كابول، في مؤتمر صحافي مع نظيره حميد قرضاي، كان الصحافيين يتساءلون إن كان حذاء آخر سيتطاير في اتجاهه، غير أن الحادث لم يتكرر، ولم تكن الأحذية موضع ترتيبات خاصة قبل بدء المؤتمر! ■

Digitized by Birzeit University Library

المصافحة المرفوضة.. ومرحلة جديدة من التطبيع والتسوية

عبد العال الباقوري
[صحفي واعلامي مصري - القاهرة]

■ روي أن صاحب الفضيلة الإمام الأكبر شيخ الجامع الأزهر الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي وصف من عارضوا مصافحته الودودة لشيمون بيريز رئيس الكيان الصهيوني «اتفه من أن يرد عليهم».. ولعله من المناسب في هذا المقام دعوة فضيلته إلى أن يتكرم ويرد على صاحب الكلمات التالية، «إن من أهم الأسباب التي أدت إلى كارثة فلسطين والى خسارتنا في الحرب ما يأتي:

«١. ضعف الوازع الديني في نفوس كثير من المسلمين..

«٢. الغفلة الشديدة عن تعرف مواطن الخطر المحيط بالأمة الإسلامية من جراء تسرب الصهيونية العالمية وغزو للأرض المقدسة، وعدم معالجة هذا الخطر منذ البداية بالجد والحزم، والجهل بما تبيته الصهيونية العالمية للأمة الإسلامية من أحقاد دفينة وشرور كبيرة، وبلغ من استخفاف بعض العرب بالخطر اليهودي، ومن وهنهم وفورهم خلال مقابلاتهم الرسمية للمسؤولين الانكليز والاميركيين بشأن قضية فلسطين، انهم كانوا يقفون منها موقف الوسطاء المترددين الخائرين، على حين كان زعماء اليهود في مثل هذه المقابلات يظهرون أقصى التطرف والشدة ومنتهى الجد والعزيمة والصلابة.

«وقد اغتر بعض المسؤولين من العرب بخداع الانكليز الذين أوهموهم بان اليهود لن ينالوا من فلسطين سوى مثلثة صغيرة، واستطاعوا بوسائلهم المتنوعة ان يملكوا عليهم امرهم، وان يجعلوهم يعالجون قضية فلسطين بالسلام الأجوف.. وان يحملوهم على ابعاد العناصر المؤمنة المخلصة عن الاشتراك في الدفاع عن فلسطين بحجة انهم مغالون ويعيدون عن الحكمة والكياسة..

ما رأيكم، دام فضلكم وعزّ علمكم وازدهر أزهركم، في هذه الكلمات، ومن صاحب هذه الكلمات الذي اعتقد انه لا يخفى عليكم، انه هو أنتم يا صاحب الفضيلة في كتابكم «بنو إسرائيل في القرآن والسنة»، وهو أصلا رسالة جامعية، يقع المنشور منها في أكثر من ٧٥٠ صفحة. واين تقع المصافحة الودود مع رئيس الكيان الصهيوني من هذه الكلمات؟ وفي هذا الكتاب تقولون (ص ٧١٨) إن الصهيوني هو، اليهودي الذي يؤثر المعيشة في فلسطين على غيرها من البلاد، وهو كذلك من يساعد اليهود ماديا وأدبيا ليقيموا في فلسطين ويستقروا بها».

وهؤلاء الآخيرون، كما لا يخفى عليكم، يسمون الصهاينة غير اليهود، وقد يكونون اكبر خطرا من اليهود انفسهم، خاصة وان من بينهم - اي من بين اليهود- من هم ليسوا صهاينة، بل يعادون الصهيونية ويقاومون اهدافها في احتلال فلسطين.

في ضوء كلمات فضيلة الإمام الأكبر نفسه، عندي قدر من الشك أو بعض الظن في أن مصافحته لبيريز فيها اثر وصدى من خطاب الرئيس أنور السادات أمام مجلس الشعب والذي قاده بعد ذلك إلى الزيارة المشؤومة للقدس المحتلة وللاقصى الأسير، وهل هي مصادفة ان الخطاب كان في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧، وان المصافحة جرت في ١٣ من الشهر نفسه ولكن في عامنا الحالي وما بين الحدثين أكثر من ثلاثين عاما من التسوية البائسة، بدأت بالخطاب بالكارثة فهل تفتح المصافحة مرحلة جديدة من التسوية، يبدو ان معالمها تتشكل امامنا، وربما تكامل مقدماتها في العام المقبل ٢٠٠٩، حين يدخل الرئيس الأميركي الجديد البيت الأبيض، وبعد إجراء الانتخابات النيابية الاسرائيلية.

وعلى مسرح المرحلة الجديدة من التسوية ستظهر أدوار، وستبرز شخوص ووجوه ومؤسسات لها لمعانها الذي يخطف بعض الابصار، ولها تأثيرها في بعض أوساط الشعوب العربية والإسلامية والبدايات تدل على النهايات، كما يقولون. والبداية هي المؤتمر الذي دعوه «مؤتمر حوار الأديان»، والذي تم بمبادرة سعودية وبترتيبات سعودية، وبدعوات سعودية. وفي جلسات المؤتمر جرى حوار صامت - ولكنه صاخب - بين القيادة السعودية والقيادة الإسرائيلية. وارجو الا يكون قد فات أحد قول صاحب الفضيلة الإمام الأكبر «كنت أقف في حفل عام دعا إليه خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، (صحيفة «المصري اليوم»، في ٢/١٢/٢٠٠٨)

في هذه الكلمات يكمن السر، سر المصافحة، وما بعد المصافحة، الحفل عام، والداعي هو خادم الحرمين الشريفين، وبين المدعوين شيمون بيريز، رئيس الكيان الصهيوني، وهو المسؤول الإسرائيلي الذي تحدث قبل هذا المؤتمر وبعده عن «إحياء» المبادرة العربية التي هي أصلا مبادرة سعودية، وراءها قصة معروفة لا يوجد ما يدعو لتكرارها. وفي حين وصف صاحب الفضيلة الإمام الأكبر المصافحة بأنها «عابرة، عابرة، عابرة، فإن صحيفة «معاريف» الإسرائيلية في اليوم التالي لهذا التصريح، أي في ٣/١٢/٢٠٠٨، قالت إن «طنطاوي هو الذي توجه بداية إلى الرئيس بيريز كي يرحب به»، وقد أثارت هذه الكلمات صاحب الفضيلة الإمام الأكبر. فروى عنه أنه قال انهم «كدابين وأولاد ستين..». ومن قبل وصف معارضي المصافحة بانهم «مجانين، وانهم «اتفه» من أن يرد عليهم.. ولعل هذه المفردات لا تليق بمقام صاحب الفضيلة الإمام الأكبر الذي يوجب عليه منصبه ان يستمسك بعفة اللسان وبدقة البيان، خاصة وان الصحيفة الإسرائيلية كانت أقرب إلى الصدق في توصيف المصافحة الودود بقولها، «والمعلومات لدى «معاريف» تشير إلى أن طنطاوي أراد حديثا وديا، مع بيريز وهل هناك مودة في المصافحة أكثر من أن تتم باليدين معا لتتلاقيا وتستريحا مع وفوق يدين ودودتين أخريين.. وتعكس بسمة الشيخ كما تبينها الصورة عمق المودة الودود، إن صح التعبير. وشيخ الأزهر أكبر من أن يقال عنه، الشيخ تفضحه عيونه، وان كانت العيون أفصح أحيانا من اللسان.. ولعل هذا ما كشفته. ولا أقول فضحته. الصحفية الإسرائيلية المعروفة بكثرة زياراتها للقاهرة اي سمدار بيري يقولها في «يديعوت أحرونوت، في يوم الثلاثاء (٩/١٢/٢٠٠٨) «توجد في العالم الإسلامي طريقتان للمصافحة، الطريقة العادية حيث تصافح إليه اليد الأخرى على نحو خاطف، وطريقة أكثر حميمية تضع فيها كفتي اليدين اليمنى واليسرى، وتغلق على اليد الممدودة لك بمودة. والطريقة الحميمية ترمز إلى الصداقة وإعلان النوايا الإيجابية وإلى عمق المعرفة..

والصورة لا تكذب!. إنها تنطق مؤكدة بانها لم تكن سلاما عابرا ولا يمكن أن تكون مع شخص غير معروف!!. ولو ان صاحب هذه التبريرات شخص من عامة الناس لما ترددت في أن أقول له، عذر أقبح من ذنب.. أو هو بتعبير صاحب الفضيلة الإمام الأكبر نفسه ضرب من «الغفلة الشديدة عن تعرف مواطن الخطر على العرب والمسلمين.. و«الجهل بما تبيته الصهيونية العالمية، للعرب والمسلمين أو هي ضرب من الاستخفاف والوهن والخور.. حسب تعبيرات الأستاذ الدكتور محمد سيد طنطاوي، فكلماته ترد عليه، وتقوم ما صنعت يداه.. وهو خطير ويوجب معارضته ومقاومته إلى ان يعتذر الشيخ فيتراجع إن هذه المصافحة لو مرت ستفتح بابا واسعا للتطبيع وتبدأ مرحلة أخطر من سابقتها في التسوية البائسة التي أضاعت حقوقا ولم تحرر شبرا من فلسطين.. ولعلي لا أزلت أحسن الظن بفضيلة الإمام الأكبر على هدى ما قرأت له ■

الرباط: إسماعيل العلوي يعلن عن لقاء قريب مع عبد الواحد الراضي وعن اجتماعات قريبة لقوى اليسار

■ كشف محمد أكرين عضو المكتب السياسي لحزب التقدم والاشتراكية (١٢/١٠) أن لقاء جرى مؤخرا بين ممثلين عن قيادتي كل من التقدم والاشتراكية والحزب الاشتراكي الموحد، بغية استئناف عمل اللجنة الثنائية الدائمة بين الحزبين، وتوقع أن تجتمع مكونات «اتحاد اليسار» قريبا، لافتا إلى أن الاحزاب المنضوية فيه لها ما يكفي من الذكاء السياسي لتنسيق عملها حول ما تتفق عليه، وتنبه إلى أن الاستحقاقات الجماعية المقبلة، وخصوصا الانتخابات الجماعية لعام ٢٠٠٩، تمثل فرصة بلورة عمل مشترك بين القوى الديمقراطية والتقدمية، بدل ترك المجال فارغا أمام مفسدي الانتخابات.

وكان اتصال هاتفي جرى بين إسماعيل العلوي، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، وبين عبد الواحد الراضي الكاتب الأول الجديد لحزب «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية»، اتفقا خلاله على اللقاء، وشددا على الحرص القوي لدى الحزبين الحليفين على وحدة اليسار. جاء ذلك في سياق لقاء جرى بين قيادة حزب التقدم والاشتراكية والصحافيين لعرض خلاصة «الجامعة الخريفية» التي نظمها الحزب أخيرا حول موضوع: «حزب التقدم والاشتراكية يسأل ذاته، اي هوية؟ اي خط؟ اي تحالفات؟ اي تنظيم؟»، وأكد أكرين خلال اللقاء على «ضرورة الدمج بين أسلوب (حزب المناضلين) وأسلوب (شبكات الأنصار) على الصعيد التنظيمي، لصياغة مقاربة تضفي مضمونا جاذبا على العمل السياسي للحزب وسط الشعب.

ولفت إسماعيل العلوي إلى أن «الحركة من اجل تعميق الدمقرطة في بلادنا تصطدم بعدوين لدودين هما، الفقر والامية، داعيا إلى «ضرورة الرفع من مستوى عيش المواطنين ومستوى تعليمهم ووعيهم.

ولدى سؤاله عن الحزب الذي أنشأه الوزير المنتدب السابق في الداخلية فؤاد عالي الهمة اعتبر العلوي ان الحزب المذكور «خيب الظن مع ما كان أصحابه يوحون به لدى الإعلان عن تأسيسه، وبات مثل تجارب حزبية سبقته، يكرر مأساتها المشمئزة»، وأضاف العلوي ان حزب التقدم والاشتراكية «ينادي بتطوير المؤسسات للوصول إلى ملكية برلمانية على غرار بلدان ديمقراطية متقدمة». وشدد على ان ذلك يقتضي «توافقا بين المؤسسات الأساسية، وخاصة الحركة الوطنية الديمقراطية والمؤسسة الملكية». وأشار إلى أن «الانتقال الديمقراطي لا يقاس بالسنوات، بل بإحصاء ما تحقق من منجزات».

وردا على أحد الأسئلة قال العلوي، «خالد الناصري ناطق رسمي باسم الحكومة، ولا يعبر عن آرائه الخاصة، واكد انه في «وضعية لا يحسد عليها، خصوصا ان المعارضات مستمرة من جهات مختلفة لإصلاح قانون الصحافة، كما أن الحكم بغرامة كبيرة في حق صحيفة «المساء، يتحمل مسؤوليته القضاة الذين قالوا إنهم غلبوا الجانب التعاضدي فيما بينهم، وليس في إمكان وزير الاتصال التصريح علنيا، انطلاقا من موقعه الحالي، بانتقاد لقرار قضائي، حيث سيكون ذلك بمثابة تدخل في سلطة القضاء» ■

العلوي

الراضي

نقلا عن «بيان اليوم، المغربية، في ٢١/١٠/٢٠٠٨

تحليل إخباري

اليونان: عواقب الفساد والفشل الاقتصادي

■ لعل مقتل الفتى الكساندرو جريجوريولوس على أيدي الشرطة اليونانية كان الشرارة التي الهبت نيران الغضب والاحتجاج والعنف لدى قطاعات من الشباب اليوناني، معيدا إلى الأذهان سيرة حكم الديكتاتورية العسكرية والمواجهات مع أفراد الشرطة بين أعوام ١٩٦٧ و١٩٧٤، بيد أن جذور الغضب والاحتجاج تتصل، أساسا، بملفات الفساد، الذي طفا على السطح، في الآونة الأخيرة، وبات يصعب إخفاؤه والتغطية على رموزه من وزراء وشخصيات بارزة في الحزب الحاكم، حزب الديمقراطية الجديدة، إضافة إلى الفشل الاقتصادي لحكومة الحزب اليميني، برئاسة كوستاس كارامنليس، الذي أصبح، هو الآخر، حقيقة يصعب إنكارها أو تجاهلها.

ولا ريب أن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية قد تركت بصمتها وفاقمت من سخط الشعب اليوناني على حكومته، ما دفع المضربين والمحتجين إلى المطالبة بتنحيها، في وقت تجاهد فيه هذه الحكومة لاستعادة زمام الأمن والنظام في ظل موجات متصاعدة من الغضب الشعبي وسط الشكوك والاتهامات التي تواجه الحكومة وقوات الشرطة بإساءة استغلال السلطة والنفوذ الأمني.

وتشير الأرقام المتداولة إلى تراجع نمو الاقتصاد اليوناني إلى نحو ٣,٥٪ في الربع الثاني من العام الحالي، مقابل ٤٪ للنفس الفترة من العام الماضي.

ولم ينفع الحكومة إقدامها على تغيير عدد من قراراتها الاقتصادية، وخصوصا الضريبية التي زادت من الأعباء المعيشة للمواطن اليوناني، في الحد من تآكل وتراجع شعبيتها، حيث أظهرت استطلاعات الرأي المتواترة تقدم الحزب الاشتراكي (باسوك)، أكبر أحزاب المعارضة، بزعامة جورج باباندريو، على الحزب اليميني الحاكم لأول مرة منذ ست سنوات.

وفي إطار توجه الحكومة اليمينية للخصخصة وبيع الشركات العامة، رأت أحزاب المعارضة ونقابات العمال اليونانية في طرح الشركة الوطنية للطيران (أولمبيك) للبيع بمثابة «جريمة وطنية جديدة»، تصب، فقط، في صالح أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، بينما تلحق أفدح الأضرار بالمواطنين العاديين والفقراء.

وفي ظل الأغلبية البسيطة التي تتمتع بها الحكومة في البرلمان (١٥٢ صوتا من أصل ٣٠٠) ووسط تزايد الاستياء وتدني شعبيتها، وخشيتها من فقدان الثقة البرلمانية إذا ما انحاز عدد من أعضاء الحزب الحاكم إلى مطالب المضربين، يجد زعيم المعارضة باباندريو، الفرصة سانحة لطلب إجراء انتخابات عامة مبكرة. وإذا كان الحزب الحاكم يعتبر أن ذلك من «مصلحة البلاد»، فإن باباندريو يعتبر أن «الخدمة الوحيدة التي يمكن أن تسديها هذه الحكومة للبلاد هي أن ترحل»، مطالبا بتنظيم انتخابات مبكرة و«الاحتكام إلى الشعب ليعطي حلا». وبين هذا وذاك يطالب بعض أعضاء الحكومة، بتشكيل حكومة ائتلافية وإجراء تغيير سياسي جذري.

وقد شكلت تظاهرات أثينا وبقية المدن اليونانية رسالة تحذير إلى قادة الاتحاد الأوروبي الذين يعكفون على وضع اللمسات الأخيرة على خطة «تنشيط اقتصادي» بقيمة ٢٠٠ مليار يورو، فما جرى في اليونان قد يكون فاتحة لاحتجاجات أوروبية عامة، خصوصا في ظل الخوف من فقدان الوظائف وتراجع الرعاية الاجتماعية.

وقد خرجت، بالفعل، احتجاجات للتعبير عن التعاطف مع الشعب اليوناني، من موسكو إلى مدريد، نظم بعضها بسرعة على الإنترنت أو عبر الهاتف المحمول، وأخذت طابعا عنيفا في مدريد وبرشلونة وروما وكوبنهاغن، بينما ألقى شبان في موسكو قنابل حارقة على السفارة اليونانية. وفي فرنسا أضرمت النيران في سيارتين أمام القنصلية اليونانية في بوردو، وعثر قربها على كتابات تقول بأن «الانتفاضة قادمة»، و«دعما لحرائق اليونان».

ويقول مراقبون إن كثيرا من الشباب الأوروبي يشعرون باليأس والإحباط جراء تجاهل زعمائهم لمعاناتهم، وقد يكونون مستعدين للتعبير عن غضبهم وبأسهم في أية لحظة. وهو ما يضع على كاهل القادة الأوروبيين ضرورة أخذه بعين الاعتبار، وأخذ العبرة مما يجري في اليونان، حيث تسود مشاعر القلق والخشية من أن تكون الاحتجاجات اليونانية ليست سوى البداية فقط لاحتجاجات أعم وأوسع تشمل أغلب مدن القارة الأوروبية ■

نحو مليار جائع في العالم

■ قالت منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة (١٢/١٢) إن قائمة الجوع الدولية هذا العام سجلت ارتفاعا بمقدار ٤٠ مليون نسمة بسبب تصاعد أسعار المواد الغذائية في المقام الأول، ليصبح مجموع من يعانون من نقص الغذاء في العالم عام ٢٠٠٨ قرابة ٩٦٣ مليون شخص.

غير أن المنظمة حذرت أيضا من أن استمرار الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة يمكن أن يدفع بمزيد من السكان صوب الجوع والفقر، إذا ما تأثرت المستويات الاستهلاكية للغرب وتراجع الطلب على البضائع المستوردة من الدول النامية.

وقال المدير العام المساعد لدى المنظمة، حافظ غانم، إن أسعار المواد الغذائية في العالم سجلت انخفاضا بالمقارنة إلى الفترة المبكرة من عام ٢٠٠٨ لكن ذلك لم ينه الأزمة لدى العديد من البلدان الفقيرة.

وأوضح أن تناول ما يكفي من الغذاء كل يوم بالنسبة للملايين من سكان البلدان النامية، لعيش حياة من النشاط والصحة يظل حلما يعيد المنال، إذ إن المشكلات الهيكلية للجوع، مثل العجز عن امتلاك الأراضي وعن الحصول على فرص الائتمان والعمالة، مقرونة بارتفاع أسعار المواد الغذائية.. لم تزل تمثل الواقع الأليم الذي تعيشه يوميا.

وقال غانم، «إذا ما أجبرت الأسعار المتراجعة والضائقة الائتمانية المترتبة على الأزمة الاقتصادية الراهنة المزارعين على زراعة محاصيل غذائية أقل فمن الممكن أن يطلق ذلك العنان لدورة أخرى من التصاعد المأساوي في أسعار المواد الغذائية بحلول السنة المقبلة».

وتحتوي قارة آسيا على ثلثي مجموع الجياع في العالم أما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن واحدا من كل ثلاثة أشخاص يعانون من الجوع المزمن وهو اعلى معدل سكاني قاطبة نسبة إلى المجموع السكاني العام استنادا إلى تقرير المنظمة ■

«وعد» تنتقد القمع والممارسات الحكومية المتعدية للحريات في البحرين

■ احتفلت دول العالم في ١٠/١٢ بالذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان تحت شعار «الكرامة والعدل لنا جميعا» الذي صدر واعتمد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨.

وبهذه المناسبة عبرت جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) عن قلقها للتدهور المستمر في وضع حقوق الإنسان في البحرين ومخالفة الحكومة نص وروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، محملة الحكومية المسؤولية عن تبعات هذا التدهور الخطير على كل الأصعدة، ومنها الاستخدام المفرط للقوة في تفريق التظاهرات والاعتصامات السلمية، والمعاملة القاسية التي تحط من الكرامة الإنسانية من قبل قوات الأمن التي تنتهك حقوق المواطنين من خلال الاعتقال التعسفي والتعريض للتعذيب، سواء للمتهمين أو لذويهم. وكذلك عدم توفر شروط المحاكمة العادلة، حيث تمارس النيابة العامة القمع تحت مظلة القانون، فيتم تعذيب المعتقلين وتنزع الاعترافات منهم بالقوة والتعذيب، وإلى ذلك جرى تقييد حرية التعبير خارج البلاد بعد إعلان وزير الداخلية الذي هدد فيه المواطنين الذين يشاركون في اجتماعات أو مؤتمرات في الخارج تناقش الأوضاع الداخلية، بتعرضهم للحبس.

وأضافت «وعد» بأن النظام البحريني يستمر في سياسة التضييق على الحريات الصحافية والإعلامية حيث تجري ضغوطات على الصحف لمنعها من نشر مقالات تنتقد كبار المسؤولين أو هيمنة الأسرة الحاكمة على مواقع القرار الحكومي، وكذلك تقييد العمل النقابي في القطاع العام، حيث يصر الحكم على منع تأسيس النقابات في القطاع الحكومي متجاوزا بذلك الدستور والمعايير الدولية.

وطالب بيان «وعد» بموائمة التشريعات الوطنية واتفاقية السيداو وإصدار قانون موحد ومنصف للأحوال الشخصية، وتشريعات خاصة تجرم العنف ضد المرأة.

واعتبر البيان أن نظام الامتيازات الذي يمارسه الحكم على نطاق واسع يكرس التمييز بدل المساواة وتكافؤ الفرص والكفاءة، مشيرا إلى التمييز الطائفي ومنع فئات واسعة من المواطنين من الانضمام إلى الأجهزة العسكرية أو تقلد مناصب فيها.

وخلصت «وعد» إلى القول بأن الحكم في البحرين لم يلتزم بنص ومضمون الشعار العالمي لحقوق الإنسان لهذا العام والمتعلق بالكرامة والعدالة للجميع، وأن أن العدالة والكرامة لن تتحقق إلا بمراجعة الحكومة لسياساتها وتنفيذ تعهداتها باحترام حقوق الإنسان كما نص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين ■

جمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد)
البحرين- ١٠/١٢/٢٠٠٨

مشروع إعادة إعمار العراق أهدر ١٠٠ مليار دولار

■ أوردت صحيفة «نيويورك تايمز» (١٤/١٢) أن تقريرا للإدارة الأميركية لم ينشر، أفاد أن «الجهود المبذولة لإعادة إعمار العراق أدت إلى إهدار مئة مليار دولار».

وجاء في التقرير الذي يقع في ٥١٣ صفحة ويتضمن جردة للمساعدات الأميركية في العراق، أن هذه الجهود تأثرت كثيرا مما سماه «خلافات بيروقراطية ومن العنف ومن جهل المجتمع العراقي».

وأضاف التقرير أن وزارة الدفاع «البنتاغون» بدأت بتضخيم الأرقام عندما بدأ البرنامج يعاني صعوبات، لتغطية الفشل.

واستنتج التقرير أن الإدارة الأميركية لم تعتمد السياسة ولا البنية الضرورية لتنفيذ مشروع إعادة إعمار، هو الأهم منذ مشروع مارشال في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية».

وحسب التقرير، فقد أنفق ١١٧ مليار دولار، حتى منتصف ٢٠٠٨، بينها ٥٠ مليار دولار من أموال المكلف الأميركي.

وأوضحت الصحيفة أن الكثير من الأموال المخصصة لمشروع إعادة الاعمار وزعت بين زعماء عشائر وسياسيين في العراق ■

Digitized by Birzeit University Library

مخاض الجبال

فيديل كاسترو

■ بدا بوش سعيدا لوجود (ايفناسيو) لولا على يمينه في مأدبة العشاء. أما هوجينتاو، الذي يحترمه بسبب ما تتمتع به بلاده من سوق هائل وقدرة على إنتاج سلع استهلاكية بأسعار مخفضة ووفرة بالاحتياط من الدولارات والسندات الأميركية، فقد أجلسه إلى يساره.

ميدفيديف، الذي يهينه بالتهديد بنصب الرادارات والصواريخ الاستراتيجية النووية على مسافة غير بعيدة عن موسكو، تم إجلاسه في مقعد بعيد عن مقعد سيد البيت الأبيض المضيف.

عاهل العربية السعودية، وهي بلد سينتج في المستقبل القريب ١٥ مليون طن من النفط الخفيف بأسعار ذات قدرة تنافسية عالية، كان مقعده على يساره أيضا، إلى جانب هو.

أوفى أصدقائه في أوروبا، رئيس وزراء المملكة المتحدة غوردن براون، لم يظهر على مقربة منه في المشاهد التي عرضت.

نيكولا ساركوزي، المستاء من البنية الراهنة للنظام المالي، كان بعيدا عنه، وبدت المرارة على محياه.

رئيسا الحكومة الإسبانية، خوسيه لويس رودريغيز زاباتيرو، وهو موضع حفيظة بوش شخصيا، وهو أحد المشاركين في اجتماع واشنطن، لم أره ولا في مشهد تلفزيوني واحد من مشاهد مأدبة العشاء.

بهذه الطريقة تم إجلاس المشاركين في الوليمة.

أمكن لأي كان أن يظن بأنه في اليوم التالي ستحدث المداولة الكبرى حول الموضوع الشائك. الذي سيتم تنفيذه في ساعة مبكرة من صباح السبت. بدأت وكالات الأنباء بتناقل الأخبار عن جدول الأعمال الذي سيتم تنفيذه في «مبنى المتحف القومي في واشنطن، كل ثانية مرت كانت في حسبان البرنامج. كان مقررا بحث الأزمة الراهنة والإجراءات الواجب اتخاذها. موعد بدء الاجتماع هو الساعة ١١,٠٠ أولا، جلسة صور، «صور عائلية»، كما أسماها بوش، وبعد ذلك بعشرين دقيقة، الجلسة العامة الأولى، تتبعها جلسة أخرى بعد منتصف النهار. كل شيء كان موضع برمجة، بما في ذلك خدمات دورة المياه النبيلة.

خصص للخطابات والبحث مدة تبلغ نحو ثلاث ساعات ونصف الساعة. في الساعة ٣,٢٥ بالتوقيت المحلي، وجبة الغذاء. وبعد ذلك مباشرة، في الساعة ٥,٠٥ البيان الختامي. يليه بعد ساعة انصراف بوش للراحة والعشاء والنوم بسكينة في كامب ديفيد.

متابعو أعمال هذا الحفل، كانوا تواقين مع مرور ساعات النهار لكي يعرفوا كيف أنه سيتم خلال مدة بكل هذا القصر تناول مشكلات الكوكب الأرضي والجنس البشري، وكان قد أعلن عن إصدار بيان ختامي.

الواقعة الفعلية هي أن البيان الختامي الصادر عن القمة قد أعده خبراء اقتصاديون جرى اختيارهم سلفا، قريبون جدا من الفكر النيوليبرالي، بينما كان بوش ينادي قبل القمة وبعدها بمزيد من السلطة ومزيد من المال لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي وغيرهما من المؤسسات المالية الخاضعة للسيطرة المحكمة للولايات المتحدة وأقرب حلفائها. كان هذا البلد قد قرر ضخ ٧٠٠ ألف مليون دولار لإنقاذ مصارفه وشركاته العابرة للحدود. أوروبا عرضت رقما مشابها أو أكبر. اليابان وهي أكثر دعاماته ثباتا في آسيا، وعدت بالمساهمة بمائة ألف مليون دولار. ويأملون من جمهورية الصين الشعبية، التي تطور علاقات تجارية متنامية مع أميركا اللاتينية، مساهمة أخرى بمائة مليون دولار من احتياطاتها.

من أين ستخرج كل هذه الدولارات واليوروات والجنيهات الإسترلينية إن لم يكن على حساب إثقال كاهل الأجيال الجديدة بحمل هائل من الديون؟ كيف يمكن بناء صرح الاقتصاد العالمي فوق أوراق نقدية، وهو ما يتم وضعه فورا موضع التداول، في الوقت الذي يعاني فيه البلد الذي يصدرها عجزا ماليا هائلا؟ هل يستحق الأمر كل هذا السفر جوا إلى النقطة المسماة واشنطن على وجه البسيطة للاجتماع برئيسها الذي لم يبق له في الحكم سوى ستين يوما، وتوقيع الوثيقة المعدة سلفا من أجل اعتمادها في متحف واشنطن. هل الحق يحضر الصحافة الإذاعية والتلفزيونية والمطبوعة الأميركية في عدم إعارتها اهتماما خاصا لهذه اللعبة الإمبريالية القديمة في الاجتماع العتيد؟

ما لا يصدق هو البيان الختامي نفسه، الذي تم إقراره بتواقع المجتمعين في اللقاء. من الواضح أنه يشكل موافقة كاملة على شروط بوش قبل القمة وبعدها. لم يكن أمام العديد من البلدان المشاركة خيارا آخر غير الموافقة عليه، ففي كفاحها اليائس من أجل التنمية لا تريد عزل نفسها عن أغنى البلدان وأقواها، وكذلك عن مؤسساتها المالية، التي تشكل أغلبية في قلب «مجموعة العشرين».

تحدث بوش بغبطة حقيقية، مستخدما كلمات ديماغوجية، وقرأ عبارات تعكس محتوى البيان الختامي فقال، «أول قرار تعين علي اتخاذه هو تجديد الذين سيشاركون في الاجتماع. قررت بأن علينا أن نكون «مجموعة العشرين» بدلا من «مجموعة الثمانية» أو «مجموعة الثلاثة عشر فقط».

«ولكن بعد اتخاذ القرار بأن تكون «مجموعة العشرين» كان السؤال الأساسي: كم عدد البلدان، ومن ست قارات مختلفة وتمثل مختلف مراحل النمو الاقتصادي، التي يمكن التوصل معها إلى قرارات تكون جوهرية، ويسعدني أن أبلغكم بأن الجواب على هذا السؤال هو أننا تمكنا من ذلك.

«لقد اتخذت الولايات المتحدة بعض الإجراءات، بعض الإجراءات ما فوق العادية. أنتم الذين تابعتم مسيرتي، تعرفون بأنني من مؤيدي السوق الحر، وإذا لم يتم اتخاذ إجراءات حاسمة، ربما ينتقل بلدنا ليعيش حالة ركود أقسى من الركود الكبير.

«لقد بدأنا مؤخرا العمل برصيد ٧٠٠ ألف مليون دولار وتم الشروع بضخ الأموال للبنوك.

«وهكذا فإننا جميعا ندرك الحاجة لرعاية سياسات اقتصادية لصالح النمو. الشفافية هي مسألة هامة جدا بالنسبة للمستثمرين ويمكن للناظمين أن يعرفوا ما الذي يحدث بالضبط».

باقي نص ما قاله بوش هو من هذا الطراز.

البيان الختامي الصادر عن القمة، والذي يحتاج بسبب طوله نصف ساعة لقراءته العامة، يعرف نفسه بمجموعة من الفقرات المختارة:

«نحن قادة مجموعة العشرين عقدنا اجتماعا أوليا في واشنطن يوم الخامس عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر في خضم تحديات كبيرة بالنسبة للاقتصاد والأسواق المالية العالمية..

«من واجبنا وضع الأسس لعملية إصلاح تسعدنا على حماية أنفسنا من عودة أزمة شاملة كهذه للنشوء مجددا.. يجب أن يسترشد عملنا بمبادئ السوق والنظام الحر للتجارة والاستثمار..

«عناصر السوق سعت لتحقيق أرباح أكبر من دون إجراء تقييم ملائم للمخاطر وقد فشلت..

«السلطات والناظمون والمشرفون من بعض البلدان المتقدمة لم يلحظوا ولا تنبهوا بشكل ملائم للمخاطر التي أخذت تنشأ في الأسواق المالية..

«السياسات الاقتصادية الكلية العاجزة والمنسقة بصورة غير منسجمة والإصلاحات الهيكلية غير المناسبة أدت إلى نتيجة اقتصادية كلية غير مستدامة..

«اقتصاديات صاعدة كثيرة.. ساعدت على مساندة الاقتصاد العالمي، تتعرض بشدة أكبر يوما بعد يوم لأثر الانكفاء العالمي..

«نؤكد على أهمية دور صندوق النقد الدولي في حل الأزمة، وتحيي الآلية الجديدة من السيولة على المدى القصير ونحث على المراجعة المتواصلة لآلياتها من أجل ضمان المرونة.

«سندعو البنك العالمي وغيره من البنوك متعددة الأطراف للتنمية على استخدام قدرتها الكاملة من أجل دعم برنامجها للمساعدة.

لغة تكنوقراطية، تعجز الجماهير عن الوصول إليها.

ولاء للإمبراطورية، التي لم تلق أي نقد لأساليبها المتمادية.

ثناء على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومؤسسات الائتمان متعددة الأطراف، المسببة للديون والنفقات البيروقراطية الهائلة والاستثمارات الرامية لتزويد الشركات الكبرى العابرة للحدود بالمواد الأولية، وهي، فوق ذلك، نفس الشركات المسؤولة عن الأزمة.

هكذا، على هذه الشاكلة، حتى الفقرة الأخيرة، إنه بيان ممل، مليء بالحشو والإزياد. لا يقول شيئا على الإطلاق، باركه بوش، بطل النيوليبرالية، والمسؤول عن المجازر وحروب الإبادة، والذي استثمر في مغامراته الدموية الأموال التي يمكن أن تكفي لتغيير وجه الاقتصاد العالمي.

لا تذكر الوثيقة كلمة واحدة عن اللاعقلانية في ما تروج له الولايات المتحدة من تحويل للمواد الغذائية إلى وقود، أو عن التبادل التجاري اللامتساوي الذي نذهب ضحية له نحن شعوب العالم الثالث، ولا عن سباق التسلح العقيم، ولا عن إنتاج وتسويق الأسلحة، أو عن الإخلال بالتوازن البيئي والتهديدات الخطيرة للسلام، والتي تضع العالم على شفير الفناء.

إنما هي عبارة يتيمة فريدة في الوثيقة الطويلة تذكر «الحاجة لمواجهة التغير المناخي» أربع كلمات.

ويظهر في البيان كيف أن البلدان المشاركة في الاجتماع تطالب باللقاء مجددا في شهر نيسان (أبريل) ٢٠٠٩ في المملكة المتحدة أو اليابان أو أي بلد آخر تتوفر لديه الشروط الملائمة. لا أحد يعرف ما هي. لبحث الوضع المالي العالمي، حالمين بألا تتكرر الأزمات الدورية أبدا بما تترتب عنه من نتائج مأساوية.

الآن يتعين على منظري اليسار واليمين أن يبدوا آراءهم ببرود أو بحمية بهذه الوثيقة.

من وجهة نظري، لم يتم قذف امتيازات الإمبراطورية ولو بورقة ورد. إذا ما أتيح للمرء أن يقرأه من البداية وحتى النهاية، يمكنه أن يلاحظ كيف أن الأمر يتعلق بكل بساطة بلجوء بريء إلى خلفية البلد الأقوى على وجه الكوكب، من الناحية التكنولوجية والعسكرية، في زمن العولمة الاقتصادية، على غرار الذين يرجون الذئب ألا يلتهم ليلى ذات القبعة الحمراء ■

١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨

خبر

حديث الأحذية

لولا حذاء الصحفي العراقي منتظر الزيدي في وجه بوش لكان هذا العام قد انقضى كالذي سبقه، ونحن نعد الأيام، ونتحسس رؤوسنا، ونتلمس أبداننا مخافة أن تطوح بها قنبلة فراغية أو ذكية، أو غيرها من أدوات القتل، التي صارت تستخدم في السنين الأخيرة لإحداث التغيير في قناعات الشعوب، وفي خرائط البلدان. لولا حذاء الصحفي العراقي لكان حسُّ الكآبة والانهزام سيظل يخترقنا ونحن نرى قضايانا تنكمش وإنجازاتنا على ضآلتها تتآكل، نقدم التنازل تلو التنازل، وما من مكافأة، حتى ولو كانت من صنف المكافآت اللفظية، أو البروتوكولية!

يستشرس العدو الصهيوني في إظهار عنصريته، على حقيقتها الفاقعة والأصيلة، وآخرها ما قالته ليفني عن عرب ١٩٤٨، وأن بإمكانهم العثور على تحققهم القومي في مكان آخر غير فلسطين، فتزداد أكثر فأكثر علاقاته في العالم، ويقرر الاتحاد الأوروبي مكافأة لإسرائيل، على نزعتها التدميرية الاستئصالية، رفع علاقاته بها إلى مستوى غير مسبوق. يُحرَمُ الفلسطينيون من أبسط مقومات الحياة، وتعطل جامعاتهم، ومعاهدهم، ويحرم طلبتهم من السفر إلى الخارج لمتابعة دراستهم فتنهي مؤسسات وهيئات أكاديمية، وخاصة ما كان من الجامعات البريطانية مؤخراً، مقاطعتها لإسرائيل، بل، وتعللها جهازاً وبصفاقة لا حدود لها أنها ستعمد إلى تقوية العلاقات بالعدو الصهيوني، بأقوى مما كانت قبلاً، وعلى نحو لا يعرف المرء فيه لماذا تم هذا الإجراء، ثم لماذا جاء ما ينقضه، لكأنما العالم بمعظمه، حتى لا نقول كله، فيما يتعلق بالحقوق العربية، وبالأخص فيما يتعلق بالحق الفلسطيني يمشي على رأسه!

هذا العام كان سيمضي كغيره، ونحن نعد الأيام المتبقية على رحيل بوش قبل أن يفعلها، فيشعلها حرباً في هذا المكان من العالم أو ذاك، ذاك أنه يغادر البيت الأبيض، وما يزال في نفسه شيء ضد إيران وسوريا وفنزويلا وكوبا والفلسطينيين؟ كان هذا العام سيمضي دون أن تترك لنا فسحة ولو ضئيلة، للفرح، لولا الحذاء العراقي في وجه بوش هذا الحذاء الذي لو استجابت السماء لأخلص صلواتنا لما أتتنا بهدية أثمن. هدية أطلقها وجعٌ انفجر من الوجدان العربي المقموع، ضد الزيف والاستهتار اللذين مورسا عليه منذ ثمانية أعوام، هي عمر الولايتين المشؤومتين لبوش الابن.

اغتيل العراق ونهب، ومزقت أوصاله، ونهب معه اقتصاد العالم وتلاشت أمواله، ولا ريب أنها تقبع الآن في بعض الجيوب التي سنعرف عنها لاحقاً، بدعوى محاربة الإرهاب، وملاحقة أسلحة الدمار الشامل، وبدعوى تحسين الحريات الديمقراطية فوجد العراقيون أنفسهم في خانة المطاف يجلسون فوق حطام كان سابقاً يسمى العراق وتم تحطيم الفلسطينيين وقتل قياداتهم بدم بارد، وبتواطؤ متعدد الجنسيات، ثم جاء الحذاء المنطلق إلى وجه بوش فأعاد الاعتبار لأصالتنا العربية، وبعث الفرح في دواخلنا، ومؤكد أنه سيشحننا بعزيمة أمضي على مقارعة الجلادين، وقوى الطغيان التي ستظل تُلبِسُ الحق بالباطل والباطل بالحق ما ظلت أحذيتنا غير مشرعة في وجوههم! ■

أحمد سعيد نجم

مثقفون برتبة

د. أحمد الخميسي

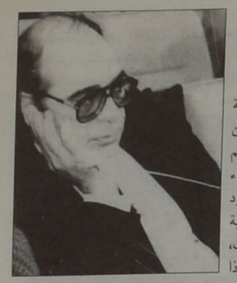

■ مع بزوغ ثورة يوليو سادت نظرية تفضيل «أهل الثقة» على أهل العلم والكفاءة. وعلى هذا الأساس انتشر في كل ركن وموقع ثقافي وفي كل مؤسسة السادة الضباط، بدءا من لجان النشر الصغيرة إلى وزارة الثقافة التي ترأسها لفترة طويلة ثروت عكاشة، وفي الصحف كان أنور السادات رئيسا لتحرير جريدة الجمهورية، وخالد محيي الدين رئيسا لتحرير المساء، وتحكم الضباط في إدارة الإذاعة والتلفزيون والاتحادات الأدبية، وكان يوسف السباعي نموذجا لامعا في هذا المجال. لكن أولئك الضباط - القابعون في كل مستوى - كانوا يسمعون لأن يصبحوا مثقفين، وأن يقرءوا، ويتابعوا، ويتعلموا، ويتصلوا بكبار الكتاب، إلا أن طبيعة «الضابط» الكامنة فيهم كانت تظهر في أول خلاف، كما فعل أحدهم حين حاصر دار الهلال بالدبابات. وذات يوم أراد أحد الضباط المشرفين على الإذاعة أن يمنع كل أغاني أم كلثوم لأنها من نوع غريب، إذ يقول تقريبا الكلام ذاته الذي قد يقوله مثقف آخر شريف، ويردد الشكوى من غياب الحرية، ولكنه يوظف كل ذلك في صالح الدولة.

وشيئا فشيئا لم يعد المسئولون عن مختلف شئون الثقافة في الدولة ضباطا يتثقفون لكن مثقفين يتضبطون، ودورهم الأول والأخير احتواء الآخرين والتلويح بعقود النشر، والتأليف، وعضوية اللجان، والسفر، والمؤتمرات، والمهرجانات الصاخبة، فإذا لم ينفع كل ذلك، أسدلت ستائر التجاهل الكثيفة. وهكذا شاع نمط المثقف المنضبط، الذي إن أحسنت فهمه وجدته ناقدا، وشاعرا، وإن لم تفهمه كشر لك عن أنيابه مبديا وجهه الحقيقي. أنظر حولي في كل المواقع الثقافية الرسمية في مصر فأجد في كل مكان تقريبا هذا النمط الهجين من المثقف والسلطة، إنه صناعة مجلة جديدة تجمع بين حسنات أهل الكفاءة وأهل الثقة. الضباط الذين سعوا إلى الثقافة كانوا واثقين من أن السلطة بيدهم فكانوا يحاولون تقديم وجههم الثقافي، أما المثقفون الذين تعسكروا، فإنهم يحاولون تقديم وجههم السلطوي بنبرات صوتهم، وتكفي نظرة سريعة - متفحصة - على المواقع التي تتحكم في الشئون الثقافية في مصر، موقعا موقعا، لتجد هذا النوع الجديد، المزيج من الرتبة والمعرفة، والذي يخفي وراء ظهره سيف المعز وذهبه، وعصا الدولة وجزرتها. والمثقفون الذين تعسكروا بيالغ السرور قادمون من كل الجهات : من الأكاديميات، ومن رحم تاريخ سابق، ومن جوف معرفة لم يكن لها ثمن فصارت مدفوعة الأجر، بألقاب علمية أو من غيرها. وقد حدث منذ فترة أن حضرت مؤتمرا ثقافيا بأحد الأقاليم، وجلستا قبل افتتاحه مع المسئول، فأخرج بأدب جم كتابا له وأهدانا نسخا منه، ومع افتتاح المؤتمر فوجئ المسئول والشاعر بأحد الكتاب المشاركين في المؤتمر يناقش علنا من عند المنصة مشكلات الديمقراطية، فكشف المسئول الشاعر على الفور عن وجه آخر تماما غير ذلك الذي طالعنا بأدب جم منذ ساعات قلائل متهددا بهم وحزن الشعراء ! فقد انقض المسئول على الكاتب مهاجما بلا رحمة، وتبدد في حديثه الشعر تماما ولاح وجه العسكر، وسمعت في صوته وهو يصيح نبرة قديمة، فقلت لنفسي : انتقلنا من التنكيل البدني إلى التنكيل المعنوي على أياد المثقف الهجين ! ■

اخبار ثقافية

غير تردد بل في جبل الدروز

■ عن دار العوام بدمشق صدر كتاب جديد، هو من بواكير إصدارات الدار، بعنوان «مذكرات غير تردديل في جبل الدروز» ترجمة وتحقيق كمال الشوفاني، وغير تردد بل سيدة بريطانية زارت بلاد الشام أكثر من مرة منذ أواخر القرن التاسع عشر، وهدفت رحلاتها في الظاهر إلى السياحة واستكشاف الآثار، ولكنها عملت في الخفاء لتمكين الجيوش البريطانية من احتلال الأراضي العربية، وبالأخص إبان الحرب العالمية الأولى. تركت بل مذكرات ومراسلات طويلة اختارت دار العوام ما خص منها جبل العرب في سورية.

ويذكر أن دار العوام كانت قد أصدرت عام ٢٠٠٧ وبالاشتراك مع دار الطليعة الجديدة في دمشق كتاب «رحلات في سورية والبلاد المقدسة» للرحالة الشهير بيركهارت، فكان في طبعته الجديدة، وفيما خص بلاد الشام، أوسع من طبعاته السابقة، التي صدرت في أكثر من بلد عربي ■

مهرجان دمشق المسرحي الرابع عشر

■ انطلقت في دمشق ابتداء من ١٢ كانون الأول/ ديسمبر فعاليات مهرجان دمشق المسرحي الرابع عشر ليكون بذلك احد اخر التتويجات الهامة لاحتفالية دمشق عاصمة للثقافة العربية للعام ٢٠٠٨. ويشارك في الفعاليات حوالي أربعين عمل مسرحي تنتمي إلى مدارات فكرية وإخراجية شتى.

وقد جرى في حفل الافتتاح تكريم عدد من المبدعين والنقاد المسرحيين العرب والأجانب، كما وقامت فرقة ماليزيا للمسرح الراقص بتقديم عرض مسرحي بعنوان «حوار» من تأليف محمد عمر وإخراج ياسم نهار ■

التعليم الجامعي للفلسطينيين في لبنان ١٩٤٨ ـ ٢٠٠٨

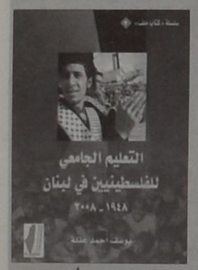

■ عن المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات (ملف) وشركة دار التقدم العربي (بيروت) والدار الوطنية الجديدة (دمشق) صدر للباحث الفلسطيني يوسف أحمد عقلة كتاب «التعليم الجامعي للفلسطينيين في لبنان ١٩٤٨ ـ ٢٠٠٨».

ومن التقديم الذي كتبه الدكتور زهير شكر، رئيس الجامعة اللبنانية نقرأ: «تكمن أهمية هذا الكتاب اليوم في أنه يعتبر الكتاب الأول من نوعه من حيث إلقاء الضوء على الواقع التعليمي الفلسطيني الجامعي في لبنان. كما أن اللافت في هذا الكتاب هو التوثيق الدقيق للنسب الإحصائية وللقرارات والقوانين التي صدرت عن المراجع الرسمية والجامعية في لبنان فيما يتعلق بالطلبة الفلسطينيين» ■

Digitized by Birzeit University Library

شعرنا والحداثة

د. حبيب بولس
أستاذ اللغة العربية في الكلية العربية للتربية. حيفا

درويش — أدونيس — حجازي

■ إن أهم ما تطرحه الحداثة- وربما هو غايتها- اختراق المألوف وتفتيق العادي إلى الإدهاش والشدهة شريطة عدم الوقوع في براثن الستمنتالية الرخيصة أو السقوط في المباشرة والتصريح والشعار. من هنا تسعى الحداثة دائما إلى ترسيخ الضبابيّة والسريّة كميزتين أساسيتين تثيران حك الذهن والتشويق والتحدي والمغامرة وحب الاستطلاع والكشف. كما أنها تسعى إلى كسر حدود اللغة وحواجزها، وتنادي بتحدي الأساليب المتوارثة السلفيّة التي رسخت في الذهن وتدعو إلى الاستشراف والتداعيات وان تكون القصيدة حاملة لحلم ومشتملة على رؤيا. وهذه الأمور مجتمعة تحدّد الحداثة بالبات وعناصر بدا شعرنا العربي عامة ومنذ أواسط السبعينات وربما قبل ذلك بقليل يدنو منها ويحاول الوصول إليها. من هذه الآليات وربما من أهمها قضية الترميز، ولكن شريطة أن لا يكون الرمز نبتا شيطانيا منبتا عن القصيدة أو مستغلقا إلى حد الإبهام والتعمية بل عليه أن يكون نابعا عن ضرورات فنيّة. والترميز بهذا الشكل يستلزم أن تتحول اللغة في الخطاب الشعري من التصريح والوضوح إلى التلميح والإيحائية والتكثيف. ضرورتان شعريتان كالترميز والتكثيف وضرورتان أخريان كالتلميح والإيحائية لا يستقمن إلا مع التضمين وبه، ذلك التضمين الذي بواسطته تكتسب القصيدة جدّتها وطرافتها، فالتضمين يستدعي بطبيعة الحال تلاقي الأضداد الذي يعطي القصيدة زخمها وتوتراتها بحيث ترتفع مع هذا الزخم والتوتر فوق مستوى الكلام العادي. وهذه الأمور تقود بالتالي إلى شعر مكثّف موح ذي صور تركيبيّة رامزة، بمعنى ليست مسطحة، والى لغة نابضة حيّة. ومفردات وألفاظ تؤدي إلى ما وراء المعاني وتتضاف إليها أبعاد جديدة وبذلك تتجدّد ونحيا إذ أن اللغة ماء حياة القصيدة. وهذا يعني أن تكون الألفاظ بعيدة عن المباشرة والوضوح بحيث تتجنب التقريريّة من جهة وأن تخلو لغة القصيدة من الثرثرة والترهّل والكلام الفائض واللغو، من أخرى.

على الشعر الحديث بعد ذلك أن يستشرف المستقبل وان يسعى إلى مظاهر ذات ديمومة وصيرورة، كي يستطيع تحطيم العرض الإيضاحي والأيديولوجي المباشر ليصير تعبيرا عن التجربة الإنسانية كاسرا الرؤية الأفقية ليغوص في الأعماق معلنا فرديّة القصيدة وفرادتها وتميّزها. وينضاف إلى ما ذكر وكي يقرب الشعر الحداثة توظيف التراث بشكل ذكي تلميحي بحيث يولد هذا التراث تداعيات تضفي على القصيدة جوا ورونقا. كذلك توظيف لغة خلاقة مؤثثة بمفردات منزاحة تقول ما لم تعتوده منها وتحتوي على تشبيهات مبتكرة ذات طرافة بعيدة عن المكيجة والأصباغ والمساحيق. كما أن من ضرورات الحداثة ومن آلياتها التناصّ الذي يُغني الخطاب الشعري ويؤكّد على بعد رؤيته وعمق فكرته وثقافة شاعره. وتوظيف التراث والتناص كعنصرين من آليات الحداثة يستدعي أيضا الاسطرة شريطة أن تتفاعل الأسطورة مع ما تقوله فكرة القصيدة لا أن تسجل كأسطورة فقط.

هذه هي آليات الحداثة التي وفدت إلينا من الغرب بعد انفتاحنا عليه. وتأسيسا على ذلك ينهض سؤال يقول: أين شعرنا المحلي من كل ما ذكر؟! وهو السؤال الأهم في هذه العجالة! والإجابة على مثل هذا السؤال تستلزم الصراحة من جهة والحذر من جهة أخرى. الصراحة لأننا نبغي من هذا الحديث توضيح مسألة مهمة تلحّ على واقع شعرنا ومستقبله والحذر لأننا ونحن نتحدّث عن الحداثة لا ننفي وجودها كليّا بل نؤشر على قلتها.

إن الاستقراء العميق والنظرة الفاحصة لمجمل شعرنا منذ الستينات يشيان بأن هذا الشعر في معظمه ما زال يدور في خانة السلفية، والقليل منه استطاع مع الزمن أن يرتفع إلى المستوى المطلوب الذي يتلاءم مع ما ذكر. ولكن إنصافا لهذا الشعر نحتم الضرورة الموضوعية أن نرى إلى الظروف التي مرّ بها وجعلته يقصر عن مواكبة ركب الحداثة- وفي هذا سنختصر لضيق المجال- ونجدر الإشارة هنا إلى أننا في كلامنا عن الظروف لا نهدف إلى إيجاد المبررات بل إثبات الحقائق.

لا يستطيع أي ناقد أو دارس اليوم أن ينكر ما مر به شعرنا منذ النكبة إلى اليوم، والشاعر بطبيعته يتأثر بالظرف ويعكس المرحلة. ومنذ النكبة التي حلت بنا عشنا حصارا واستلابا حضاريين ثقافيين رهيبين مذهلين بحيث أدى هذا الحصار إلى أن يتخذ الشاعر موقعا وطنيا فوق موقعه الشعري، بمعنى أنه أدى إلى أن يكرس الشعراء أدبهم في خدمة قضايا شعبنا وان كان ذلك على حساب قضية الأدب وأدبيته أي على حساب شعرية الشعر، ومن هنا سيطر نوع معين من الشعر على معظم إنتاج شعرائنا ونعني بهذا النوع المعين شعر المقاومة. وشعر المقاومة هذا جمع الموقف والتعليم معا. إذ لا يمكن أن تتخيّل شاعرا في تلك الفترة تصادر أرضه وارض شعبه ويضرب حول حريته الخناق بيد من حديد يتخلى عن الموقف وينظم شعرا لفينوس، أو يتعامى عن الموقف ويفتش عن الشعريّة. الشعر في مثل هذا الحالة يتدفق ليثور وليثوّر ولأنه كذلك يصير خطابيا مباشرا صريحا. الضرورة إذا والمسؤولية جعلت هذا الشعر يزج بنفسه في خضم المعركة وفي حمى المقلاة، فكانت للشعر رسالة تثويرية تنويرية لا بل قيادية وعطية إذ كيف يمكن لنا أن نرى شعبا يقع تحت الحصار وعلى جميع الأصعدة ويقاوم ليكسر الطوق ويدفع الثمن ضحايا وشعراؤه مشغولون بقضايا فنيّة بحتة لا تخدم هذا الصراع ولا هذه المقاومة ولا تساعد على كسر هذا الطوق؟! كيف يمكن لنا أن نرى شعبا يصارع يوميّا من أجل انتزاع لقمة العيش وتعليم أولاده وتوفير أدنى شروط الحياة من جهة وان نجد شعراءه يتناقشون على لفظة هنا وصورة هناك؟!

الظروف إذن هي التي دفعت بشعرنا وشعرائنا إلى اتخاذ موقف لا مهرب منه ولا حيدة عنه، والظروف هي التي وجّهت شعرنا وشعراءنا تلك الوجهة التي تتحدث عنها فحتى هؤلاء الذين هربوا من المعركة وابتعدوا بشعرهم عنها بحجة الفنية نبذ شعرهم وابتعد عنه القراء والناس لأنهم رأوا فيه تزييفا للمرحلة.

المرحلة إذن بقسوتها وظروفها وملابساتها فرضت على شعرنا النبرة التعليمية الإخبارية الخطابية المباشرة والمهمة الوصفيّة القريبة من النثر، وكل هذه الأمور أبعدته عن مفهوم الحداثة. ولكن الحقيقة تستوجب القول انه رغم كل ذلك استطاع عدد قليل من شعرائنا أن يفلتوا من إسار هذه النبرة وهذه المهمة لينطلقوا إلى الجديد. وهذا جهد يسجّل لصالحهم، لصالح هؤلاء الشعراء الذين استطاعوا بمهارة وبذكاء رغم ضرورة المرحلة التي بيّنّاها سابقا أن يطوّروا قصيدتهم- وحتى المقاومة منها- وأن يكسروا حواجزها وحدودها زان يقدموها بشكل جديد ارتفع عن المباشرة التصريحية والسطحيّة والإخبارية آفة هذا النوع من الشعر. ولكن هؤلاء الشعراء قلّة كما ذكرت والحركات الشعريّة لا تقاس بالأفذاذ وبالقلة. ومن هنا أرى إلى انه رغم التطور الذي حصل أن عددا كبيرا من شعرائنا لغاية اليوم لم ينجحوا في كسر النبرة التعليمية الوصفية الإخبارية في قصائدهم لينطلقوا إلى الشعر الجديد/ شعر هذه المرحلة، ومن هنا يستمد هذا الكلام شرعيته، ومن هنا أيضا نعود إلى ما قلناه: إن معظم شعرنا ما زال يدور في خانة السلفيّة.

ومن هنا ثالثا نقول على هذا الشعر اليوم وكي يكون صادقا وأمينا للمرحلة الجديدة أن يحاول الإفلات من إسار الماضي، الإفلات من قيوده، والاتجاه نحو الجديد/ نحو الحداثة ليلائم روح العصر. على هذا الشعر اليوم أن ينطلق ليعانق الحداثة، ومعانقة الحداثة لا تعني بالضرورة أن يطلّق الشاعر تراثه الشعري ولا أساليبه الشعريّة القديمة المتوارثة، ولكنها تعني أن يستفيد منهما من ناحية وان يخترقهما من أخرى. وهذا لا يمنع فرادته ولا فرديته إذ أنهما لا توجدان إلا ضمن هذين العنيْن، وفي قدرة الشاعر وهذا امتحانه أن يتناول اللغة والطريقة المتوارثة وان يرغمهما على التفاعل كمعنى مع المعنى الفردي والفريد الذي جاءت به تجربته.

على الشاعر اليوم ونظرا لتطور المرحلة أن يطوّر مجاله الانطولوجي لتتّسع مضامينه ولتتلون افكاره ليصبح شموليّا رحبا، عليه أن يكفّ عن الدوران على محور ثيمي واحد، لينطلق إلى رؤية شاملة شمولية للكون. عليه أن ينتشل شعره من التسكع على السطح ومعاناة الوجود من خارج وأن يحوّله إلى معايشة هذا الوجود. عليه أن يفهم أن الشعر يرى الكون في حركته وفي حيويته ويرى فيه ما تحجبه عنا الألفة والعادة. فالشاعر الشاعر الذي يكشف العالم المخبوء كما ويكشف علائق خفية ويستعمل لغة ومجموعة من التداعيات الملائمة للتعبير عن ذلك.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن وكيف ذلك؟! بمعنى كيف يمكن ان تنتشل شعرنا مما يعانيه؟ إن انتشال شعرنا لا يتم إلا بتقريبه وبدفعه نحو الحداثة أي أن انتشاله لا يتم إلا إذا اقتحم الشاعر بجرأة عالم الشعر الحديث، وطرق أبواب التجديد غير هيّاب. وهذا الاقتحام وهذا الطرق رغم أنهما أشبه بقشرة موز لزجة من الممكن أن ينزلق عليها الشاعر وان يرتكس بالأزمة ذاتها، إلا أنهما الوسيلة الوحيدة للانطلاق. ولأنهما كذلك علينا أن نكون حذرين. وحين نقول لا، لا يمكن انتشال شعرنا الا بتبنيه الحداثة ودفعه نحوها نعني أن نحاول فهم آليات هذه الحداثة وتوظيفها في شعرنا. وكي يكون شعرنا مقاربا لهذه الحداثة لا يعني ذلك أن نوظف كل الآليات دفعة واحدة إذ يكفي أن تطرح القصيدة مباشرتها وان تلجأ للتلميح لكي تقارب هذه الحداثة. يكفيها أن تستغني عن نبرتها الإخبارية وان تلجأ إلى الإيحاء لتقارب الحداثة. يكفيها أن تتخلى عن لغتها التعليميّة وأن تلجأ إلى الترميز، يكفيها أن يتناول الشاعر فكرة ما وأن يقدّمها بطريقة حديثة كي يكون شعره قريبا من الحداثة. يكفي القصيدة اليوم أن تتوسّل الأسطرة لتوظفها أو أن توظّف التناص لتغني بذلك خطابها الشعري. يكفيها أن تتكئ على التراث وأن توظفه لترتفع بهذا الخطاب الشعري إلى مستوى الحداثة. يكفيها أن تلجأ إلى الصورة الرامزة المركّبة لتبتعد عن السطحيّة والأفقيّة، يكفيها أ تلجأ إلى الضديّة لتكتسب زخمها وتوترها لتقترب إلى الحداثة، ولترتفع عن مستوى الكلام العادي. يكفيها أن تتخلى عن الحادثة وأن تبتعد عن المألوف من الكلام وتوظيف لغة منزاحة كي تكون حديثة. يكفيها ان تقترب من لغة القصّ والاسترجاع والتداعي كي تكتسب طرافتها وجدّتها وحداثتها. يكفيها ان تجدّد شريطها اللغوي وتغنيه بلغة جديدة بعيدة عن الوضوح والمباشرة. يكفيها أن تلقّ نفسها بالسريّة والغموض المعقول- ولكن ليس الإبهام والتعميّة- كي تصبح حديثة.

بهذه الآليات وبها فقط نستطيع أن ننتشل قصيدتنا من الرتابة والمباشرة ومن النبرة التعليميّة الإخبارية ومن الوصفيّة النثريّة. ولكن مرّة أخرى هذا لا يعني أن نتزاحم كل هذا الاليات في قصيدة واحدة كي تصبح قصيدة حداثيّة بل يكفينا أن نأخذ منها ما يلائمنا وهنا طبعا تكمن مهارة الشاعر ومن هنا يكون التفاوت.

وللحقيقة أقول أنه في شعرنا اليوم نجد بعضا من هذه الاليات، ولكن هذا البعض وهذا الموجود ما زال قليلا، وعلى قلته نجده حيّا خجلا ليس مطمئنا من جهة أو موظفا بشكل فج في معظمه من أخرى.

وهذا الكلام طبعا لا ينفي وصول القلّة ولكن نحن لا نريد القلّة ولا نكتفي بها إذ أن الشعر لا يقاس بالقلّة بل بالكثرة والعامّ، وحتى نصل إلى ذلك على شعرائنا أن يطوّروا أنفسهم وأن يخرجوا من دائرة العتمة إلى الضوء، كي نقول أن شعرنا بخير. وهم يستطيعون ذلك لو بذلوا جهدهم وهم يحاولون وأنا في ذلك متفائل، لا بل منه على يقين ■

بمناسبة يوم التضامن العالمي مع فلسطين

مسرح فلسطيني في الهواء الطلق في وسط مدينة أوبسالا

أوبسالا - السويد.
من رشيد الحجة،

■ بمناسبة يوم التضامن العالمي مع فلسطين أقيمت على الساحة السويدية العديد من الفعاليات، كان ابرزها تقديم عرض مسرحي في الهواء الطلق في وسط مدينة أوبسالا. أعدت فكرته من قبل شباب وبنات فلسطينيين عايشوا الأحداث على أرض الواقع، وبإشراف علي سعد ممثلا المجموعة ١٩٤ في السويد.

تم أداء المسرحية بالتعاون مع عدد من تنظيمات الشبيبة السويدية السياسية والثقافية المتضامنة مع الشعب الفلسطيني.

تقوم فكرة المسرحية على بناء حاجز عسكري اسرائيلي مسلح ببنادق مثل فيه الشبيبة السويديون دور جنود الاحتلال الإسرائيلي، مع وجود العلم الإسرائيلي، ليرمز إلى واحد من حوالي ٦٥٠ حاجزا إسرائيليا منتشرا على طول الضفة الغربية وعرضها في فلسطين المحتلة. وفي المقابل يحمل عدد من الشبيبة الفلسطينيين الحطة الفلسطينية مع العلم للدلالة على شخوصهم.

وعند عبورفتاة أوشاب أو طفل فلسطيني من جانب الحاجز يتحرش الجندي الإسرائيلي بهم ويقوم باهانتهم وينعالي الصراخ في مجاولة لالقاء الفلسطيني على الأرض وضربه ومن ثم يدفع الجندي الإسرائيلي الشخص الفلسطيني إلى خيمة نصبت في الساحة كأداة من أدوات المسرحية، ويتابع الصراخ داخل الخيمة دلالة على التعذيب. يخرج الفلسطيني بعد ذلك مكبل اليدين ويعرج على قدميه لتلمس المساعدة من المارة السويديين. وتعاد الكرة.

استمر العرض لمدة ساعتين جلب فيها انتباه الحشود من المارة الذين تساءلوا عما مايجري. وكانت عدساتهم تومض بشكل مستمر، حيث تم التقاط الاف الصور للمشاهد المعروضة. لكن بعضهم وقبل أن يفهم أو يقرأ عما يحدث، أو لم يرق لهم رؤية مشاهد تدلل على وحشية الجيش الإسرائيلي، وربما بقصد التخريب على العرض، قاموا بالإتصال برجال الشرطة بدعوى أن عنفا يمارس في وسط ساحة المدينة. حيث هرعت عناصر من الشرطة للمكان لتجد المسرحية تدور في الهواء الطلق أمام مرأى ومسمع الجميع دون أن يشتكي أحد من ضرر ألم به. وتم إبراز الترخيص الذي حصل عليه منظمو هذا العمل الذي أثر في الرأي العام.

قام بعض الشبيبة السويديين أثناء العرض بتوزيع منشورات، على المارة الذين توقفوا، للإطلاع على ملخص سيناريو العرض واهداف المسرحية. يقول المنشور: نحن شباب سويديون وفلسطينيون نرفض قبول ما تتعرض له عائلاتنا وعائلات أصدقائنا من الشعب الفلسطيني، إننا نرفض أن نقف مكتوفي الأيدي ونريد كسر حاجز الصمت عما يتعرض له الشعب الفلسطيني. إننا نرفض العنصرية وإرهاب دولة إسرائيل. إنضموا إلى نضال الفلسطينيين وادعموا مقاومتهم، اعترضوا من خلال مقاطعتكم شراء المنتجات الإسرائيلية ■

الحرية

رئيس التحرير
معتصم حمادة

مدير التحرير
محمد السهلي

المدير المسؤول
سامي مشاقو

الإخراج الفني
زيكوف

صاحب الامتياز
شركة دار التقدم العربي للصحافة والنشر
ص. ب: ١٤/٦٠٤٧
بيروت. لبنان
هاتف: ٣٠٥٥٩٦
فاكس: ٧٠٤٠٧٩

مكتب دمشق
ص.ب: ١١٤٨٨
دمشق. سوريا
هاتف: ٦٣١٩٤٥٥. ٦٣١٩٤٥٨
فاكس: ٦٣١٩١٢٥

ثمن النسخة
■ الأردن ١٠٠ فلس ■ سورية ١٠ ليرات ■ لبنان ٥٠٠ ليرة ■ العراق ٤٠٠ دينار ■ اليمن ٥ ريالات ■ مصر جنيه واحد ■ الجماهيرية الليبية ٤٠٠ درهم ■ تونس ٤٠٠ مليم ■ الجزائر ١٠ دنانير ■ المغرب ١٠ دراهم ■ إيران ١٢٠ ريال

مراسلات التحرير
• مكتب دمشق
ص. ب: ١١٤٨٨
• التوزيع في سوريا: المؤسسة العربية السورية لتوزيع الصحف والمطبوعات.
• كافة المواد التي لا تنشر لا ترد إلى أصحابها.
• ليست هناك مكافآت مالية لقاء المواد التي تنشر في المجلة.

زمن بلا سقوط!

سلوى شحادة الجندي

■ تسقط الأوراق في الخريف في كل مكان، من الناس، وفي كل الأمكنة العالية، تسقط الأوراق في الخريف، والخريف يدفنها في أمكنة تختارها الطبيعة، وتسقط أوراق المحبين المتعبين، ويسقط الحب وكذلك أوراق الحكام، أما أوراق النخيل فلا تسقط بسهولة والورقة الأخيرة التي تحدث عنها (أو. هنري) بقيت ثابتة على الجدار، ولم تحدث وفاة تلك العانس الموهومة، بأن ورقتها تسقط مع هبوب العاصفة..

والعواصف كثيرة في غير المواسم المتعارف عليها، أما ما تحمله عواصف الغربة، والرحيل، والهروب فلا يمكن أن تتأثر بعوامل الجو لأنها تحمل فناءها في جسدها المرهون للشقاء.

بالأمس، بالأمس القريب عندما تحدثت أمي عن سقوط الأوراق وخوفها على الطبيعة العارية، غضب والدي وقال: الحكام وإدارتها عم يسقطون أيضا فما بالك تخافين على عري الطبيعة فقط!

وراح يسرد أسماء ربما عرفها وربما سمع عنها، أو اخترعها.

تسأل الجدة العمياء؟: هل يمكن أن يسقط كل شيء أوراق الأشجار والمحبون والحكام!.

كادت الغفوة تغادرها عندما سمعت أن أحد الحكام في عالمها قد أسقط من خارج بلده، وليس من شعبه، بالرغم من متاعب ذلك الحاكم ومشاكله مع عشيرته، قالت: شعبه هو الذي يسقطه وليس السقوط على أيد غريبة.

وبدأت تتحدث عن الطبيعة التي لا تحمي السقوط، بل تخلق للسقوط أسبابه ومعايره.. ترى أين ذلك الرسام الذي يحمي الحكام من السقوط! وهب يمكن أن يحمي إلا من شعبه؟ تسأل هدى العذبة النظرات وهي تحمل على كتفيها عباءة الزمن الغابر، ومع رغبة أنها بأن تخلصها من تلك العباءة البالية في نسيجها ولونها.. تسأل: هل يسقط الزمن القديم كما سقوط الأوراق في الخريف!!

والعلاقات بكل تلاوينها يمكن أن تسقط أيضا وكل بأسبابه وهذا ما يقوله جارنا الذي يكدس الصعف تحت وسادته ويعتقد انه قرأها.. ويذكر أن الأوراق لا تسقط إلا بأمر الطبيعة والحب تسقط أوراقه إذا فشل أصحابه في بناء شراكة ناجحة.

أما سقوط أوراق الحكام فمازالت مجهولة الهوية تقريبا، بعضها يسقط لأنه لم يعرف كيف يزاوج بين مصيحته ومصلحة شعبه، أما سقوط الورقة الأخيرة كالتي لا ترغب الطبيعة أن تبوح بها فذلك هو المتعارف عليه من أسرارها..

هدى ورغبتها بالعيش في الزمن الغابر وتحتكم إلى قوانينه لا بد أن تسقط هي أيضا في فخ الكلمات البائدة..

ترى كيف تستطيع أمها أن تخلصها من السقوط الذي يجعل لعينيها ستائر سوداء، ولقبها مشاعر تخلقها ثم تدفنها بيديها الراجفتين، السقوط مازال الحالة التي تعيش مع الناس حيث المتاعب، والغيبيات والأحلام السوداء، ترى هل يساعد الرسام في خلق حالة موحدة كمثل صنعه للورقة الأخيرة! من يدري!!

أما الطفلة التي تعدها أمها لكي تبعدها عن السقوط والتأذي فقد حلمت بها حبيبة غضة النظرة أقوى من السقوط ومع هذا سقطت في فخ الحب عندما كبرت..

ترى ماذا يسمي ذلك الحال تسأل والدة هدى التي أفنت عمرها لتزيل تلك الستائر السوداء عن عيني ابنتها..!

والكل يبحث عن زمن بلا سقوط وهكذا الأسطورة! ■

حذار من تشويه كوفيتنا الجميلة

معتصم أبو خميس

■ شهدنا في الآونة الأخيرة، بالغة من الكوفيات الملونة بألوان زاهية (أزرق - أحمر - أصفر - بنفسجي... الخ) أغرقت الأسواق العربية والعالمية، ولاقت رواجا وإقبالا كبيرين خاصة من «فئة الشباب»، وكان وراء ذلك قيام جهات إسرائيلية بإدراجها على قائمة الموضة الأوروبية في الشتاء الماضي، لتلقى رواجا كبيرا مع بداية الصيف، في محاولة منها لطمس معالم الهوية الفلسطينية، والتي بدأها الكيان الإسرائيلي منذ عقود ما يؤكد حديثنا هنا قيام «موشيه هاريل» مصمم الأزياء الإسرائيلي، بتصميم كوفية إسرائيلية مطرزة على شكل نجمة داوود السداسية.

حتى الكوفية الأصلية بلونيها الأبيض والأسود، بات الشاب العربي يلبسها تماشياً مع متطلبات الموضة، وليس تضامناً مع ما تحمله من مضامين تعني الكثير للشعب عانى ما عانى وبقيت كوفيته رمزاً للثورة التي بدأها برفضه الظلم والاضطهاد الطبقي، الذي عاني منه الفلاح الفلسطيني من الإقطاعي والبيك... (ما تدل عليه الأسلاك الشائكة السوداء في الكوفية) متحولة إلى شريك حقيقي في ثورة الشعب الفلسطيني عام ١٩٣٦، عندما ارتداها أبناء المدن الفلسطينية إلى جانب الفلاحين، بأمر من قيادة الثورة آنذاك، وكان السبب أن الإنكليز بدأوا باعتقال كل من يضع الكوفية على رأسه ظناً منهم أنه مع الثوار.

ومع انطلاقة الثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥ اقترنت الكوفية بالفدائي كما سلاحه، وأصبحت سفيراً للشخصية الفلسطينية في العالم، ورمزاً تحريرياً من الظلم والاضطهاد في كل بقاع العالم حيث باتت الحاضر الدائم في كل تظاهرة تدافع عن قضية نبيلة وسامية، ومن هذا المنطلق يجب أن تحمل الكوفية مسؤولية كبيرة لكل من يرتديها في أن يكون على مستوى هذا الرمز العظيم.

ولكن الآن أصبحت الكوفية الفلسطينية ضحية العولمة والغزو الثقافي، بعد أن كانت في لغة الشهيد ناجي العلي الكاريكاتورية رمزاً للحياة والبقاء الفلسطيني، رسالتنا للشباب العربي، لا تفرغوا هذا الرمز العظيم من مضامينه السامية! ■

Digitized by Birzeit University Library

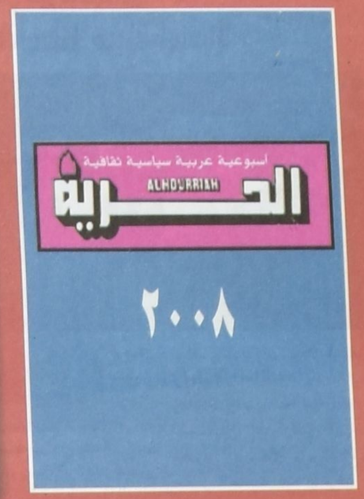

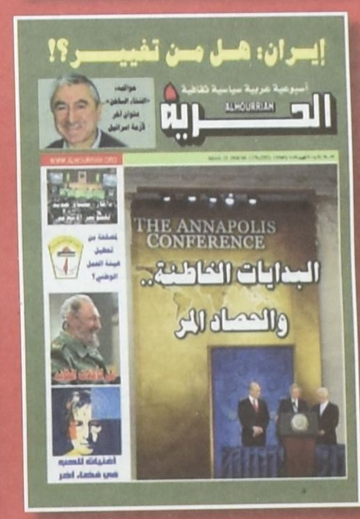

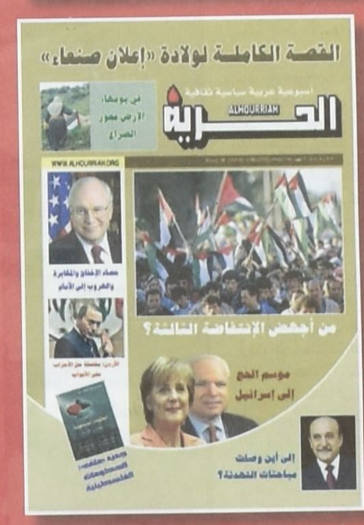

Digitized by Birzeit University Library